دار العين للنشـر

لا أحد يخاف إسرائيل

فريدة النقاش





لا أحد يخاف إسرائيل

لا أحد يخاف إسرائيل

فريدة النقاش

الطبعة الأولى/ ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م

دار العين للنشر
٩٧ كورنيش النيل، روض الفرج، القاهرة
تليفون: ٢٤٥٨٠٣٦٠، فاكس: ٢٤٥٨٠٩٥٥
www.elainpublishing.com

الغلاف: أحمد اللباد
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٢٠٣٥/ ٢٠١٠
I.S.B.N 978 - 977 - 490 - 084 - 6

لا أحد يخاف إسرائيل

فريدة النقاش

دار العين للنشر

دار الكتب والوثائق القومية

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

النقاش، فريدة.

لا أحد يخاف إسرائيل/ فريدة النقاش.

دار العين للنشر: الإسكندرية، ٢٠١٠

ص؛ سم.

تدمك: ٩٧٨ ٩٧٧ ٤٩٠ ٠٨٤ ٦

١- السياسة – مقالات ومحاضرات.

٢- النزاع العربي الإسرائيلى

أ- العنوان

٣٢٠,٠٤

رقم الإيداع/ ٢٢٠٣٥/ ٢٠١٠

المحتويات

مقدمــة

اخترت عنوان هذا الكتاب من مقال كتبته بعد مناقشة ممتعة مع الشاعر الفلسطيني الصديق سميح القاسم، والمقال منشور هنا. ولكنني أود أن أضيف أن تجربة مقاومة التطبيع في مصر والوطن العربي، بعد توقيع اتفاقيات كامب دافيد والصلح بين حكومتي مصر وإسرائيل، كانت في جانب منها رسالة اعتذار توجهها القوى السياسية والمجتمع المدني في الوطن العربي لفلسطينيي 1948، الذين نبذهم العرب بعد النكبة، وتعاملوا معهم بحذر وشك، و لم يبذلوا جهدا للتعرف على أوضاعهم الصعبة أو التواصل معهم، بل وحين تمكن بعضهم من زيارة مصر -وهو حلم راودهم طويلا- عاملناهم بجفاء وتخوفنا منهم، ولكن مع الزمن والتجربة اتسعت الرؤية وأصبحت أكثر موضوعية، وجرى تعديل الموقف وأصبح بعض مثقفي فلسطين ضيوفا دائمين على المؤتمرات الثقافية في مصر، بينما شكل الفلسطينيون عامة قطاعا كبيرا من السياح الذين تدفقوا من إسرائيل علينا بعد تبادل السفراء وفتح الحدود.

يتناول الكتاب بعض أهم قضايا الأوضاع الفلسطينية، ومواقف العرب إزاء قضيتهم المركزية بعد الانتصار المحدود على إسرائيل في حرب 1973، ثم كان أن أدت كل من اتفاقيات كامب دافيد والصلح مع مصر واتفاقية وادي عربة مع الأردن وأوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى ترسيخ منهج الحلول المنفردة للصراع، وجرى استبعاد كل من الحرب وسلاح المقاطعة الرسمية العربية التي كلفت إسرائيل المليارات عبر تاريخها، وبرز -كما يوضح الكتاب- سلاح المقاطعة الشعبية ومقاومة التطبيع الذي اتخذ أشكالا متباينة، كان أبرزها ثقافيا، ولكن بعد أن كان العرب قد استخدموا سلاح النفط بكفاءة في حرب 1973، عجزوا عن استخدام كل أوراق القوة التي يملكونها ومنها النفط نفسه، وازداد موقفهم ضعفا بعد أن فقدوا الحليف العالمي الذي طالما ساند قضاياهم بالسلاح والسياسة حين انهار الاتحاد السوفيتي، وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية -الحليف القوي لإسرائيل-

بالساحة العالمية، وحرصت في علاقتها الإستراتيجية مع الدولة الصهيونية على أن تتفوق إسرائيل عسكريًا على كل جيرانها العرب مجتمعين، وذلك إضافة إلى تملكها للسلاح النووي الذي عجز العرب عن امتلاكه، أو جرى منعهم من امتلاكه.

وجدت أن كل القضايا التي طرحتها مجموعة المقالات لا تزال راهنة، وكنت قد كتبتها على مدى السنوات (1997–2003) على صفحات جريدة "العرب" التي تصدر في لندن، وأظن أنها ستبقى راهنة طالما بقيت قضية فلسطين والأرض العربية المحتلة دون حل، وطالما ظل العرب غير قادرين على الدفاع عن مبادرتهم المتواضعة التي قنعت بحدود 1967، رغم أن فلسطين كلها محتلة، وكانوا قد أطلقوها في بيروت عام 2002، وعنوانها الانسحاب الشامل والسلام الشامل وقيام الدولة الفلسطينية على حدود 4 يونية 1967.

يحتاج نضالنا التحرري إلى أدوات ومعارف، ويقترح هذا الكتاب بعضها؛ لعله يكون ذا فائدة.

فريدة النقاش

القاهرة ديسمبر 2009

الفصل الأول

لا أحد يخاف إسرائيل

لا أحد يخاف إسرائيل

"إن الأشياء سوداء وبيضاء في نفس الوقت"، هكذا يقول الروائي "الطيب صالح" وهو يرى للحقيقة الإنسانية من زواياها المختلفة، ويضع نفسه كفنان في مواقع لا يبدو لنا منها إلا جانب واحد من الحقيقة، واختلاف الموقع يؤدي لاختلاف النظرة، ولاختلاف النظرة أسباب كثيرة جدا تتعلق بكل من الذات والموضوع والزمان والمكان والمواضعات، وتتحدد في خاتمة المطاف باختلاف البنية الاجتماعية الطبقية التي تتحرك فيها بتجلياتها الثقافية والسياسية والسيكولوجية المختلفة.

ولعل أبرز القضايا التي تنطبق عليها هذه المقولة في الساحة السياسية العربية الآن هي قضية تطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني، وبخاصة موقف المثقفين العرب كجماعة نجحت حتى هذه اللحظة في وقف كل أشكال التطبيع الثقافي، ثم موقف كل جماعة ثقافية في كل بلد عربي على حدة.بما فيها فلسطين، سواء تلك الخاضعة للسلطة الوطنية في الضفة وغزة أو فلسطين القديمة التي اغتصبتها إسرائيل سنة 1948، ويعيش فيها العرب كأقلية قومية تمارس الدولة العنصرية كل أشكال التمييز ضدها.

خيانـــة

وكان ما سمي بـ"التحالف الدولي من أجل السلام" في كوبنهاجن الذي شارك فيه مثقفون مصريون وإسرائيليون وفلسطينيون وأردنيون، قد أصدر وثيقة يدعو المثقفين العرب لتبنيها أثارت ضجة كبرى في الأوساط السياسية والثقافية العربية لا تزال أصداؤها تتردد حتى الآن، ويتبادل حولها الساسة والنشطاء ضد التطبيع والكتّاب الحوار والتراشق بالكلمات وصولا إلى الاتهام بالخيانة، وهو اتهام يتأسس على واقعة أن جبهة المثقفين الموحدة في مصر وبدرجات متفاوتة في الوطن العربي كانت قد نجحت خلال السنوات التي أعقبت توقيع اتفاقيات كامب ديفيد قبل تسعة عشر عاما، في الحيلولة دون إسرائيل والوجود الثقافي،

بل وحتى السياسي في الوطن العربي باستثناء العلاقات الرسمية الحكومية في البلاد التي عقدت معها اتفاقيات، وإن كان هؤلاء المثقفون يدركون جيدا أنهم عجزوا تماما عن التأثير في العلاقات التجارية والاقتصادية، وأن حملتهم من أجل مقاطعة البضائع الإسرائيلية كانت محدودة الأثر، وإن بدأت الآن وبعد نداء القدس ذي الطابع العملي تفعل فعلها.

وهم يدركون أيضا أن دعوتهم المتكررة للحكومة المصرية لوقف مد إسرائيل بالبترول والغاز قد ذهبت حتى الآن أدراج الرياح، وهي الدعوة التي انطلقت بقوة لدى غزو إسرائيل لبيروت سنة 1982، وتجددت الآن بعد تعثر عملية "أوسلو" وبدء مرحلة جديدة من الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة.

ولكن المثقفين المصريين نجحوا نجاحا باهرا في عزل ومحاصرة المركز الأكاديمي الإسرائيلي في مصر، وشكا السفراء الإسرائيليون المتعاقبون من الشعور بالوحدة والانقطاع عن المجتمع الدبلوماسي والثقافي المصري، ووصفوا السلام بين مصر وإسرائيل بأنه بارد.

وعلى حد قول سعد وهبة رئيس مهرجان القاهرة السينمائي الدولي:

" لم تستطع إسرائيل أن تعرض عملا فنيّا واحدا في أي عاصمة عربية، ولم يعرض لها فيلم سينمائي واحد في أي مدينة عربية، بالرغم من أن قادة بعض الدول أصدقاء لإسرائيل".

لم يفعل المثقفون ذلك لأنهم يخشون من إسرائيل أو من تأثير ثقافتها، فالمثقفون الديمقراطيون يعرفون جيدا أن لا خطر حقيقيّا هناك من الثقافة الإسرائيلية على الثقافة العربية.

وقد بادرت مجلة "إبداع" التي تصدرها الهيئة المصرية العامة للكتاب، ويرأس تحريرها الشاعر "أحمد عبد المعطي حجازي" قبل عامين بإصدار ثلاثة أعداد كاملة متتالية عن الثقافة الإسرائيلية، شارك فيها أساتذة اللغات الشرقية والأدب العبري في الجامعات المصرية، والذين كانوا قد ألفوا هم أنفسهم كتبا مهمة للغاية عن الثقافة الإسرائيلية والآداب اليهودية، كاشفين حقيقة المجتمع الإسرائيلي الملفق المتعدد اللغات والجنسيات والمنابع.

وإنما قاطع المثقفون إسرائيل ثقافيّا؛ لأن المقاطعة كانت ولا تزال هي الأداة الوحيدة التي يملكونها للتعبير عن رفضهم للممارسات الإسرائيلية الاستعمارية الاستيطانية من جهة، ورفضهم للاتفاقيات التي وقعتها حكومات عربية مع إسرائيل، وانتقصت من السيادة الوطنية

لهذه البلدان من جهة أخري، ورغم كل الطنطنة الآن حول اتفاقيات كامب دافيد التي أعادت سيناء إلى مصر، فإن المثقفين والساسة يعرفون جيدا أن هناك في هذه الاتفاقيات بنودا تكبل السيادة المصرية، أولها اشتراط قيام تمثيل دبلوماسي بين البلدين، وآخرها تحديد الوجود العسكري المصري في صحراء سيناء وزرع الأراضي المصرية بالقوات المتعددة الجنسية.

تراث المقاومة

وقد ظل حزب التجمع الوطني التقدمي يعاود تذكير المصريين ببنود هذه الاتفاقيات ويؤكد بين الحين والآخر التزامه برفضها والنضال ضدها، سيرا على نهج تراث المقاومة الشعبية للاتفاقيات الظالمة التي أسقطها النضال الوطني الدءوب، وكان آخرها اتفاقية 1936، بين مصر وإنجلترا التي كانت تحتل أراضينا في ذلك الحين، وهي الاتفاقية التي أسقطها النضال سنة 1951.

وحين انعقد مؤتمر "مدريد" للسلام في أكتوبر 1991، طالب حزب التجمع وفد مصر في هذا المؤتمر بالمطالبة بإلغاء البنود المقيدة للسيادة المصرية.

خلاصة الأمر أن المثقفين المصريين والنشطاء السياسيين غير الحكوميين في غالبيتهم العظمي لم تراودهم أيّ أوهام حول نوع السلام الذي قام بين مصر وإسرائيل، بل رأوه على حقيقته كتسوية سياسية تنتقص من سيادة البلاد، وشتان بينها وبين السلام العادل الشامل والدائم الذي تناضل من أجله، والذي ارتضى العرب جميعا حين قرروا أن السلام هو خيارهم الإستراتيجي في أكثر من مؤتمر قمة أن يتوافقوا حوله ويلتفوا حول معناه الواضح البسيط المستند إلى مقررات الأمم المتحدة، والتي تدعو إسرائيل للجلاء غير المشروط عن كل الأراضي العربية المحتلة إثر عدوان 1967، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، وتوقيع إسرائيل على الاتفاقية الدولية لعدم انتشار الأسلحة النووية وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم.

وبناء على هذا الموقف المتماسك رفض المثقفون المصريون في غالبيتهم العظمى إقامة أي نوع من العلاقات مع الإسرائيليين، ورفضوا مبادرة كوبنهاجن وبيانها الذي اعتبروه محاولة لاختراق جبهة المثقفين العرب الصلبة ضد التطبيع، ورفضوا حتى السفر إلى ذلك الجزء من

فلسطين الخاضعة للسلطة الوطنية حتى لا يضعوا على جوازات سفرهم أختام إسرائيل التي لا تزال قوات أمنها تتحكم في المنافذ المختلفة لأراضي الحكم الذاتي، وغضب المثقفون الفلسطينيون الذين عقدوا مؤتمرهم الأول الحاشد في "رام الله" واستضافوا فيه عددا من كبار المثقفين من جميع أنحاء العالم ما عدا مثقفي مصر الذين رفضوا السفر، وعبروا لزملائهم ورفاقهم من الكتّاب والأدباء الفلسطينيين عن تضامنهم، وكانوا وما زالوا يرون أن موقفهم هذا يساند المفاوض الفلسطيني ولا يضعفه، وذلك على العكس تماما من رؤية الكتّاب الفلسطينيين، سواء هؤلاء الذين يعيشون في غزة والضفة أو في فلسطين التي اغتصبت سنة 1948.

وهؤلاء الآخرون يرون الموقف بشكل مختلف تماما، وفي سعيهم لإقناع المثقفين العرب في مختلف الأقطار لزياراتهم في المدن العربية: يافا وحيفا وعكا والناصرة واللد وغيرها، يؤكدون أن مثل هذه الزيارات التي يحلمون بها ستقدم لهم سندا معنويًا يفوق التصور، إذ يشعرون أمام الإسرائيليين الذين يضطهدونهم كأقلية أن لهم عزوة، وأنهم على العكس ينتمون للأغلبية العربية الكبيرة المحيطة بإسرائيل، وهي الأغلبية التي طالما أمدهم وجودها بالقوة والقدرة على الصمود وحماية تراثهم ولغتهم وثقافتهم، ضد كل أشكال الحصار والاستئصال والطرد والعزل والاستضعاف.

كل هؤلاء

وقد عبَّر الشاعر "سميح القاسم" أكثر من مرة عن استيائه الشديد من موقف المثقفين العرب من التطبيع عامة، وهو الذي حين زار القاهرة للمرة الأولى في نهاية الثمانينيات أخذ يطوف بشوارعها مذهولا سائلا أصدقاءه ومرافقيه بدهشة :

– هل كل سكان هذه العمارات عرب؟

ويرى سميح القاسم ورفاقه الحقيقة من موقع آخر تماما غير موقع المثقفين والسياسيين المصريين والعرب الآخرين الذين يمسكون بسلاح المقاطعة، ويدافعون عن السلام الحقيقي في آن واحد.

وقد أجرى معه الزميل الصحفي "حلمي النمنم" حوارا مطولا حول هذا الموضوع، يبين

فيه وجهة نظره ويدعو لحوار واسع وقوي وشامل مع المثقفين الإسرائيليين، وفي نفس العدد من مجلة المصور التي نشرت الحوار كان الكاتب الصحفي محمد سيد أحمد يتحدث للدكتورة سلوى أبو سعدة شارحا:

"لماذا رفضت الذهاب إلى كوبنهاجن"

ورد قائلا: إن ما كان مطلوبا منه هو التوقيع على إعلان مشترك لا يتوافق مع الحد الأدنى للمطالب العربية، ويتجاهل قضية الدولة الفلسطينية والانسحاب الكامل من الجولان".

ويضيف محمد سيد أحمد:

"أنا مع المثقف أوالمفكر– كما يعرفه الدكتور إدوارد سعيد– وهو ما أتفق معه تماما فيه – شغلة– أي المثقف – ليس التفاوض أو التعاقد أو أن يقدم تنازلات ويوقع وثائق سياسية، عمله أو دوره هو كشف الثغرات في العملية. المفكر هو الشخص الذي يدرس الحالة التي أمامه ويحدد المسائل الجوهرية فيها، وأوجه القصور والعيب فيها".

أما سميح القاسم فيدعو للحوار والتطبيع دون أي خوف، ويقول منتقدا المثقفين الذين يواصلون المقاطعة ويدعون إليها:

"نحن عندنا هواية قومية عربية أن نتوهم فزاعة ثم نخاف منها، التطبيع أصبح فزاعة، وأرى كل حكاية التطبيع والمخاوف منه كلاما فارغا، أنا من خمسين سنة أعيش تحت حكم إسرائيل ولم تنجح إسرائيل في إلغاء هويتي أو تطويقي، فلماذا يخاف المثقف في القاهرة ودمشق تحديدا من التطبيع؟ هو خوف مفتعل، التطبيع خطر وهمي غير وارد بالحسبان".

ثم يضيف:

"نحن نريد أن ندخل في حوار مع النقيض والضد لنا. أدخل معه في حوار للمحافظة على كياني وحقوقي وعلى وجودي، وأدخل معه في حوار لأساعده وهو النقيض– للتحرر من عقده ومخاوفه وأوهامه.

إسرائيل بكل ما فيها أقل من حي شبرا، هل تتخوفون منهم؟ اتقوا الله، لقد جاء إلى مصر غزاة، الفرنسيون والإنجليز وخوزقهم المصريون ثم تتخوفون من وهم اسمه الغزو الثقافي

الإسرائيلي؟ ولنترك مصر، كان هناك خطر حقيقي على المغرب من الاحتلال الفرنسي، ومع ذلك لم ينجح الفرنسيون في فرنسة المغرب، فممَ تتخوفون"؟

ولا يستطيع "سميح القاسم" أن ينظر للأمر من على الشاطئ الآخر، ذلك الشاطئ الذي يقف عليه المثقفون والمناضلون السياسيون في بلدان الطوق في الوطن العربي وهم يخوضون معركة ضد العربدة الإسرائيلية، لا يملكون لها أدوات سوى هذه المقاطعة التي عادت الجامعة العربية في مجلس وزرائها الأخير لدعوة العرب لتشديدها، وهو لا يستطيع أن يتصور نفسه – هو الذي يعيش مع أهله تحت الهيمنة الإسرائيلية – كيف يمكن أن يدير ظهره لأعدائه، وهو المضطر لأن يتعامل معهم كل يوم في كل تفاصيل الحياة فيتقن لغتهم– "أكثر من معظم اليهود في إسرائيل كما يقول– ويأ كل أكلهم ويحاورهم ويتعاون مع المناصرين للقضية الفلسطينية منهم، بل إنه يتحاور حتى مع "كاهانا" قائد إحدي المنظمات الإرهابية التي حرضت ضد العرب وأرسلت في الثمانينيات رسائل تهديد لعدد من المثقفين المصريين، ويصف حواره معه على هذا النحو:

"أنا نفسي حاورت "كاهانا" وقلت للمثقفين العرب من راديو إسرائيل: خلوا لكم النقاء الثوري في الكافتيريات، وسيبوا لنا وسخ الحوار، نحن نتحمل وسخه إن كان به وسخ".

وكان "القاسم" يرد بهذه الطريقة العصبية على المثقفين الذين بالغوا في تشديدهم حول المقاطعة ومقاومة التطبيع، واصلين إلى مطالبة المثقفين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال برفض أي نوع من أنواع الحوار أو التعامل مع الإسرائيليين، والمثقفون المصريون الذين يدعون لتشديد المقاطعة ورفض التطبيع هم على حق، تماما كما أن سميح القاسم ورفاقه الذين يعيشون تحت الاحتلال، وعليهم أن يبتدعوا كل يوم أساليب جديدة لمقاومته هم أيضا على حق، إنه اختلاف الموقع وزاوية النظر والمكان والزمان والمواضعات، ذلك الاختلاف الذي يجعل الحقيقة أغنى كثيرا، وأعقد من أن تختزلها في موقف واحد أو زاوية نظر واحدة.

المهم أن نتعلم –نحن العرب– كيف نستخدم كل ما نملكه من الأوراق، فندعم بقوة حركة مقاومة التطبيع وموقف المثقفين والسياسيين الذين يقودونها، وندعم بنفس القوة سميح القاسم ورفاقه؛ لأن ما يفعلونه هو أيضا نضال من نوع مختلف، وليس معنى هذا الاختلاف أن أحدنا يخاف إسرائيل والآخر لا يخافها. إن الأشياء سوداء وبيضاء في آن.

الانتفاضة أداتنا الرئيسية في إستراتيجية السلام

اختار العرب السلام خيارا يبدو أنه لا رجعة فيه، وحتى لو شاءوا أن يرجعوا عن هذا الخيار ويلجأوا إلى السلاح، فسوف تواجههم عقبات بلا حصر، أولها: أن العرب أنفسهم كفوا منذ مؤتمر مدريد في نهاية عام 1991، عن طرح خيار الحرب خاصة بعد أن سقط الاتحاد السوفيتي -ممولهم الرئيسي بالسلاح وسندهم في المحافل الدولية- ودون أن يبنوا إستراتيجية جديدة تعوض هذا الحليف سواء كمصدر للسلاح، أو كسند في المحافل الدولية.

ففي ميدان السلاح أصبحت إسرائيل متفوقة حتى في تسليحها التقليدي عن الدول العربية مجتمعة، ناهيك عن انفرادها بالسلاح النووي وغير التقليدي بصفة عامة، ولسنا في حاجة إلى شواهد جديدة على حرص الولايات المتحدة الأمريكية -السند الرئيسي لإسرائيل والتي تدعي صداقة العرب، بل ويقبلون بها كوسيط بينهم وبين إسرائيل- حرصها على تجريد العرب من أي أمكانية لتصنيع السلاح غير التقليدي وهي تستخدم الأمم المتحدة لتدمير كل قدرات العراق، بل وتلوح من حين لآخر لكل من مصر وليبيا بأنهما تحاولان التوصل إلى صناعة الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية، وتهددهما تهديدا صريحا بفرض عقوبات على مصر حينا أو تغليظ العقوبات ضد ليبيا حينا آخر.

المافيا

وفي ميدان العلاقات الدولية أصبحت روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانتصار المافيا، جزءا من المعسكر الإمبريالي، أفسح لها السبعة الكبار مكانا بينهم فحضرت قمتهم السنوية في "دنفربكلورادو" أخيرا بعد أن عقدت اتفاقيات مع حلف الأطلنطي، وهو

المنظمة العسكرية للدول الأمبريالية التي نشأت تاريخيّا في مواجهة المعسكر الاشتراكي، وتتطور الآن لتصبح قوة ردع لأي حركة تمرد ضد النظام العالمي الجديد في أي مكان من العالم، خاصة في مواقع الثروات الكبيرة والإستراتيجية مثلما هو حال النفط العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

أما الصين، والتي كانت قد ساندت حركات التحرر الوطني في بداية ثورتها الاشتراكية وحتى نشوب الصراع التاريخي بين توجهاتها وتوجهات الاتحاد السوفيتي حول اتجاهات الثورة العالمية، خاصة في مناطق التحرر الوطني "فقد اختارت الآن أن تتبع سياسة المنفعة المباشرة لها بصرف النظر عن مستقبل الثورة العالمية أو حقوق الشعوب، وفي هذا السياق، أقامت الصين علاقات قوية مع إسرائيل رغم علاقاتها التاريخية مع العرب التي كان قد دشنها موقف مبدئي اتخذه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر حين بادر إلى الاعتراف بالصين الشعبية سنة 1955، معارضا التوجه الاستعماري لخنقها والاعتراف بدلا منها بما يسمى بالصين الوطنية آنذاك، وكان هذا الاعتراف المصري الذي واكبه اعتراف آخر بألمانيا الديمقراطية، هو التأسيس الأول لما سمي بعد ذلك بكتلة "باندونج" التي تحالف في إطارها المعسكر الاشتراكي مع حركة التحرر العالمي في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية" و لم يكن هذا التحالف قائما على المبادئ وحدها، بل كان قائما على المصالح أيضا، فقد كان من مصلحة الثورة الوليدة في الصين التي أخذت تبني دولتها الجديدة المستقلة المستهدفة تحرير الإنسان من كل أشكال الاستغلال، أن تجد لنفسها سياجا متينا من الدول الصديقة في مواجهة العنف الإمبريالي الموجه ضدها، سواء من اليابان التي سبق أن احتلتها أو من الاستعمار الإنجليزي أو من فرنسا التي كانت حتى منتصف القرن تستعمر فيتنام، أو من أمريكا التي حلت محل فرنسا و لم تخرج من فيتنام إلا بعد حرب تحرير طويلة ومجيدة.

منافع متبادلة

كذلك كانت الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي كله في شرق أوروبا، أي أن حركة التحرر الوطني في القارات الثلاث بقدر ما تلقت المساندة من الثورتين الاشتراكيتين في الصين وروسيا، كانت هي بدورها سندا تاريخيّا على صعيد الأمن لهاتين الثورتين.

من جهة أخرى كانت بلدان التحرر الوطني أسواقا مفتوحة أمام البلدين الكبيرين -الصين والاتحاد السوفيتي- وسعى الجميع حينذاك لتنشأ علاقة عادلة في الميدان الاقتصادي، علاقة تتخلص قدر الإمكان من الاستغلال والنهب اللذين هما طابع العلاقة مع الدول الرأسمالية الاستعمارية، والتي دأبت على استنزاف المواد الخام من الدول الفقيرة بأبخس الأسعار وإعادة تصدير بعضها مُصَنَّعا إلى هذه البلدان نفسها بأسعار باهظة، ولعبت النهضة الصناعية في بلدان التحرر الوطني بمساندة الاتحاد السوفيتي والصين دورا إيجابيّا للطرفين في مواجهة الطرف الثالث الإمبريالي الذي كان يتربص بهما معا، ويخطط للانقضاض عليهما وهو ما حدث بعد ذلك .

أي أن المصالح كانت موجودة دائما في ثنايا الخيارات السياسية لكل من الصين والاتحاد السوفيتي في علاقتهما المميزة والمتحالفة مع حركة التحرر الوطني، ومن ضمنها حركة التحرر العربي التي كانت قضية فلسطين ولا تزال هي القلب منها، ولا يعرف العرب حتى الآن استخدام هذه اللغة بكفاءة.

والآن، وإذ يجد العرب أنفسهم بلا حليف أو سند يعينهم على تحرير أراضيهم بالسلاح، فليس معنى ذلك أنهم عاجزون عن التعامل مع خيار السلام بالأدوات الملائمة التي تجعل من هذا الخيار انتصارا لا هزيمة، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن خيار الحرب أمام إسرائيل هو أيضا خيار محفوف بمخاطر جسيمة ليس أقلها أنها ستفقد لدي نشوب الحرب كل الميزات الإستراتيجية التي وفرتها لها الحدود المفتوحة مع كل من الأردن ومصر، وإمكانات التجارة مع بعض بلدان المغرب العربي وبلدان الخليج، وإسرائيل خير من يعرف أن المقاطعة العربية قد كلفتها عبر نصف قرن من الزمان -هي عمرها كدولة- خسارة قدرها أربعون مليارا من الدولارات، أو يزيد، وهي أيضا التي تعرف جيدا أن أحد أسباب سعي أمريكا لإقرار السلام في الشرق الأوسط، ولو حتى من وجهة نظرها المنحازة كلية لإسرائيل- هو التخفف من العبء الأمني -العسكري- الاقتصادي الذي تشكله إسرائيل عليها، وهي أي أمريكا في حمى المنافسة مع أوروبا واليابان تريد أن تزيحهما لتحصل على نصيب الأسد من تجارة الشرق، وفي قلبه الوطن العربي الذي يجعل الصراع العربي -الإسرائيلي، وضعه غير مستقر، ويفتح لأوروبا بموقفها المتميز والمساند دون تحفظات لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بابا للمنافسة مع أمريكا.

وإسرائيل أيضا

خلاصة الأمر، أن وضع العرب فيما يخص استحالة الحرب مع العدو الصهيوني ليس أسوأ كثيرا من وضع إسرائيل المحكومة برقعتها الضيقة واقتصادها الهش، رغم كل عناصر القوة الخارجية التي تساعدها على التنفس الصناعي.

نصر ممكن

وإمكانات العرب للانتصار في معركة السلام أغنى كثيرا من كل تقديرات المتشائمين، ويأتي في أول هذه الإمكانات وعلي رأسها البترول العربي، وبالرغم من النتائج المأساوية لحربي الخليج الأولى والثانية، والتي أدت عمليا للهيمنة الأمريكية المطلقة على منابع النفط، وأغرقت دول النفط الغنية نفسها في الديون وحددت أسعاره دون الرجوع إلى أصحابه، فأخذت أسعار كل السلع ترتفع بانتظام باستثناء سعر النفط، فإن العرب لا يزالون القوة الفاعلة الرئيسية في المنظمات التي تضم الدول المصدرة للنفط وعلى رأسها "أوبك"، بل إن هناك منظمة خاصة بالعرب هي "الأوابك" والتي يمكن البدء بإحياء دورها ورفع قدراتها وفاعليتها خاصة في ميدان تسعير النفط بما يمكن أن يعوض العرب ما فقدوه في الحربين.

والشرط الأول لموقف عربي موحد من أسعار النفط هو المصالحة العربية الشاملة التي تستعيد العراق للصف العربي، وهي المصالحة التي بدأتها سوريا مدفوعة بالإحساس بالخطر نتيجة التحالف الإسرائيلي التركي، فبادرت بفتح الحدود مع العراق في خطوة جريئة لا بد أن تتلوها خطوات لاستعادة التضامن العربي، وخلق أساس تنهض عليه عملية التسوية السياسية حتى لا تكون الأخيرة انتقاصا للحقوق العربية، بل وحتى تتحول هذه العملية إلى سلام حقيقي ينشده العرب عادلا وشاملا ودائما.

وقد تأخرت كثيرا القمة العربية الشاملة بعد أن خطا العرب في يونيو 1996، خطوة شجاعة – وقفت ضدها أمريكا – بأن عقدوا قمتهم إثر صعود "بنيامين نتنياهو" إلى سدة الحكم في إسرائيل، ولن يكون للقمة القادمة معنى دون مشاركة العراق الذي ينبغي على حكومته أن تبادر من جانبها بإغلاق ملف الأسرى الكويتيين لديه حتى تبطل حجة الرافضين

لمشاركتها في القمة العربية– على أن يتضمن جدول أعمال القمة اقتراحات بإجراءات عربية عملية لكسر الحصار على كل من العراق وليبيا، واستعادة البلدين بكامل قوتهما إلى الفاعلية العربية من أجل السلام بحفظ الحقوق وبصون الكرامة.

وسوف يحتاج العرب في هذه القمة لإجراء مسح شامل لمؤسسات العمل القومي بهدف تفعيلها، بدءا من اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وليس انتهاء باتفاقية الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي، وذلك بعد أن أصبحت الدعوة لمنطقة تجارة حرة بين العرب وسوق عربية مشتركة جزءا من الأدبيات السياسية العربية هذه الأيام.

كذلك فإن التعامل بصراحة وشفافية مع الودائع العربية في البنوك العالمية خارج الوطن العربي أمر ضروري، حتى يبدأ أيٌّ من مشروعات الاستثمار العربي المشترك بداية جديدة، وغني عن البيان أن استعادة هذه الأموال أو جزء منها سوف يكون في حد ذاته معركة ممتدة بين العرب وأمريكا أساسا، ولكنها معركة ضرورية، ليس من أجل استعادة الأموال فحسب، وإنما أيضا من أجل الكشف مرة أخرى عن الحقيقة العدوانية للوسيط الأمريكي الذي يرى بعض العرب حتى الآن أنه يمكن أن يكون نزيها في وساطته بين العرب وإسرائيل، ويعرف العرب جيدا أن أوروبا على استعداد للوساطة، وأنها تملك من عناصر القوة والنفوذ ما يؤهلها لذلك، خاصة بعد أن أعلن بيان أمستردام للقمة الأوروبية أنهم لا يساندون أي تحفظات على قيام دولة فلسطينية مستقلة، وهو ما تراجعت عنه أمريكا بعد أن كان مفهوما ضمنيًا في صيغة "مدريد" التي بنيت على أساس القرارات الدولية التي تنص على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

ولأن التماسك المنشود لموقف عربي موحد من أجل السلام هو انعكاس لعلاقات داخلية في كل بلد على حدة، فإن كل الحكومات العربية مدعوة للنظر مجددا في الخيار الديمقراطي الذي يفسح مجالات للمنظمات الشعبية والديمقراطية للمشاركة في صنع القرار، وبالتالي الدفاع عنه، وقد حذر الباحث والسياسي الفلسطيني عضو الكنيست الإسرائيلي الدكتور "عزمي بشارة" من أن إغلاق الحكومات العربية لأبواب التحول الديمقراطي السلمي سوف يؤدي إلى كوارث حقيقية، موضحا أن أحد الأسس المتينة للمجتمع الإسرائيلي هو خياره الديمقراطي الذي يوفر له قوة إضافية.

وبطبيعة الحال، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية مطالبة بأن تضع مثل هذا الخيار الديمقراطي نصب عينيها، فهو وحده سوف يحميها من الفساد الذي أخذ يضرب في مؤسساتها، وهو الذي سيشكل الإطار الذي تتطور ضمنه الانتفاضة التي بدأت تشتعل من جديد في الأراضي المحتلة، والانتفاضة هي الوسيلة السلمية طويلة المدى مضمونة المفعول للشعب الفلسطيني، الذي سبق له أن اختبرها كسلاح ضد الاحتلال في سنوات وهجها من (87 – 90)، ثم أجهضها غزو صدام حسين للكويت، والانتفاضة هي السلاح الذي أجبر المحتلين على النظر بجدية في مصير الأراضي المحتلة بعد أن أيقنوا أنهم لن يستطيعوا البقاء فيها إلى الأبد مهما فعلوا.

وللخيار الديمقراطي صلة وثيقة بالمصالحة الفلسطينية– الفلسطينية، فالمنظمات التي سبق لها أن تحفظت على اتفاقيات أوسلو، تدعو الآن لمصالحة وطنية دون أن تتخلى عن تحفظاتها أو تعبر عن شماتة؛ لأن أوسلو وصلت إلى طريق مسدود، فالمأزق هو مأزق الجميع وإن كانت مسئولية السلطة الفلسطينية عن الوضع الراهن هي أكبر بما لا يقارن من مسئولية هؤلاء الذين فوجئوا بالاتفاقيات، وقد كانوا حين توقيعها وأثناء المباحثات السرية التي أدت إليها يحتلون بعض مواقع المسئولية داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

وسوف تكون مثل هذه الإستراتيجية السلامية المتكاملة الأركان –عربيًا وفلسطنيًا– هي المناخ المواتي لنمو الانتفاضة وازدهارها وتواصلها لحين تحقيق الأهداف العربية، وسوف تكون الدروس المستفادة من المرحلة السابقة للانتفاضة أساسا لتطوير عملها الجديد، ومن أهم وأثمن هذه الدروس على الإطلاق كان تحقيق نوع –ولو بدائيًا– من الاستقلال للاقتصاد الفلسطيني في الضفة وغزة، وهو ما أصاب الاقتصاد الإسرائيلي القوي بأضرار اضطر العدو للاعتراف بها، وكانت أهم عناصر هذا الاقتصاد الفلسطيني هو الاستفادة القصوى من كل مهارات المواطنين، ومن كل قطعة أرض حتى لو كانت خرابة بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتشغيل الجميع، وصولا إلى إدارة مدارس سرية ليلية بعيدا عن عيون الاحتلال، حتى يتعلم فيها الأطفال الذين أغلقت المدارس في وجوههم أو شاركوا بنشاط في أعمال الانتفاضة.

كانت انتفاضة الشعب الفلسطيني هي طريقه السلمي لعرض قضيته العادلة على العالم أجمع، وحظي هذا الشعب المنكوب بعطف غير مسبوق حين أخذت بعض أجهزة الإعلام

العالمية تتخلص ببطء من النفوذ والقبضة الصهيونية وتبث أخبار الانتفاضة، وتنظر مجددا في تاريخ القضية الفلسطينية وتعيد قراءتها، وتغيرت تدريجيًا صورة الفلسطيني الإرهابي التي روجت لها الدعاية الصهيونية.

وسوف تكون الانتفاضة هي إبداعنا مجددا لكي تكسب معركة السلام شرط أن تتوافر لها الرعاية الضرورية والمناخ الملائم.

ما تبقَّى لنا لا يزال كبيرا

هل نحتاج إلى مزيد من التقارير والدراسات والشهادات والوقائع لنعرف ما نعرفه جيدا -وحتى السأم- من أن حال الأمة العربية لا تسر، وأن هذه الحال تتدهور، وأن بوادر النهوض أقل كثيرا من أن نعوِّل عليها كأساس لمرحلة جديدة نوعيّا، تتحقق فيها نهضة شاملة تمكننا من الوصول لسلام عادل ودائم.

ربما لا نحتاج إلى مزيد من وصف حالتنا فيما فعله العدو الصهيوني بنا مستندا للقوة الغاشمة لأمريكا يضعفنا أكثر مما نحن فعلا، ولكننا بالقطع نحتاج للتعرف على إمكانياتنا الفعلية حتى وإن كانت كامنة أو مجرد احتمال، وأن نقدر هذه الإمكانات تقديرا واقعيّا خاليا من الإعجاب بالنفس، الذي كثيرا ما يكون تعويضا عن العجز الفعلي أمام المصائب الكبرى شأن مصيبتنا.

ويأتي التعرف على الإمكانات الفعلية كخطوة أولى في بناء إستراتيجية جديدة في مواجهة العدو من جهة، واستعدادا للقرن القادم من جهة أخرى، وحتى لا نكون عرضة للخروج من التاريخ والبقاء على الهامش، وحتى لا يفوتنا قطار التقدم والتنمية الشاملة والفعل الحضاري الذي يتفق مع إسهامنا التاريخي في صنع الحضارة الإنسانية.

إن بناء إستراتيجية عربية جديدة لا يعني بشكل تلقائي أننا نتخلى عن مشروعنا للسلام، مع الإقرار بأن المشروع العربي للسلام يختلف جذريّا عن المشروع الأمريكي الصهيوني الذي ينصِّب إسرائيل زعيمة للمنطقة، إضافة لكونها الذراع الطويلة للإمبريالية الأمريكية، ولا يلبي الحد الأدنى من المطالب المشروعة للعرب والفلسطينيين، وقد افتضحت ملامح هذا المشروع الصهيوني- الأمريكي، وافتضح مضمونه الحقيقي بعد فوز حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو في إسرائيل، والذي توافق مع الخطة الانتخابية الأمريكية التي يعوِّل

فيها المتنافسون على أصوات اليهود وأموالهم، ويكفي أن نعرف أن 65 في المائة من تكاليف حملة كلينتون يدفعها اليهود.

وينهض المشروع العربي للسلام على مبدأ مبادلة الأرض بالسلام العادل والشامل والدائم والقائم على قرارات الشرعية الدولية التي تقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967، وضمان حق اللاجئين في العودة وتنفيذ كل القرارات الدولية الخاصة بالقدس التي ستصبح عاصمة دولة فلسطين المستقلة، ورغم وضوح هذه الأسس ومشروعيتها فإن العرب يبدون استعدادهم للتساهل مع الحد الأدنى الذي تمثله.

ورغم أن عاقلا لا يستبعد نشوب حرب عربية إسرائيلية جديدة خاصة بعد صعود اليمين للسلطة، بل وحتى قبل هذا الصعود، إذ شنت حكومة العمل برئاسة شيمون بيريز حربا على الجنوب اللبناني وارتكبت مذبحة "قانا" قبل شهر واحد من الانتخابات العامة في إسرائيل وربما تحضيرا لهذه الانتخابات.

رغم عدم استبعاد الحرب هذا فإن الإستراتيجية الجديدة المرجوة ليس من الضروري أن يكون أساسها الحرب، بل يمكن أن تكون إستراتيجية سلام يجري بناؤها على قوة العرب الفعلية وحصيلة جمع وتفاعل عناصر هذه القوى، شرط أن تتكامل هذه العناصر وتصبح معدة فعلا كأساس لهذه الإستراتيجية، وشرط أن تتضح الخطوط الحمراء التي يتوقف عندها التساهل العربي.

بترول العرب

فهل كان "جمال عبد الناصر" مخطئا حين رفع شعار "بترول العرب للعرب" ليصبح هذا الشعار حقيقة –ولو لبضعة أيام– حين أوقفت الدول العربية النفطية ضخ بترولها أثناء حرب أكتوبر المجيدة لمساندة الجيشين –المصري والسوري– للضغط على أوربا وأمريكا صيانة للحقوق العربية؟

صحيح أن نفط العرب الآن مرهون ولسنوات قادمة بعد حرب الخليج الثانية؛ لأنه يسدد ديون هذه الحرب، بل ويذهب جزء لا يُستهان به من عوائده لتمويل الجيوش والقواعد الأمريكية في الخليج ليصدق وعد هنري كيسنجر ووعيده للعرب بعد وقف ضخ النفط سنة

1973، حين قال إنه سوف يعيدهم – أي العرب – حفاة كما كانوا قبل تفجر آبار النفط في أراضيهم.

ترهل وأفق

ومع ذلك، فلا تزال هناك إمكانية ولو محدودة خاصة بعد أن ترفع الأمم المتحدة حصارها عن العراق وعقوباتها عن ليبيا ويبقى أن تنجح جهود المصالحة العربية لتكون هناك خطة مشتركة للتعامل مع النفط العربي؛ كي يخدم الأهداف الكبيرة للأمة العربية وعلى رأسها تحرير الأراضي المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

ورغم ترهل الجامعة العربية وغرقها في البيروقراطية، وعجزها عن فرض هيبتها في الإطار الإقليمي أو العالمي، فإنها تبقى أداة التنسيق المتاحة والإطار الذي يمكن أن يتوحد فيه القرار العربي حربا كان أم سلما، وهناك مجموعة من مؤسسات العمل العربي المشترك المنبثقة عن الجامعة العربية والتي درست كل قضايا الأمة ووضعت تصورات مستقبلية لها من واقع الإمكانات المتاحة، وقد تعرضت الجامعة لضربتين كبيرتين كانتا سببا في شللها، أولاهما: خروج مصر على الإجماع العربي بعقد صلح منفرد مع إسرائيل، مما أدى لنقل مقر الجامعة إلى تونس وانفراط عقدها، وثانيتهما: بغزو العراق للكويت وانقسام العرب مرة أخرى إلى جبهتين، وانحسار دور الجامعة التي عجزت عن فرض حل عربي للأزمة يمنع التقاتل ويعيد لكل ذي حق حقه.

ورغم هذه الانهيارات التي جرى ترميمها جزئيًا لتستعيد الجامعة في الآونة الأخيرة دورا ولو ضعيفا يزداد قوة بعد القمة العربية، فقد بقيت اتفاقية الدفاع العربي المشترك كاتفاقية جماعية لها الأولوية على الاتفاقيات الثنائية التي عقدتها كل من مصر والأردن وفلسطين مع إسرائيل، أي أن الجامعة ما زالت تمسك بدفة الشرعية فيما لو نشبت حرب جماعية جديدة بين العرب وإسرائيل.

وعلى المستوى الاقتصادي، هناك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية الذي شهد نشاطا لا بأس به في الآونة الأخيرة، في اتجاه استكشاف إمكانات العمل الاقتصادي العربي المشترك لمواجهة تحديات العولمة.

وهناك أيضا مجلس تعاون دول الخليج العربي، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والصندوق العربي للإنماء، والصناديق العربية القطرية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلدان العربية، وبعض تجمعات رجال الأعمال المتخصصة، وكلها إمكانات لعمل اقتصادي عربي جماعي تتوافر في ظله فرص لتوسيع القاعدة الإنتاجية صناعية وزراعية وخدمية تستفيد من تنوع القدرات العربية ومن الثراء النفطي، حيث ما زال قطاع النفط والغاز يوفر المساهمة الكبرى في الناتج المحلي الإجمالي العربي عامة.

تكامل اقتصادي

إن توسيع القاعدة الإنتاجية العربية باستخدام عوائد النفط والغاز يمكن أن يرسي قواعد حقيقية لتكامل اقتصادي عربي بدءا بردم فجوات التفاوت بين تطور الدول العربية وبعضها البعض، ووضع ما يمكن أن نسميه بخطة طوارئ اقتصادية عربية تواجه مخاطر العولمة التي تهدد العرب بالتهميش الكلي، وهو ما سوف يفضي بالضرورة إلى المزيد من التفكك والتجزئة اللذين يجعلان هدف الوحدة القومية بعيدا أكثر مما هو الآن.

كذلك فإن وضع خطة متكاملة لاستعادة رؤوس الأموال العربية المهاجرة لأوروبا وأمريكا إلى الوطن العربي، والتي كان آخر تقدير لها عام 1993، هو 670 مليار دولار، ويعرف خبراء المال والاقتصاد أن جزءا لا يُستهان به من هذه الأموال يجري استثماره في صناعة السلاح، وأن جزءا آخر يدخل في شراكة مع رؤوس الأموال الصهيونية، أي أن المال العربي المهاجر يساعد العدو القومي للأمة مرتين: مرة بهذا السلاح الذي يتدفق على إسرائيل -مجانا- ليجعلها متفوقة عسكريّا على كل الدول العربية، ومرة أخرى في تنشيط الرأسمالية اليهودية العالمية التي هي السند الرئيسي الثاني بعد أمريكا للدولة الصهيونية.

إن حجم النقلة الإنتاجية التي يمكن أن تحدثها عودة هذه الأموال للوطن يفوق أي خيال. و لم يحسب الاقتصاديون بعد حجم رأس المال البشري العربي المهاجر من العقول والكفاءات والخبرات عالية التخصص والعمالة الماهرة، التي لو توافرت خطة جديدة لاستعادة ولو جزء منها إلى الوطن، شرط أن تتوافر لها ظروف مواتية سواء على صعيد الحريات العامة أو تطوير

القاعدة الإنتاجية، لكانت جنبا إلى جنب رأس المال العائد قوة خيالية، وسوف تكون هذه العقول سندا للباحثين والعلماء الذين يعيشون في الوطن، وطبقا لتقرير الدورة السادسة للمؤتمر القومي العربي عن حال الأمة:

"فقد ازداد عدد أعضاء الهيئة العلمية الذين حصلوا على درجة دكتوراه من 51300 فرد في عام (1984 ، 1985) إلى 80500 في عام (1990، 1991)، ويشكل هذا معدل نمو سنويّا بنسبة 9.5 بالمائة، إلا أنه بالاحتكام إلى ما نشره هؤلاء نجد أن الإنجاز الأكاديمي ضعيف إلى حد بعيد".

ويضيف التقرير أنه:

"ومن الملاحظ على أعمال البحث العلمي في البلدان العربية أنها وبالأساس ذات طبيعة تطبيقية صرفة".

وهي ملاحظة تؤكد حقيقة أن القاعدة الإنتاجية الواسعة التي تحتاج إلى البحث العلمي في الميادين النظرية، حيث الرياضيات وفلسفة العلوم على رأسها لم تتشكل بعد في المجتمع العربي لتكون حافزا على الإبداع العلمي وإنتاج المزيد من براءات الاختراع أو برامج الكمبيوتر التي باتت تشكل جزءا رئيسيّا من الدخل بالعملات الصعبة لبلد مثل الهند.

وما زال العرب ينتجون حوالي 2 بالمائة فقط من الإنتاج العلمي للبلدان الصناعية، وقد انعكست التبعية الاقتصادية والسياسية والعلمية للوطن العربي الذي تبددت ثرواته بطريقة سفيهة في شكل انخفاض متواصل لإنتاجية العمل، ويسجل تقرير حال الأمة أيضا أنه:

"ليست هناك معلومات حول إنتاجية العمل والكفاءة الاقتصادية لدى الدول العربية وجامعاتها، و لم تنشر أيّ معلومات حول هذا الموضوع في أيّ احصاءات عربية، وتشير إحصاءات اليونيدو إلى أن معدل إنتاجية العمل في المنطقة العربية انخفض من 32 بالمائة (بالمقارنة بمعدلات أمريكا الشمالية) في العام 1970 إلى 24 بالمائة في عام 1980، وإلى 19 بالمائة عام 1990، وتعد هذه المتغيرات في ظل الظروف الراهنة للمنافسة الدولية المتزايدة بمثابة كارثة".

كذلك فإن هذا الانخفاض في إنتاجية العمل يعود إلى شيوع نمط الحياة الاستهلاكية

التي وفرها النفط، والتي تستمرئ استهلاك البضائع دون إنتاجها رغم التوسيع المتزايد في التعليم. وهي حقيقة تؤكد الحاجة الملحّة لثقافة جديدة، وما يسمى برأس مال رمزي مغاير لما راكمه المجتمع الاستهلاكي التابع، وهو ما يقتضي تحرير الإرادة السياسية العربية أولا من قبضة التبعية والهيمنة الأمريكية التي حين تصدر إلينا البضائع ورؤوس الأموال والسياسات تصدر معها نموذجي حياة وثقافة يسودان عبر الأقمار الصناعية ومؤسسات الإعلام الجبارة التي تروج للهيمنة والتفوق العنصري واستغلال البشر باسم حرية الأسواق.

كل شيء دون خطة

باختصار يملك العرب كل شيء من أجل مشروع للنهوض الشامل، ومفتاح هذا المشروع هو -كما سبق- تحرير الإرادة السياسية العربية عبر اكتساب أرض في معركة الديمقراطية في الوطن العربي، لأن مثل هذا المشروع لن يتأسس إلا على أكتاف وجهود تحالف طبقي جديد من العمال والفلاحين والمثقفين، والرأسمالية الوطنية العربية التي تعي ذاتها وتملك إرادة التضحية بالأرباح السريعة من دور الوكيل والتابع التي يوفرها لها مشروع الهيمنة الاستعماري، وتقنع بأرباح أقل مع الكرامة الوطنية والدور الفاعل.

التعايش بندية

إن مشروعا كهذا هو وحده القادر على الدفاع عن سلام حقيقي وفرضه، سلام ينهض على الندية والتكافؤ، ويؤدي في المدى البعيد لهزيمة كل أشكال العنصرية.

فنحن نملك أيضا خبرة الماضي البعيد والقريب حول التعايش والاحترام المتبادل بين أصحاب الديانات والأعراق المختلفة، ألم يكن هذا هو درس الحكم العربي للأندلس التي عاش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود، بل وأسهموا جميعا في صنع الحضارة، وقدموا للثقافة الإنسانية تراثا هائلا في الطب والفلسفة والجغرافيا والفقه؟ وفي الماضي القريب وقبل اغتصاب فلسطين عام 1948، عاش المسلمون والمسيحيون واليهود في وئام لا على أرض فلسطين وحدها وإنما في كل البلدان العربية التي وجدت فيها الأقليات الدينية، و لم ينتشر الحذر من اليهود في البلدان العربية إلا بعد اغتصاب فلسطين وإفصاح المشروع الصهيوني عن

طبيعته العدوانية التوسعية المرتبطة بالاستعمار، وإعلان إسرائيل شعار دولتها وخريطتها من الفرات إلى النيل.

ولا يقلل من شأن هذه الخبرات في التعايش والتسامح، أن وقائع صغيرة تدل على العكس قد حدثت هنا أو هناك.

هذا هو ما تبقى لنا نحن العرب لكي نعيش بكرامة، وهو ليس قليلا.

إستراتيجية عربية تبدأ من فلسطين

"سوف أعود إلى الشعب الفلسطيني وأقول له كل شيء وأحتكم إليه" هكذا قال "عبد الجواد صالح" وزير الزراعة الفلسطيني السابق الذي رفض أن يتولى منصبا في الوزارة الفلسطينية الجديدة، وكان هو والدكتورة حنان عشراوي، وزير التعليم السابقة أيضا قد خاب ظنها –مثل الكثيرين– في التشكيل الوزاري الجديد الذي تأخر عاما كاملا، بعد أن قام المجلس التشريعي المنتخب بإدانة سبعة وزراء وفقا لتقارير قدمتها لجنة الرقابة، تبين منها أنهم متورطون في عمليات فساد وإفساد واسعة النطاق، وقد عرضت لهذا التقرير في مقال على هذه الصفحة قبل شهور.

وكان أن جاءت الحكومة الجديدة بعد عام كامل من الفضيحة لتضم أغلبية هؤلاء الوزراء، ويقوم ياسر عرفات، رئيس السلطة الوطنية، بإضافة عشرة وزراء جددد، إليها اختارهم من بين أعضاء المجلس التشريعي المنوط به التصويت بالموافقة أو الرفض للحكومة الجديدة، فخاب ظن كل المتفائلين والذين عوّلوا على التعديل الوزاري كخطوة على طريق طويل لإعادة اللحمة لقوى الشعب الفلسطيني وتجديد الأمل في مواجهة شاملة للاحتلال والاستيطان الإسرائيلي، وصوّت المجلس بأغلبية لا بأس بها لصالح الوزارة الجديدة وكأن شيئا لم يكن.

وقبل عام تقريبا كان الدكتور "حيدر عبد الشافي" العضو المنتخب بأعلى الأصوات للمجلس التشريعي قد قدم استقالته، يائسا بدوره من أي إمكانية للإصلاح في ظل ممارسات السلطة الفلسطينية ورئيسها، ضمن الظروف التي تمر بها المفاوضات مع الإسرائيليين في إطار اتفاقية أوسلو.

وحين سألت الدكتور "حيدر" لدى زيارته لحزب التجمع قبل أربعة أشهر عن إمكانية اندلاع انتفاضة أخرى، وكيف سيكون موقف السلطة الفلسطينية منها بعد أن وصلت

المفاوضات إلى طريق مسدود. قال بالحرف الواحد: "إنني لا أتمنى أبدا أن تقوم انتفاضة جديدة الآن في فلسطين".

وكان واضحا لوفد حزب التجمع الذي تحاور معه ومع زملائه القادمين من أراضي السلطة الفلسطينية للتشاور حول إمكانات تعزيز الدعم والتضامن العربي مع الشعب الفلسطيني، أنهم مثلنا حائرون، إذ كانوا يحملون إلينا أسئلة أكثر من الإجابات، ولعل أكثر نقاط حديثهم إثارة للتفاؤل كانت تلك التي تركز على ما أسموه بالتوازن الديموجرافي، حيث يكاد عدد الفلسطينيين الذين يعيشون فعلا على أرضهم سواء داخل إسرائيل أو في المناطق المحتلة، أو تلك التي تخضع للسلطة الفلسطينية – يكاد هذا العدد أن يساوي عدد الإسرائيليين أو أقل قليلا.

فماذا يفعل الفلسطينيون بعد خمسة أعوام من "أوسلو" وقد وصلت الأزمة إلى ذروتها داخل السلطة الوطنية وفي علاقتها بالشعب الفلسطيني والمنظمات الأخري التي تتكون منها منظمة التحرير الفلسطينية، وهي المنظمات الغاضبة بدورها من انفراد "فتح" بل وجناح منها هو جناح الرئيس عرفات باتخاذ القرار، ليس فيما يتعلق بمستقبل المفاوضات مع إسرائيل فحسب، وإنما أيضا في كل تفصيلات السياسة الداخلية التي أصابت الشعب الفلسطيني بالقنوط بعد أن وجد نفسه واقعا بين مطرقة الاحتلال الصهيوني وسندان السلطة الفاسدة.

يجمع المراقبون والمحللون على أن "أوسلو" قد ماتت وإن لم تدفن بعد.

ويرى "هنري سيجمان"، وهو أحد المسئولين الأمريكيين الكبار في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي والمعروف–كما تقول جريدة الأهرام– بمواقفه المعتدلة تجاه الصراع العربي الصهيوني، أن كل تصريحات "نتنياهو" عن تضييق الفجوة بين موقف إسرائيل والمبادرة الأمريكية التي تدعو لانسحاب إسرائيلي من 13.1 % من أراضي الضفة الغربية، ليست إلا غطاء لإخفاء الانهيار الرسمي الوشيك لاتفاقية أوسلو.

ويضيف "سيجمان":

"إنه التكتيك الذي اتبعه نتنياهو مرارا خلال العامين الماضيين للتمويه على عدم تجاوب

الحكومة الإسرائيلية مع الفلسطينيين في عدد من المسائل، مثل عدم السماح بفتح مطار وميناء في غزة، وطريق آمن بين غزة والضفة الغربية، وعدم الإفراج عن السجناء الفلسطينيين حتى الآن، والإجراءات التي تتخذها إسرائيل من جانب واحد في كل من القدس والضفة الغربية".

ثم يؤكد أنه:

"حتى إذا وافقت حكومة نتنياهو –رئيس الوزراء– على إعادة نشر قواتها حسب الاقتراحات الأمريكية، فإن احتمالات إحراز تقدم في قضايا المرحلة النهائية وهي الحدود والقدس واللاجئين والمياه، وهي احتمالات غير موجودة على الاطلاق، وسيصبح من المستحيل الوصول إلى نهاية المفاوضات مع حلول شهر مايو عام 1999".

ورغم شهادة شاهد من أهل السلطة الأمريكية على النوايا الإسرائيلية الحقيقية وهي التي تعرفها الآن جيدا سلطة "عرفات" فما زال الرهان الفلسطيني معلقا بقدرة أمريكا على الضغط على إسرائيل للقبول بالمبادرة الأمريكية لإعادة انتشار القوات الإسرائيلية في 13.1 % من أراضي الضفة، وتتغاضى السلطة كما يتغاضى كل المراهنين على هذه المبادرة أنه حتى في حال تنفيذها فإن المساحة الأكبر من الأراضي الفلسطينية التي جرى احتلالها سنة 1967، سوف تبقى تحت سيطرة الاحتلال العسكري والأمني الإسرائيلي، إذ سيبقى 84 % من مساحة الضفة إضافة إلى القدس الكبرى و37 % من قطاع غزة تحت الاحتلال ليكون هذا كله موضوعا للتفاوض في المرحلة النهائية.

ويبدو أنه من الضروري تذكير القراء بأن ما حدث، وما هو محتمل أن يحدث فيما لو التزمت إسرائيل بالمبادرة الأمريكية هو إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية وليس جلاء عن الأراضي المحتلة، مما يجعل قرار "عرفات" بإعلان قيام الدولة الفلسطينية في مايو 1999، هزلا في هزل، لأنها ستكون دولة مفتقدة إلى كل أسس السيادة كما هو بالضبط حال السلطة الفلسطينية التي تعرف جيدا هذه الحقيقة، ومع ذلك تبالغ بصورة مقرفة في إبراز مظاهر السيادة، من سجاجيد حمراء ونشيد وطني وحراسة ومظاهر فخفخة تتناقض تماما مع البؤس المتزايد للشعب الفلسطيني ومع السيادة الفعلية الهزيلة.

فما هي إذن الخيارات المطروحة أمام الفلسطينيين والعرب للخروج من هذا النفق المظلم

الذي أسهمت ممارسات السلطة الوطنية الفلسطينية بنصيب في صنعه، أو على الأقل في دفع الشعب الفلسطيني في كل مكان إلى الشعور باليأس العميق الذي لم يعرفه في فترات كانت أشد حلكة من تلك التي نعيشها الآن.

ويرى الباحث الدكتور "عبدالعليم محمد" أن نتنياهو ومستشاريه بعد أن استبعدوا تماما لجوء الأطراف العربية إلى خيار الحرب؛ بسبب اختلال التوازن العسكري والإستراتيجي لصالح إسرائيل، وضع أمامه احتمالات ثلاثة لردود الأفعال العربية: الأول هو الانتفاضة الشاملة على غرار 1987، والثاني تصاعد عمليات العنف والعمليات الانتحارية ضد إسرائيل، والثالث تجميد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والتطبيع والعودة مجددا للمقاطعة العربية لإسرائيل في المستويات التي تم إلغاؤها في مرحلة سابقة.

ويحلل الباحث كل الظروف والملابسات المحيطة بالاحتمالات الثلاثة، متوصلا إلى أن إسرائيل قادرة بطريقتها على احتواء أي آثار قد تكون سلبية فيما لو لجأ العرب إلى أي من هذه الخيارات، وذلك على العكس تماما من "هنري سيجمان" الذي يرى أن موت "أوسلو" ينذر بكارثة مخيفة، ويستشهد بصحيفة هاآرتس الإسرائيلية التي كانت في أول هذا العام قد حذرت من أن وضع إسرائيل اليوم مشابه إلى حد مخيف لوضعها في الفترة التي سبقت حرب 73، كارثة وقعت بسبب تجمد الوضع الدبلوماسي وثقة في النفس تصل إلى الغرور واحتقار للعدو العربي، ووطن يتبع قادته إلى انهيار مدمر.

ويضيف "سيجمان" الذي لم يستبعد مثلما استبعد عبد العليم خيار الحرب قائلا:

"إنه مع الانتشار الأكيد للصواريخ والأسلحة ذات الدمار الشامل، فإن الخسائر التي ستلحق بإسرائيل نتيجة انهيار عملية السلام ستصبح بلا حدود".

ويدعو عبد العليم للتفكير في خيارات عربية جديدة من "شأنها أن تضع أيدينا على مقوماتها الفعلية والمحتملية".

ولعل كل المهمومين بمصير التسوية التي ماتت في "أوسلو" أو بالسلام العادل والدائم والشامل، الذي يتأسس على الجلاء عن جميع الأراضي العربية المحتلة بحرب 1967، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، لعل هؤلاء جميعا أن يكونوا

متفقين كليّا أو جزئيّا مع الطرح الذي يقدمه الباحث المصري عبد العليم محمد، لكن الجميع يقفون حائرين أمام الوضع الفلسطيني الذي هو نقطة البدء في كل إستراتيجية عربية جديدة لمواجهة العدو، بل إن مواصلة الرهان الفلسطيني على الضغط الأمريكي على إسرائيل تريح العرب من أصدقاء أمريكا، وتعفيهم من الحرج رغم غضب شعوبهم على الموقف الأمريكي، ويزيد الطين بلة استخفاف السلطة الوطنية الفلسطينية بكل الأصوات الناقدة والمعارضة التي تجاوزت الآن بكثير تلك المنظمات التي رفضت اتفاقيات "أوسلو" لتصل إلى بعض أركان السلطة الوطنية من داخلها على غرار عبد الجواد صالح وحنان عشراوي، ومن قبل "حيدر عبد الشافي"، فهذان الموقفان: الرهان الكامل على أمريكا، أي على قوة خارجية والاستخفاف بالمعارضين هما دليلان على أن السلطة يمكنها في حالة اليأس الشديد أن تقبل بالمزيد من التنازل، بعد التنازل الجوهري الذي حدث في "أوسلو" قبل خمس سنوات، ويمكنها أيضا أن تتمادى في القمع والفساد اللذين ميزا فترة حكمها حتى الآن دون أي بادرة لتصحيح الوضع.

كذلك فإننا نكون واهمين لو تصورنا أن الشعب الفلسطيني وحده من بين كل الشعوب العربية سوف يكون قادرا على إزاحة السلطة التي تجثم على أنفاسه وتدفعه دفعا إلى اليأس، وهي الحالة المتكررة في الغالبية العظمى من بلدان الوطن العربي حيث استنفدت السلطات دورها وبقي الشعب عاجزا عن إزاحتها.

ولا يبقى أمام القوى الديمقراطية والقومية التقدمية في كل بلدان الوطن العربي إلا أن تشرع، كما فعلت في مراحل الكفاح الفلسطيني المختلفة، في بناء جبهة عربية مساندة جديدة لهذا الشعب الباسل، ومرة أخرى فإن نقطة انطلاقها لا بد أن تبدأ من فلسطين ذاتها، ولا بد أن ننظر بالجدية اللازمة إلى الكلمات التي قالها عبد الجواد صالح لدى رفضه الدخول في التشكيل الوزاري الجديد، والجهود التي يبذلها الدكتور حيدر عبدالشافي لإنشاء ائتلاف وطني واسع، ولما تطرحه الجبهتان -الديمقراطية والشعبية- من أجل استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، حيث يدعو الكل الآن للحوار بين المعارضة والسلطة، "إلا أن المسافة واسعة جدا بين حوار وطني إستراتيجي شامل ندعو له ينتج وحدة الشعب والقوى المناضلة ضد الاحتلال والقمع والاستيطان، ويضع قواعد إستراتيجية نضالية جديدة محورها انتفاضة متطورة وجديدة، وإستراتيجية سياسية جديدة للسلام الشامل المتوازن، وبين حوار تكتيكي

محدود بوظائف استعمالية قصيرة النظر للتلويح به إلى حكومة " نتنياهو"، لا يغير ولا يبدل من واقع الحال، بل يترك قضيتنا وحقوقنا الوطنية تدوخ في دوران الحلقة المفرغة التي يمارسها نتنياهو منذ حزيران 1996"، كما يقول نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

وأذكر أنني حضرت اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التوحيدية في الجزائر يونيو 1987، وهي الدورة التي استعادت فيها منظمة التحرير الفلسطينية قوتها ودورها بعد انقسامات مريرة وطويلة، ولم تمض إلا شهور قليلة واندلعت انتفاضة الشعب الفلسطيني في ديسمبر 1987، وهي الانتفاضة التي كان من نتائجها المباشرة قبول إسرائيل للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، أي أن الانتفاضة هي التي مهدت الطريق للتسوية التي تعثرت وماتت الآن، وليس من الضروري أن يكون الشكل الذي تتخذه إستراتيجية الوحدة الفلسطينية الجديدة هو الانتفاضة، ولكن الشيء الأكيد هو أنه لا بد أن حركة ستنشأ في اتجاه التخلص من الفساد والقمع لوضع إستراتيجية عربية جديدة أساسها فلسطيني وبدايتها الاحتكام للشعب.

أسلحتنا الثقيلة نحن العرب

"موضوع الصراع العربي الإسرائيلي مهم ولكن الأهم هو البترول العربي".

هكذا رد الدكتور وليم جرانار، أستاذ الأدب العربي بجامعة هارفارد الأمريكية على سؤال للزميلة الشاعرة إيمان مرسال، حول تصوره لأهمية موضوع الشرق الأوسط بالنسبة للعقلية الأمريكية.

وكان أحد المهاجرين العرب الجدد إلى أمريكا قد تابع نشرات الأخبار المختلفة من عدة قنوات ومحطات تليفزيونية لمدة ثلاثة أسابيع متواصلة، حتى وجد في نهاية الأسبوع الثالث خبرا عن الشرق الأوسط، وكان هو القادم من منطقة الصراع يتخيل أن الخبر الأول في كل النشرات سوف يكون عن الشرق الأوسط والصراع الدائر فيه، ومسار التسوية ومصير القضية الفلسطينية.

وذكرني هذا الحوار برسالة كنت قد احتفظت بها إلى وقت قريب، تلقتها إحدى صديقاتي من أسرتها المهاجرة إلى أمريكا إثر قرار العرب الجماعي بوقف ضخ النفط سنة 1973، أثناء حرب أكتوبر المجيدة، كانت أوروبا وأمريكا مهددتين معا بقضاء شتاء قارص، لأن العرب أوقفوا ضخ نفطهم حتى يساعدوا مصر وسوريا في حربهما لتحرير الأراضي العربية المحتلة عام 1967.

كانت الأسرة تعبر عن الفزع المحيط بها من كل جانب، وعن توقعات المواطنين الأمريكيين العاديين الذين أخذوا يتابعون أنباء الصراع الدامي في هذه المنطقة البعيدة عنهم، والتي أصبحت أقرب إليهم من أي منطقة أخرى بسبب القرار الذي مسهم في الصميم، بالرغم من المخزون الهائل من النفط الذي تحتفظ به الولايات المتحدة الأمريكية كاحتياطي، وكانت الأسرة التي تعبر عن روح عربية جريحة تتساءل: لماذا لم نلتفت نحن العرب لإمكانات مثل

هذا السلاح من قبل، ولماذا لم نستخدمه في صراعنا مع العدو الصهيوني باعتباره سلاحا ثقيلا يتفوق على أي سلاح آخر؟

التراجع المنتظم

ولعل هذا السؤال البسيط يتبادر إلى ذهن كل مواطن عربي يتابع بقلق تطورات الصراع العربي الصهيوني، والمآزق التي يواجهها مسار التسوية السياسية التي انطلقت من مؤتمر مدريد، وأخذت تتراجع إلى أن وصلت إلى حلول منفردة وجزئية على المسارين: الفلسطيني في اتفاقيتي "أوسلو والقاهرة"، والأردني في اتفاقية وادي عربة، بينما تعثر المسار السوري ثم توقف.

وكان صعود "نتنياهو" إلى سدة الحكم في إسرائيل إيذانا ببدء مرحلة جديدة في العلاقات العربية الإسرائيلية، شابها التأزم الشامل الذي بلغ حدّا جعل الحكومة المصرية، والتي كانت سباقة لعقد اتفاقيات كامب دافيد ومعاهدة الصلح المنفرد مع إسرائيل، تلوح بامكانية إعادة النظر في هذه الاتفاقيات، إذا ما تواصل التدهور في التسوية على المسارات السورية واللبنانية والفلسطينية، خاصة وأن التهديدات الإسرائيلية بشن حرب خاطفة على سوريا لإجبارها على قبول الشروط الإسرائيلية قد تصاعدت في الآونة الأخيرة.

بل إن التهديدات الشفاهية اتخذت طابعا عمليّا قذرا، حيث مارست إسرائيل إرهاب الدولة بصورة سافرة وإن لم تكن غريبة على تاريخها.

وفي فجر الأربعاء 18 ديسمبر الماضي وقرب طبرجا، على بُعد عشرين كيلو مترا شمال بيروت وعلى الطريق الساحلية التي تربط العاصمة اللبنانية بطرابلس، أطلق عملاء إسرائيل النار على سيارة أتوبيس مدنية سورية فقتل أحد الركاب وأصيب آخر.

وفي اليوم الأخير من عام 1996، انفجرت قنبلة في سيارة أتوبيس بعد خمس دقائق من مغادرتها مركز تجمع الأتوبيسات وسط العاصمة السورية دمشق، وكان الضحايا 11 شهيدا و42 جريحا.

وكانت إسرائيل ولا تزال تستخدم ما يمكن أن نسميه أسلحتها الخفيفة التي هي قرين تاريخها كله، سواء حين ارتكبت المجازر ضد المدنيين، أو كسرت عظام الأطفال في

الانتفاضة أو أطلقت روح العداء العنصري ضد العرب ليخرج من بين أعطافها إرهابيون يصبح أحدهم وزيرا مثل "آرئيل شارون"، أو يفتح الآخر مدفعه الرشاش على المصلين في المسجد الإبراهيمي مثل "جولدشتاين".

الحمايـة الأمريكية

أما الأسلحة الثقيلة فكان أساسها دائما علاقتها العضوية مع الإمبريالية الأمريكية التي لم تكتف بتسليح إسرائيل، حتى تتفوق في مجال الأسلحة التقليدية على كل الجيوش العربية إثر خروج العراق من معادلة الصراع العربي الصهيوني بعد حرب الخليج الثانية، وتدمير أسلحته ومراقبتها من قبل الأمم المتحدة، بل إنها فرضت حماية شاملة على الترسانة النووية الإسرائيلية التي ترفض الدولة العبرية إخضاعها للتفتيش الدولي أو التوقيع على الاتفاقية الدولية لعدم انتشار الأسلحة النووية.

هذا بالإضافة إلى التفوق الإسرائيلي النوعي في مجال الصناعات الإلكترونية، وهو في ذاته أساس لتطوير القدرات العسكرية الحديثة. واستنادا إلى هذه الأسلحة الثقيلة والتي لن تنفذ في الزمن المنظور، أخذت إسرائيل تتنصل من التزامها بمبدأ الأرض مقابل السلام الذي بدأت به مسيرة التسوية السياسية في مدريد، وأخذت الأدبيات الإسرائيلية تطرح مبدأ جديدا لهذه التسوية هو السلام مقابل السلام، أي ذلك السلام الذي يحقق الأمن لإسرائيل وحدها بصرف النظر عن أمن جيرانها.

يقول "نتنياهو" بعد أن أنكر أن هناك تعهدا بالانسحاب من الجولان كانت حكومة العمل السابقة عليه قد قطعته على نفسها في وثيقة سلمتها للولايات المتحدة الأمريكية أحد رعاة المؤتمر. يقول :

"ليس هناك خطر في حال لم نتوصل إلى السلام وفقا للشروط التي يضعها الأسد، لكننا بالتخلي عن مرتفعات الجولان نعطي سوريا خيار شن حرب للمرة الأولى منذ ربع قرن، وقد تخسر إسرائيل إضافة إلى ذلك ربع مواردها المائية بانسحابها من الجولان والضفة الغربية، إذا تخلينا عن الجولان نتخلي عن ربع كمية المياه التي نملكها. إن الحكومة الإسرائيلية تعتبر الجولان منطقة حيوية بالنسبة لأمن إسرائيل واحتياطها من المياه، وستحتفظ إسرائيل في أي اتفاق مع سوريا بسيادتها على الجولان".

أما الاستيطان – يضيف نتنياهو – فسوف نواصله في كل من الخليل ويهودا والسامرة والجولان".

وهو يطلق تصريحه هذا بعد أن أعطى موافقته لإحدى شركات النفط المملوكة للدولة للتنقيب عن النفط في هضبة الجولان التي أخذت المستوطنات تنتشر فيها كالفطر بعد صعوده إلى السلطة.

وكانت الأقمار الصناعية الروسية والفرنسية قد رصدت عملية توجيه إسرائيل لصواريخها النووية في اتجاه سوريا ولبنان.

الذراعان

فإذا كانت هذه الأسلحة الثقيلة الإسرائيلية تعتمد في جانب منها على كونها –أي إسرائيل– محمية أمريكية، أي أنها حين تتجه لضرب العرب سوف يكون لها ذراعان تعملان بتناسق، ذراع أمريكية والأخرى صهيونية تعتمد على قوة ونفوذ رؤوس الأموال اليهودية في العالم أجمع، فإن العرب يملكون عدة أسلحة ثقيلة بهذا المعنى يمكن أن تتفوق على إسرائيل، في ظل الصراع معها مسلحا كان أم غير مسلح.

أول هذه الأسلحة وأقواها هو البترول العربي، وهو السلاح الذي سبق أن جربناه في معركتنا الكبرى ضد العدو الصهيوني في حرب 1973، وكان أثره حاسما، بل إننا سبق أن جربناه قبل ذلك على المستوى الشعبي أثناء العدوان الثلاثي على مصر بعد تأميم شركة قناة السويس سنة 1956، حين حطم العمال السوريون خط أنابيب التابلاين التي يصل عبرها نفط العراق إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط ليتجه إلى أوروبا، وكان العراق في ذلك الحين خاضعا لسلطة العميل الاستعماري "نوري السعيد" الذي سرعان ما أسقطه النضال الوطني التحرري الذي أجج الانتصار السياسي لمصر في صراعها ضد الاستعمار القديم، وفوزها بقناة السويس بعد التأميم، وانتصار العالم الجديد لها سواء دول مشروع باندونج أو دول المعسكر الاشتراكي بشقيه الصيني والسوفيتي.

وسوف يقول قائل: إن الظروف اختلفت، وإن السيطرة الوطنية على آبار النفط وشركاته في الوطن العربي قد ضعفت، وإن هناك بدائل عالمية للطاقة منها النفط غير العربي الذي

يتدفق في أماكن كثيرة في العالم وتسيطر عليه القوى الكبرى أيضا، كذلك فإن المعكسر الاشتراكي نصير الشعوب قد انهار.

وهو قول في مجمله صحيح، ولكن ورغم صحته فلا يزال العرب يمسكون ببعض الخيوط الرئيسية في هذا المضمار، خاصة بعد القمة العربية الأخيرة التي جرى الترتيب لها وعقدها تحت وطأة الشعور بالخطر الداهم والتي انعكست آثارها واضحة على مؤتمر القاهرة الاقتصادي للتحضير للسوق الشرق أوسطية التي تستهدف فرض الهيمنة الاقتصادية والتقنية لإسرائيل على المنطقة، وقد أجمعت المشاهدات والدراسات أن هذه الدورة الثالثة للمؤتمر الذي سبق أن عقد دورته الأولى في الدار البيضاء، ودورته الثانية في عمان كانت –أي دورة القاهرة– هي أضعفها وأشدها حصارا لإسرائيل ومشروعاتها كنتيجة طبيعية للوعي العربي بالذات المهددة، والذي عبر عن نفسه تعبيرا دقيقا في قرارات القمة العربية التي سبقت المؤتمر الاقتصادي ببضعة شهور.

أي أنه بوسعنا أن نعول على إمكانية تطوير مقررات القمة العربية في اتجاه استخدام هذا السلاح الثقيل الفريد للعرب وهو بترولهم – ودون حرب – خاصة وأنه بالرغم من الجعجعة الإسرائيلية فإن خيار الحرب يتراجع؛ لأنه خيار بالغ التعقيد، وتعرف إسرائيل أكثر من أي طرف آخر إن لجأت إليه – حتى لو حققت انتصارا خاطفا – سوف تكون له عواقب وخيمة على أمنها الذي تتشدق به كثيرا، ولن يكون هناك مفر من أن تتلقى ضربات موجعة، فضلا عن أنها لو بدأت الحرب فإنها لن تستطيع أن تنهيها كما قال "فاروق الشرع" وزير خارجية سوريا.

الفعل والتقشف

والعقبة الرئيسية أمام إمكانية استخدام البترول العربي في الصراع بالتلويح بوقف الضخ ثم وقف الضخ، فعلا هو تلك العلاقات المعقدة والتابعة لأمريكا والتي سقطت فيها غالبية الدول البترولية، والتي كان بعضها قد بادر دون أي مبرر – لإنشاء علاقات مع إسرائيل، وإن كانت هذه الدول قد أخذت تتراجع عنها بعد صعود "نتنياهو" للسلطة ويصبح الفكاك من أسر التبعية لأمريكا خطوة أولى ضرورية لاستخدام سلاح البترول استخداما ناجحا. هذا إذا

سلمنا أن الفئات الواسعة من المجتمع العربي التي اعتادت الحياة الاستهلاكية سوف تتقبل فكرة التقشف.

أما السلاح الثقيل الثاني الذي يملكه العرب فهو الودائع العربية في البنوك الإمريكية والعالمية بعامة، والتي وصل آخر إحصاء لها إلى 670 مليار دولار، أي أن رأس المال العربي خارج الوطن لعب دورا رئيسيًا في دورة النظام الرأسمالي العالمي.

ويطول الحديث هنا عن قدرة هذه الأموال على أحداث طفرة تنموية ضخمة للوطن العربي كله إذا ما انتقلت هذه الأموال إلى البنوك الوطنية لتمويل مشروعات صناعية وزراعية عملاقة، وهي الإمكانية التي يمكن أن تقزم إلى حد بعيد الدعم غير المحدود الذي تقدمه أمريكا لإسرائيل والذي تقدمه لها أيضا الرأسمالية اليهودية الغنية عابرة القومية.

وهنا أيضا نحن لا نتحدث عن الحرب، وإنما عن السلام المتكافئ، الذي يحفظ الحقوق لأصحابها، فإذا ما كان أصحاب الحقوق أقوياء بما يكفي للدفاع عنها، خاصة وأنهم يملكون– وسائل فاعلة بلا حد، فلن تكون إسرائيل وحدها، وإنما سوف ترتدع أيضا أمريكا حاميتها وحاضنتها.

وإذا ما أحسن العرب استخدام هذين السلاحين الثقيلين حقًا، فإن وضعهم في حالة نشوب حرب فعلية حتى ولو خاطفة، أو ما بعد حديثة على منوال ما حدث في العراق، وسوف يكون وضعهم أفضل بما لا يقاس من وضعهم الحالي، وإذا كان العرب قد قطعوا الخطوة الصغيرة الأولى في اتجاه تعبئة جهودهم وطاقاتهم في القمة الأخيرة، فقد بقي أن يقطعوا الخطوة الأكبر في اتجاه تعبئة مواردهم البترولية والمالية من أجل نصر أكيد على عدوهم التاريخي، وهو النصر الذي سيكون مفتتحا للوحدة القومية على أساس شعبي وديمقراطي وعصري.

من ينقذ الشرف المفقود للضمير الإنساني؟

إنه سباق مرعب مع الزمن ذلك الذي يحدث الآن بين ترتيبات تقديم "شارون" للمحاكمة أمام القضاء البلجيكي، وتحديد لساعة الصفر لتنفيذ خطته الجهنمية التي يريد لها أن تنتهي بترحيل الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة بعد اجتياح شامل يقوم به الجيش الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية.

والخطوط العامة لهذه الخطة، كما يصفها الكاتب الإسرائيلي "مائير ستيجلتس" في جريدة "يديعوت أحرونوت" تتضح جليًا من تقارير في وسائل الإعلام الإسرائيلية عن الأفكار بتحويل المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية إلى جزر محاطة بقوات إسرائيلية، وتصفية البنى التحتية السلطوية للفلسطينيين، وتنفيذ عمليات "اكتشاف وصفي" تجاه المطلوبين، حتى إن أحد وزراء شارون أعلن أنه لا يتوجب على عرفات أن يعتقد بأن إنجازات أوسلو ستبقى بيده، وهذا يعني احتلال مناطق (أ).

ويضيف الكاتب: "ولكن حتى هذا السيناريو ليس هو أساس الخطر، حيث يعتقد مؤيدو الخطة أن الاجتياح لمناطق السلطة سيؤدي إلى حل عسكري فقط إذا كانت "الضربة واحدة"، لكنهم يفهمون جيدا أنه من اللحظة التي يدخل فيها الجيش إلى العمل ضد السلطة بنطاق إستراتيجي، سيكون هناك خطر واضح وفوري لانهيار اتفاقيات السلام مع مصر والأردن، ثم يؤكد أنها ستكون حربا واحدة كبيرة نهايتها الترحيل، هذه هي خطة الصقور وهم على وشك تجسيدها. ومن رفح إلى غزة ومن الظاهرية والخليل حتى جنين".

ويوجه الكاتب نداء تحذيريًا من المخاطر التي تتضمنها مثل هذه الخطة، فيقول: "نحتاج إلى عدد من الرجال الشجعان في وسائل الإعلام وأجهزة الأمن، يعملون من منطلق الإدراك بأن هذا هو الوقت المناسب للكشف عنها قبل فوات الأوان". ومن وجهة نظر تاريخية،

وبتقدير أخلاقي فقد حان الوقت الآن وليس غدا للكشف عن خطة الهجوم الإسرائيلي الشامل على السلطة الفلسطينية.

وليس الإحساس بالخطر الذي يعبر عنه هذا المحلل محصورا في أقلية بين الإسرائيليين، بل لعله على العكس يحظى بأغلبية ولو ضئيلة، هذا إذا وضعنا في الاعتبار أن استطلاعا أخيرا للرأي أجري في إسرائيل يبين أن 52 % من سكانها يؤيدون إخلاء المستوطنات حتى بالقوة، باعتبار أن الاستيطان يشكل عقبة رئيسية في وجود التسوية السياسية مع الفلسطينين، وأن وجود المستوطنات يعوق إنشاء منطقة عازلة فاعلة بين إسرائيل وفلسطين، وأن وزيرا أساسيّا في حكومة شارون هو "بيريز" يعارض بقوة مثل هذه الخطة ويهدد بالاستقالة، وأن حزبا تقدميّا نشيطا في المعارضة هو "ميرتس" أخذ ينتقدها علنا.

ولكن على ما يبدو، فإن حكومة شارون ماضية بثبات في التحضير للهجوم على السلطة وترحيل الفلسطينيين، فقبل أسبوع من هدم 25 منزلا من منازل اللاجئين في مخيم شعفاط في القدس، وهدم 18 منزلا من منازل اللاجئين في مخيم رفح في قطاع غزة انعقد في "القدس" مؤتمر "سياسة الأراضي"، بحضور العديد من المشاركين بمن فيهم الوزراء وغيرهم من المسئولين والأكاديميين برعاية الصندوق القومي اليهودي السيئ الصيت بالنسبة للفلسطينيين، إذ إنه هو المالك لثلاثة ملايين دونم من الأرض الفلسطينية التي جرى نقلها له منذ إنشاء إسرائيل عبر لعبة لعبها "بن جوريون" في 1949، حين قامت حكومته ببيع مليون دونم من الأراضي العربية المجاورة إلى الصندوق بمبلغ 18 مليون ليرة، وفي 1950، قامت ببيع مليون دونم أخرى، وكان البيع في الحالتين ردّا من دولة إسرائيل الناشئة على القرار 194 الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يقضي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم، فقد أراد "بن جوريون" أن ينفي مسئولية الحكومة المباشرة عن مصادرة الأراضي الفلسطينية، وحتى تبقى الدولة في إطار الشرعية الدولية، وهو يغلق الطريق في الوقت نفسه على عودة اللاجئين الذين بيعت أراضيهم، وكانت حكومة إسرائيل قد باعت ما لا تملك، وكان نتيجة هذه العملية الإجرامية هي سيطرة الصندوق القومي اليهودي على 44 % من الأراضي المهجورة.

وكانت محصلة وجود هذا الصندوق الكلية هي تقليص مساحة الأرض التي يقيم عليها العرب داخل إسرائيل إلى 5.2 % من أراضي الدولة، بينما هم يشكلون 18 % من السكان،

فهم ممنوعون من الشراء أو الاستئجار في 80 % من أراضي الدولة، "والتي هم فيها ظاهرا مواطنون متساوون" كما يقول ساخرا الكاتب الإسرائيلي ميرون بنفستي.

أي أن خطة شارون سوف تكون استكمالا – فيما لو نفذت – لعملية استمرت على مدى نصف قرن لتهويد الأرض الفلسطينية وإخراج سكانها منها. وفي الاسبوع الماضي وبعد انعقاد مؤتمر سياسة الأراضي جرى تحويل اللاجئين في المخيمات إلى لاجئين مرة أخرى تمهيدا لترحيلهم كليّا خارج فلسطين، كما تقضي الخطة الإجرامية التي أعدها "شارون" وربما تمهيدا لاستيلاء الصندوق القومي اليهودي على أراضيهم.

لذا سوف يكون الإسراع باستكمال إجراءات محاكمات شارون في بلجيكا، وتحويله إلى مطلوب للعدالة الدولية بصرف النظر عن نتائجها النهائية، عنصر فرملة قويّا لهذه الخطة وتوابعها، وهو ما يدركه جيدا عتاة اليمينيين من رجال شارون وبعض أعضاء تحالفه الحاكم، الذين يرون ضرورة الإسراع بتنفيذ الخطة وليحدث ما يحدث، إذ يرى اليمين الفاشي في إسرائيل أن برنامج بانوراما ولائحة الاتهام البلجيكية ضد آرئيل شارون يبدوان كمحاولتين للابتزاز؛ كي لا يجرؤ شارون على ضرب الفلسطينيين، وكي لا يجلبوه إلى مقعد الاتهام مثل ميلوسوفيتش وبينوشيه.

ويتساءل: هل حقّا التهديد بقضية "صبرا وشاتيلا" يمكن أن يقيد سياسة "شارون" الأمنية ويدفعه إلى أحضان بيريز أو من يسمونهم بالحمائم، أي إلى التفريط بالحياة والممتلكات والضياع التدريجي للسيادة طبقا لوجهة نظرهم؟ ويرى هؤلاء أنه إذا كان الأمر كذلك، فعليه أن يتخذ آخر خطوة وطنية له: الاستقالة من منصبه وإجراء انتخابات عامة".

فإذا وصل "شارون" إلى حد الاستقالة من منصبه، وإجراء انتخابات عامة نتيجة للأزمة التي أصابت ائتلافه، فإن مثل هذا الوضع سوف يخلق حالة مواتية تماما للجهود العربية والدولية للدفع في اتجاه استكمال إجراءات محاكمته ويعطل قدرته على تنفيذ خطته.

وسوف تكون هذه المحاكمة فرصة إعلامية هائلة بعد أن تراجعت أخبار انتفاضة الشعب الفلسطيني إلى الصفحات الداخلية في الصحف، لكي يقدم العرب المدافعون عن حقوق الإنسان للعالم سجل "شارون" كاملا دون نقصان، فإذا كانت مذبحة "صبرا وشاتيلا" تعود إلى سنة 1982، فلن ينسى أهالي غزة تجربتهم معه سنة 1970، حين اشتدت حركة المقاومة

ضد الاحتلال، وكانت خطة شارون تقضي بأن يمر كل فلسطيني بتجربة التحقيق حيث يتعرض للإذلال والضغط النفسي والتعذيب، وكان شارون في ذلك الحين يتمتع بصلاحيات مطلقة في غزة، فقسمها إلى مربعات أعطى لكل مربع اسما رمزيًا، وأمر بتمشيطها بدقة وقطع الأشجار التي تحجب الرؤية، كما وسع الطرق إلى المخيمات والمناطق السكنية حتى يسهل خروج رجاله ودخولهم، وكانت حصيلة هذه العملية التي وثقها الصحفي الإسرائيلي "عوزي بن زيمين" مائة وأربعة من الشهداء وسبعمائة واثنان وأربعين سجينا.

وبوسع القضاء البلجيكي أن يستدعي هذا الصحفي الإسرائيلي جنبا إلى جنب من بقي حيًا من هؤلاء الذين مثلوا أمام التحقيق، أو تعرضوا للسجن والتعذيب، وبقوا أحياء أو أقارب الشهداء، فيما لو أضيف هذا الملف إلى ملف صابرا وشاتيلا جنبا إلى جنب الخطة الجديدة التي بانت معالمها، والتي هي شروع في ارتكاب جرائم حرب.

وسوف تكون محاكمة "شارون" موضوعا لصراع ممتد بين القوى المدافعة عن حقوق الإنسان والسلام من جهة، والإمبريالية الأمريكية وحلف اليمين العالمي كله، والذي يكيل بمكيالين ولا يخجل من تطبيق معايير مزدوجة بل يتباهى بها.

فبعد أيام قليلة من عرض التليفزيون البريطاني لفيلمه الوثائقي عن جرائم شارون بعنوان "المتهم"، وهو الفيلم الذي أقر فيه خبراء القانون الدولي وأيضا الرئيس السابق لمحكمة جرائم الحرب في يوغوسلافيا ورواندا بأن ما ارتكبه "شارون" من جرائم يكفي لتقديمه إلى محاكمة دولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب، بعد أيام كان رئيس الوزراء البريطاني يستقبل "المتهم" الذي كان في طريقه إلى واشنطن، التي كانت بدورها تبذل جهودا جبارة لإجبار بلجيكا على تغيير قوانينها التي تجيز محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب بصرف النظر عن جنسيتهم ومكان وقوع الجرائم.

كذلك أعاقت أمريكا وبريطانيا تشكيل محكمة خاصة بجرائم الحرب في فلسطين، فضلا عن استخدامها الدائم لحق الفيتو للوقوف ضد أي إدانة لإسرائيل، أو حتى نشر قوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.

ولم يشعر ساسة واشنطن بأي غضاضة أو تناقض في موقفهم وهم يديرون صفقة تسليم "ميلوسوفيتش" لمحاكمته كمجرم حرب، بينما كان مجرم الحرب الإسرائيلي شارون يجلس

في البيت الأبيض معززا مكرما يعرض خططه لتدمير السلطة الفلسطينية، ويسعى للحصول على مباركة أمريكا لهذه الخطط.

بل إن وزير خارجية بلجيكا نفسه قام بزيارة ألمانيا أثناء زيارة "شارون" لها، وأجرى لقاء معه صرح بعده الوزير أنه لا يؤيد على الإطلاق ملاحقة "شارون" قضائيًا، ولكن يبقى الباب مواربا، وأضاف: "على كل حال ليس هذا اختصاصي".

وإذا كانت أمريكا وبريطانيا قد نجحتا حتى الآن في حماية شارون رغم تعبيرهما المتردد عن عدم رضاهما عن خطته لتدمير السلطة الفلسطينية، فإن لقضية العرب العادلة حلفاء بين الشعوب، وقد استطاع هؤلاء من مؤسسات المجتمع المدني وجماعات حقوق الإنسان ومنظمات اليسار أن يجعلوا صوتهم مسموعا وهم يشكلون قوة ردع محتملة لخطة شارون الجهنمية، وقوة ضغط محتملة من أجل محاكمته في بلجيكا وإيقاظ الضمير العالمي الذي أخذ يغفو.

ففي باريس نظم ثلاثون حزبا وجمعية ونقابة، مظاهرة حاشدة أثناء زيارة شارون لفرنسا، انتقدت استقبال الساسة الفرنسيين لمجرم حرب انتهك القرارات الدولية على أكثر من صعيد، وطالبت منظمة "هيومان رايتس ووتش" للدفاع عن حقوق الإنسان بفتح تحقيق جنائي حول مجازر صبرا وشاتيلا لتحديد مسئولية شارون الذي كان وزيرا لدفاع إسرائيل التي احتلت بيروت في تلك السنة 1982.

وقال رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان: إنه يصعب تجاهل مسئولية "شارون" عن مجازر صبرا وشاتيلا في وقت يجري فيه التركيز على العدالة الدولية ورفع أي حصانة عن مرتكبي المجازر.

وقد التقط النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة "عصام مخول" هذه التصريحات والإشارات الإيجابية، فأعلن من على المنبر أن الحكومة الإسرائيلية برئاسة شارون قامت فعلا بإعداد مخططات لتنفيذ جرائم جديدة ضد الشعب الفلسطيني، وأن الطريق من وحتى صبرا وشاتيلا سنة 2001، قد تكون قصيرة جدا، وواجبنا قطعها قبل فوات الأوان. وكان "مخول" قد أعلن مبادرة لتشكيل ألوية سلام دولية لمنع "شارون" من تنفيذ مخططاته ضد الشعب الفلسطيني، واستجابت لمبادرته مئات

المنظمات الشعبية من جميع أنحاء العالم، سواء منظمات حقوق الإنسان أو التضامن أو منظمات النساء، والتي أبدت استعدادها جميعها لتشكيل ألوية سلام دولية مدنية ردًا على عجز الأمم المتحدة أمام الفيتو الأمريكي الجاهز دائما لحماية جرائم إسرائيل، والذي منع حتى الآن إرسال مراقبين دوليين للأراضي الفلسطينية لمراقبة ما يجري هناك ميدانيًا.

وقال "مخول": إن الفيتو الأمريكي يستطيع أن يشل الأنظمة، ولكنه لن يكون قادرا على أن يشل الشعوب. وفي هذا السياق عبر مئات المتطوعين عن رغبتهم في الانضمام لألوية السلام "لينقذوا الشرف المفقود للضمير الإنساني المغيب بفعل الموقف الأمريكي من معاناة الشعب الفلسطيني"، وستقوم هذه الألوية أيضا بالإضافة إلى تقديم تقارير عن حقيقة الأوضاع الميدانية بزراعة أشجار مكان تلك التي اقتلعها الاحتلال، وبناء البيوت التي هدمها.

فهل يا ترى سوف تنجح هذه الحركة الشعبية العالمية في محاصرة مخطط "شارون" ومنعه من تنفيذه ثم إتمام إجراءات محاكمته كمجرم حرب؟ هذا هو السؤال المطروح على كل من الحكومات العربية والمنظمات الشعبية العربية على حد سواء، فعلى جهودهما يتوقف الكثير.

خطوات صغيرة إلى المستقبل

نحن نعيش زمنا من الهزائم الثقيلة التي أحبطت الجماهير حتى وصلت إلى ما يشابه اليأس، ولكن يمكن للانتصارات الصغيرة أن تبث فيها الأمل من جديد، وتبعث الثقة في قدرتها على أن تتحرك بقوة في اتجاه دفع الحكومات نحو التغيير.

فات على الكثيرين منا في خضم المتابعة اللاهثة للمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، حول تطبيق مذكرة "واي ويفر" والتي انتهت بتوقيع اتفاق شرم الشيخ أو ما يسمى بـ "واي 2" أن نتابع انتصارين صغيرين حققهما العرب والفلسطينيون في وقت واحد وفي تزامن مع هزيمة "واي 2"، وكانا معا نموذجين لإستراتيجية عفوية لمقاومة سلمية بطيئة وطويلة المدى وفاعلة على طريق استرداد الحقوق العربية وبناء التضامن الضروري لذلك.

حدث الانتصار الأول: حين قام فلسطينيو الضفة وعرب المهجر، وتضامنت معهم الجامعة العربية بإعلان مقاطعتهم لمنتجات شركة "بيرجر كنج" الأمريكية وكانت الشركة قد منحت ترخيصا لشركة إسرائيلية لفتح مطاعم باسمها داخل الحدود الإسرائيلية، أي بعيدا عن الضفة والقدس اللتين احتلتهما إسرائيل في حرب 1967، ولكن الشركة الإسرائيلية التي حصلت على الترخيص قامت بافتتاح المطعم في مستعمرة "معاليه أدوميم" القريبة من القدس، أي في إحدى المناطق المحتلة التي أنشأت فيها إسرائيل مستوطنات ستكون تصفيتها موضوعا أساسيًا في مفاوضات الحل النهائي، أي أن افتتاح المطعم هناك يعد اعترافا من قبل الشركة بشرعية الاستيطان والاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية.

وبدأت حملة المقاطعة لمطاعم الشركة في أمريكا ذاتها، ونظمتها الجماعات العربية والإسلامية التي أخذت تنشط وتنظم صفوفها هناك، ثم تواصلت الحملة بعد ذلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأخذت المبيعات تنخفض بالتدريج وإن بشكل ملموس.

حتى وجدت الشركة نفسها مهددة بالمقاطعة الواسعة لمنتجاتها بعد أن أخذت الحملة تتصاعد، وكان يمكن أن تصل لكل أنحاء الوطن العربي والعالم الإسلامي وبلدان المهجر التي تعيش فيها جاليات عربية وإسلامية كبيرة، وكان أن بادرت الشركة على الفور بسحب الامتياز الذي منحته للشركة الإسرائيلية وإغلاق المطعم الذي كان الإسرائيليون قد فتحوه باسمها في الضفة الغربية المحتلة.

وهكذا كسب العرب هذه المعركة الصغيرة ولكن ذات الدلالة العميقة والتي تنطوي على دروس لا بد من تعلمها بدأب وصبر.

أما الخطوة الأخرى: التي تعد نصرا حققه العرب أيضا فتتمثل في إعادة تسيير خط حديد الحجاز جزئيًا بين دمشق وعمان في نهاية يوليو 1999، وهو الخط الذي كان قد أنشأه السلطان العثماني في بداية القرن سنة 1910، لينقل الحجاج المسلمين من دمشق إلى المدينة المنورة، ولكنه لم ينقل الحجاج فقط بل نقل التجار والبضائع وشكل نواة أولى صغيرة للترابط الاقتصادي العربي، وهو ما جعل الدول الاستعمارية في ذلك الحين تحاربه حربا شعواء حتى توقف إلى أن عاد الآن جزئيًا لينقل نحو ألف مسافر في الأسبوع، ويمر بثلاث محطات في طريقه من دمشق لعمان هي الزرقاء والمفرق ودرعا.

وجرت مياه كثيرة في الأنهار منذ ذلك التاريخ البعيد الذي توقف فيه الخط حتى عودته الآن جزئيًا.

لقد استقلت البلدان العربية التي كانت خاضعة للاستعمار ، وقامت هنا وهناك نظم تطرح شعارات الوحدة القومية وأحيانا الاشتراكية، وانفجرت نزاعات ضارية فيما بينها تعبيرا عن عدم النضج من جهة، وبتدخلات استعمارية سافرة من جهة أخرى، ونشأت الجامعة العربية.

ووقعت البلدان العربية مئات الاتفاقيات فيما بينها عن طريق الجامعة العربية التي مثلت الحد الأدنى للتنسيق العربي، وأقول الحد الأدنى لأن هذا التنسيق فشل في حماية فلسطين من الاغتصاب والحيلولة دون نشأة إسرائيل التي شطرت الأمة العربية نصفين واستنزاف طاقاتها وبقيت دائما الفزاعة التي ترفعها النظم المستبدة في وجه الشعوب.

والآن وبعد أن أعلن العرب اختيارهم لإستراتيجية السلام والتسوية السياسية لقضيتي فلسطين والأراضي العربية في كل من الجولان وجنوب لبنان، وبعد أن أصبح خيار الكفاح المسلح أو الحرب الشاملة مستبعدا خاصة في ظل الغياب المفاجئ للاتحاد السوفيتي كحليف عالمي ومصدر للسلاح، فإن مثل هذه الخطوات - على أهميتها في ذاتها- تكتسب معانٍ إضافية في هذا الزمن العربي الرديء والزمن العالمي غير المواتي لحركات التحرر.

فقد أثبت سلاح المقاطعة الذي أهدره العرب منذ توقيع مصر لاتفاقيات "كامب ديفيد" "وتوقيع الفلسطينيين لأوسلو والأردنيين لوادي عربة أنه سلاح فاعل، وأن استخدامه بكفاءة كما حدث مع شركة "برجر كنج" يمكن أن يؤدي إلى نتائج مباشرة، بل إن مجرد التلويح به كما فعلت القمة العربية سنة 1996، التي اتخذت قرارا بفرض المقاطعة جعل حكومة "نتنياهو" التي كانت قد وصلت لتوها إلى السلطة تراجع الكثير من حساباتها، رغم أن العرب لم يثبتوا جدية لائقة في تنفيذ قرار القمة بعد ذلك، بل إن حركة مقاومة التطبيع النشطة في مصر عجزت رغم بياناتها المتعددة ومؤتمراتها الحماسية الحاشدة عن اتخاذ إجراءات عملية ذات تأثير واضح في سياق عملية المقاطعة التي طالبت بها مرارا وتكرارا ورفعتها كشعار دون فعل جدي صغير أو كبير، ومع ذلك أزعجت إسرائيل

وها هي عملية بدأت صغيرة جدا أخذ نطاقها يتسع إلى أن اضطرت شركة "برجر كنج" لإغلاق مطعمها في المستوطنة الإسرائيلية المبنية على أراضي الفلسطينيين.

ويمكن أن يؤدي الترويج الإعلامي لهذا الدرس الصغير إلى تكراره في أماكن أخرى وقضايا أخرى سواء بالنسبة لإسرائيل أو أمريكا "الراعي غير النزيه" للمفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية كما يقول نايف حواتمة.

وقد دأب الكتّاب والصحفيون الحكوميون على السخرية من شأن الدعوات إلى المقاطعة أو مقاومة التطبيع مع إسرائيل مستندين إلى حجج قوية تتمثل في تشعب العلاقات الاقتصادية السياسية العسكرية بين أمريكا وعدد كبير من الدول العربية، بما يمكن أن يفشل أي جهد لتعبئة من أجل مقاطعة مؤثرة، وبالنسبة لإسرائيل فإن علاقاتها الاقتصادية مع كل من مصر والسلطة الوطنية الفلسطينية والأردن هي متشعبة بدورها مما سيجعل دعوات المقاطعة مهددة دائما بحقيقة أن الأمر الواقع هو أقوى منها كثيرا، وأن تأثيرها يبقى هشّا وغير ملموس.

ورغم قوة حجة الكتّاب الموالين للسياسات الرسمية فإنه يمكن دحضها والرد عليها عمليّا باختيار أهداف صغيرة – شأن مشروع "برجر كنج" مثلا– وتحقيق نجاحات ملموسة يشعر بها الرأي العام الغاضب ضد أمريكا وإسرائيل حتى يكون هذا الرأي العام طرفا فيها، والأهم من ذلك أن يكون أثرها ملموسا ويمكن حسابه على المصالح الأمريكية والإسرائيلية في الوطن العربي.

ولابد هنا أن نفرق بين العمل على المستوى الشعبي والعمل على المستوى الحكومي، مع مراعاة أن المستوى الأخير سوف يصب غالبا في صالح تعميق العلاقات بين العرب وكل من أمريكا وإسرائيل وليس مقاطعتها، وهو ما يجعل المقاطعة عملية معقدة للغاية لأنها ستقوم من الناحية التنظيمية على أكتاف المعارضات الهزيلة، وهو ما سوف يضعفها.

ويكفي أن نذكر في هذا الصدد ما كشفت عنه صحيفة "هاآرتس" الإسرائيلية بعد توقيع ما يسمى باتفاق "واي 2" في شرم الشيخ عن وساطة يقوم بها ياسر عرفات لتقوم إيران بالإفراج عن الجواسيس اليهود لديها، ومن أن بعض دول الخليج والمغرب العربي ستبدأ في التطبيع مع إسرائيل ما دام الاتفاق قد وقع، وأن أول خطوة في هذا الاتجاه ستكون عقد سلسلة لقاءات بين ديفيد ليفي، وزير خارجية إسرائيل، وعدد من وزراء الخارجية العرب على هامش مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية سبتمبر.

كما لا يستبعد محللون كثيرون أن يندفع العرب في اتجاه إسرائيل مجددا متذرعين بهذا الاتفاق الذي سيعتبرونه خطوة على طريق الحل فيستأنفون مباحثات اللجان متعددة الأطراف، ومؤتمرات القمة الاقتصادية الشرق أوسطية والتي تطالب إسرائيل بعقد دورتها القادمة في القاهرة، وهي قمة تستهدف منذ البداية فرض الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية على المنطقة بدلا من الهيمنة العسكرية، كما وضع "شيمون بيريز" مخطط المشروع منذ سنوات طويلة.

ولا يخفى علينا أن الصعوبات التي ستواجهها الدعوة للمقاطعة سوف تتزايد بقيام هذه العلاقات المرتقبة بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، إذ ستنشأ علاقات اقتصادية وتجارية ينخرط فيها آلاف المواطنين العرب عمالا وموظفين، فتصبح الدعوة لمقاطعة المشروعات التي يعملون فيها ذات أثر مدمر على حياتهم ومصادر أرزاقهم، وهي كلها

أشياء يمكن تجنبها لو قامت منذ الآن حملة نشطة لفضح حقيقة "واي 2" ولاءات باراك التي تتوافق تماما مع لاءات نتنياهو، حيث الإجماع القومي في إسرائيل موحد حول ما يسمونه بالثوابت. لا لتفكيك المستوطنات، لا لعودة اللاجئين لا لتقسيم القدس التي هي عاصمة إسرائيل الأبدية.

ورغم كل هذه العوامل القوية التي تجعل الدعوة للمقاطعة كأنها حالة رومانسية تنتمي للماضي فإن النجاح الذي تحقق لا بد أن يحثنا على دراسة الخطوات الجديدة المشابهة أو المغايرة والمبتكرة لتحقيق انتصارات جديدة –ولو صغيرة– على الطريق الطويل خاصة أننا رغم كل شيء لن نعدم وجود مناصرين لمثل هذا التوجه في بعض الدوائر الرسمية العربية، فقد نجحت الحملة لمقاطعة دورة التحالف الدولي من أجل السلام المسمي بتحالف كوبنهاجن في القاهرة في شهر يوليو الماضي حتى إن وزير الخارجية المصري، عمرو موسي، اعتذر عن افتتاح المؤتمر بعد أن كان مقررا أن يلقي خطابا أمامه.

وقد سبق لعبد الرؤوف الروابدة، رئيس وزراء الأردن الآن، حين كان وزيرا للتربية والتعليم عام 1995، أن أعلن أنه لن يكون هناك تطبيع بين إسرائيل والأردن في مجال التعليم، ولن تكون هناك أي علاقات ثقافية إلى أن تستكمل عملية السلام ويختفي العداء النفسي والثقافي.

ولإعادة تسيير خط حديد الحجاز جزئيًا بين دمشق وعمان مغزى مشابه في إطار من إستراتيجية سورية جديدة وافقت هوى الأردن لتعيمق التعاون بين البلدين وتمتد بينهما إلى لبنان التي سيزورها الملك عبد الله بعد زيارته للكويت، ولا تفتأ الصحف تتحدث عن العلاقة القوية جدا بين بشار الأسد والملك عبد الله الثاني، والمشاورات المتواصلة التي يجريها الأسد مع الملك الشاب، والتأييد الذي يحظي به الملك الجديد من بعض دول الخليج، إلى جانب العلاقات القوية السائدة منذ زمن طويل بين الأردن وسلطنة عمان، وعلاقات سوريا العميقة مع السعودية، وسعى الملك عبد الله للتوسط حتى يعتذر العراق رسميًا للكويت مقرًا بأن ما قام به كان غزوا، ثم يعود العراق إلى الصف العربي، أي أن الملك الجديد يلعب بأوراق جديدة ويؤسس أهمها على علاقة من نوع جديد مع سوريا بدءا بتدشين احتفال ضخم للخط الحديدي بين سوريا والأردن، الذي يفتح الباب لعلاقات اقتصادية متقدمة نوعيًا بين

البلدين، والتي ستزداد أهميتها إذا ما تواصل بناء الخط ليصل بعد ذلك إلى كل من العراق والسعودية.

لقد بنت بلدان الاتحاد الأوروبي وحدتها بدءا من الاقتصاد سنة 1957، حين دشنت الخطوات الأولى للسوق الأوروبية المشتركة، وأخذت على امتداد ما يزيد عن أربعين عاما تنسج ببطء وصبر، تشابكت هذه السوق وصولا إلى العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" التي طرحت أخيرا في الأسواق كواحدة من العملات الرئيسية القوية التي تنافس الدولار والين بجدارة.

ولم تكن دول الاتحاد الأوروبي مدفوعة بأي مشاعر قومية توحد القارة التي نشأت بين بلدانها صراعات مريرة، ولكنها كانت مدفوعة بالمصلحة العارية وحدها، وأي مقارنة بين نزوع الاتحاد الأوروبي للدفاع عن هذه المصلحة المشتركة لبلدانه في مواجهة كل من أمريكا واليابان وبين النزوع القومي العربي الذي تسنده عوامل وحدة أغني وأعمق كثيرا من تلك التي تسند الاتحاد الأوربي سوف تأتي نتيجتها حتما لصالح الوحدة العربية أو الاتحاد العربي حتى لا نكون خياليين.

مع ذلك فالمهم أن تكون هناك إرادة سياسية.

هناك بطبيعة الحال الصعوبات الخاصة ببلدان الوطن العربي في مواجهتها لإسرائيل من جهة، وفي تبعية غالبية نظمها لأمريكا من جهة أخرى، وهو ما يجعل حرية هذه النظم في الاختيار محدودة، لكن هذه المحدودية لم تمنع بلدين مثل سوريا والأردن مختلفتين في المنطلقات والنظم السياسية والخيارات –لم تمنعهما– من اتخاذ خطوات دالة شأن إعادة تسيير خط حديد الحجاز، وهو ما يدلنا على أن محدودية الاختيار لا تقف حاجزا ضد الإجراءات العملية التي تخدم مصالح بلدين مختلفين.

كذلك فإن الحركات الشعبية العربية، والتي لا تكبلها أي علاقات تبعية قادرة بدورها رغم ضعفها على القيام بالمبادرات الصغيرة، شرط أن تتابع مسارها العملي إلى أن تحقق انتصارا، فنحن نعيش زمنا من الهزائم الثقيلة التي أحبطت الجماهير حتى وصلت إلى ما يشابه اليأس، ويمكن للانتصارات الصغيرة أن تبث فيها الأمل من جديد، وتبعث الثقة في قدرة هذه الجماهير نفسها على أن تتحرك بقوة في اتجاه دفع الحكومات نحو التغيير وصولا

إلى امتلاك الإرادة السياسية الحرة نسبيًا حتى تتخذ من الإجراءات والقرارات السياسية ما هو مفيد للمصير العربي المشترك، الذي تتلاعب به إسرائيل وأمريكا الآن دون رقيب أو حسيب.

الفصل الثاني

الفسـاد

فلسطين فساد الثورة والدولة

لم تكن العمليات الانتحارية الفدائية في قلب القدس في الشهور الماضية مجرد عقبة مستجدة في طريق التسوية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، طبقا لاتفاقيات "أوسلو" وهي التسوية التي كانت قد أخذت تتعثر بدءا من وصول نتنياهو إلى السلطة، ووصولا إلى بناء المستوطنات في جبل "أبو غنيم" بالقدس العربية، بل كانت -أي العمليات الانتحارية- في الآن ذاته مخرجا يحفظ ماء وجه السلطة الوطنية الفلسطينية التي بين تقرير لجنة شكلها مجلسها التشريعي، أنها غارقة في الفساد لشوشتها، حتى إن عددا من وزراء السلطة قد وضعوا باستقالاتهم -حرجا- أمام الرئيس عرفات الذي انشغل عن الاستقالات بنتائج العمليات الفدائية.

ولم تكن هذه هي واقعة الفساد الأولى التي عرفتها السلطة الوطنية الفلسطينية في عمرها القصير الذي حكمت فيه منطقة الحكم الذاتي، وتولت الشئون المحلية لمواطني الأراضي المحتلة في فلسطين، وإن كانت هذه الواقعة هي أكبرها وأخطرها وأكثرها إثارة للشعور بالخزي والعار بحكم ما ترتب عليها. وما ترتب عليها هو الأشد قسوة؛ ذلك أن الدول المانحة للمعونات للسلطة الوليدة أخذت تطالب علنا بنظام مضمون للرقابة على إنفاق السلطة، لتتأكد هذه الدول أن الأموال تصب فعلا في تنمية المناطق الفلسطينية ورفع مستوى معيشة الشعب الفقير الذي أنهكه الاحتلال، وليس تنمية ثروات كبار رجال الدولة التي تضخمت إدارتها وكثر موظفوها فضلا عن أنها لم تتميز بأي كفاءة خاصة، حتى إن مستوى معيشة المواطنين تحت الاحتلال كان أفضل منه في ظل السلطة الوطنية كما تقول الإحصاءات.

وقد سجلت هذه الاحصاءات -للأسف الشديد- نموا كبيرا في عدد السيارات الفخمة والفيلات الفاخرة بل القصور، وكلها امتلكها هؤلاء القادمون من تونس لكي يحكموا الشعب في ظل الحكم الذاتي.

وإفساد الآخرين

وحتى قبل أن تتحول الثورة الفلسطينية إلى شبه دولة ذات جهاز بيروقراطي متضخم كانت مؤسساتها التي انتشرت في بلدان الوطن العربي وخارجه قد عرفت أشكالا من الفساد تداولتها الدوائر السياسية في الوطن العربي، وهو فساد امتد ليصل إلى بعض الأحزاب السياسية التقدمية في الوطن العربي ارتبطت بالثورة الفلسطينية، و لم يكن نادرا أن تتعرض بعض هذه الأحزاب لانقسامات داخلية عميقة ناتجة مباشرة عن علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية خاصة مكتب رئيسها "ياسر عرفات" وكان الأسلوب المتبع ولا يزال هو إنفاق أموال طائلة حصلت عليها المنظمة لدعم نضالها ضد الاحتلال الإسرائيلي من أجل شراء ولاء شخصيات وأحزاب ومنظمات لتقوم بتأييد "فتح" ضد معارضيها الآخرين من فصائل المنظمة، و لم تترفع بعض الفصائل الأخري غير فتح عن كسب الولاء بنفس الطريقة، وإن كانت إمكاناتها المادية أقل كثيرا من إمكانات "فتح" التي هي أكبر الفصائل وأكثرها قربا لدول النفط، وقدرة بالتالي على تحصيل المعونات. كذلك فإن عضويتها أوسع كثيرا من عضوية كل المنظمات الأخرى، وهو ما يصب مباشرة في زيادة قدراتها المالية مقارنة بهذه المنظمات الأخري.

ويثير مرض عرفات الأخير قلقا عميقا في الأوساط السياسية الفلسطينية؛ بسبب ما يقال عن ملكيته الشخصية للجزء الأكبر من أموال المنظمة واستثماراتها في الخارج.

ويظل ما فعله رئيس الكونغو الراحل "موبوتو سيسكو" ماثلا أمام الجميع، إذ تعجز الحكومة الجديدة بعد موته عن الحصول على عدة مليارات من الدولارات كان يملكها هو شخصيّا، بعد أن استأثر بها لنفسه خصما من ثروات الكونغو الطائلة من عائد بيع المواد الخام.

وقد عرفت ثورات كثيرة مثل هذا الفساد أو ما يشابهه لكن بعد أن تحولت إلى دولة وحصلت عبر الكفاح المسلح والسلمي معا على استقلالها. وما يحدث الآن في الجزائر يقدم لنا نموذجا بالغ الدلالة، فقد دارت الصراعات داخل جبهة التحرير الوطني الجزائري قبل انهيار حكمها أي حكم الحزب الواحد، لا فحسب حول التوجهات المستقبلية للسياسة الجزائرية خاصة في علاقتها الاقتصادية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وإنما أيضا

حول المواقع القيادية التي شكّل الوصول إليها مغانم ضخمة، بسبب الفساد الذي كان قد تفشى بصورة غير مسبوقة وفاحت رائحته في كل مكان.

وتصور كتب الأدب التي صدرت في هذه السنوات من عمر التجربة الجزائرية، كيف أن هذا الفساد قد أخذ ينخر في جسد المجتمع الجزائري، ويؤدي تدريجيّا إلى انحطاط معنويات الشعب الذي قدم التضحيات بسخاء من أجل تحرير وطنه، وكان كاتب روائي كبير هو"الطاهر وطار" قد أصدر مبكرا جدّا مجموعة قصصية بعنوان "الشهداء يعودون هذا الأسبوع" كشفت بسخرية مرة كيف يجري التلاعب الفظ بحقوق أسر هؤلاء الشهداء الذين تحولت دماؤهم إلى ثروات للفاسدين، واختارت الكاتبة "أحلام مستغانمي" مرحلة أحدث من تاريخ الجزائر لتسجل في روايتها "ذاكرة الجسد" فساد التسعينيات، وكان أن اندلعت انتفاضة أكتوبر 1988، التي عبر فيها الشعب الجزائري عن احتجاجه ونفاد صبره ثم سقط نظام الحزب الواحد وبدأت تجربة التعددية التي يهيمن عليها الجيش ليتخذ الفساد مظاهر جديدة، وكأنها الدائرة الشيطانية التي دخلت فيها الحياة السياسية لشعب ضحى بالغالي والنفيس حتى يتسنى له إخراج المستعمرين بعد هزيمتهم، وقد بلغ الفساد حدا جعل المقارنات المريرة بين عهدي الاستعمار والاستقلال تتوالى.

وعرفت التطورات السياسية في كل من "الصين" و"فيتنام" و"كوبا" أشكالا متباينة للفساد بعد أن تحولت الثورة إلى دولة، وألقى الثوار بسلاحهم وأصبحوا حكاما، ونسمع بين الحين والآخر عن تقديم بعض كبار رجال الدولة أو الحزب هنا أو هناك للمحاكمة؛ بسبب تورطهم في الفساد، لكن شيئا من هذا لم يحدث قط لا في الجزائر ولا في فلسطين، رغم أن مظاهر الفساد فيهما فاضحة واستفزازية، ورغم أنهما تشتركان مع كل من الصين وفتينام وكوبا في عدم إمكانية تداول السلطة.

التـواطـؤ

ويكتسب الفساد في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية أشكالا مركبة وبالغة التعقيد، ذلك أن ضغوط الاحتلال على السلطة وإذلاله المستمر لها وحرصه الدائم على تذكيرها بأنها ليست إلا حكما ذاتيّا محدودا للغاية، يجعل الشعب يلتف حولها ويتغاضى راضيا عن أخطائها الفادحة في حقه وعن الفساد المستشري بالتالي، فتزداد السلطة طمعا في كرم

الشعب معها، وتكاد أن تدخل معه في حالة تواطؤ ضمني بهدف تغطية الفساد؛ حتى لا تستغله إسرائيل كعادتها في التشهير بالشعب الفلسطيني، الذي يبدو في هذه الحالة وكأنه عاجز عن حكم نفسه وتسيير أموره أو تغيير حكامه.

ويتساءل "أبو علي مصطفى" نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

"هل ما يجري هو سياسة إفساد أم فساد السياسة"؟ ويرد في حوار له مع مجلة "الهدف" قائلا:

"يبدو أنها الحالتان معا، حيث تلتقيان في نقطة واحدة تفرز الآن مظاهر فضائحية على نطاق واسع وعلى أعلى المستويات، وإذا أردنا التدقيق في الأمر فالفساد عند هذه القيادة تاريخي قبل وصولها إلى السلطة"

ثم يضيف: "إنها ليست مسألة وزراء أو مدراء فاسدين، بل فساد المؤسسة ذاتها، فساد النهج الذي يحكم المؤسسة، على سبيل المثال تخيل أنه يوجد بعض الدوائر فيها 60 مديرا ومديرا عامًا، السلطة ما زالت لا تملك الكيان، ولا تملك السيادة ولا حرية الحركة، لكنها بنت أجهزة أمنية لا يمكن أن توجد في دول مضى على قيامها عشرات الأعوام. هل تعلم أن عدد العاملين في الأجهزة الأمنية هو أكبر من عدد كل الموظفين والعاملين في باقي الدوائر المدنية أي الصحة والتعليم والبلديات والثقافة".

فماذا يا ترى شجع هؤلاء القادة على إنشاء بناء فاسد قائم على الولاء الشخصي وشراء الذمم والانعزال عن الشعب واستغلاله، بالرغم من الأهداف النبيلة للثورة التي كافح ملايين الناس تحت رايتها واستشهد الآلاف من أجلها؟

لا بد في محاولتنا للاجابة عن هذا السؤال أن نتجنب الإغراء السهل للإجابة التي تقول إن الإنسان بطبيعته ضعيف وقابل للفساد والإفساد، وأنه ما إن يتوافر له مناخ موات إلا وتظهر هذه الطبيعة الأصلية على حقيقتها؛ لأن مثل هذا التفسير السهل مردود عليه بأن هؤلاء البشر أنفسهم حين يتوافر مناخ موات لإبراز شهامة ونبل وطاقة كفاح وصولا لحد بذل الحياة ذاتها من أجل هدف سام، يفعلون ذلك دون تردد، وهو ما فعله الشعب الفلسطيني على امتداد تاريخه.

هو إذن المناخ العام الذي يشكله مستوى تطور المجتمع ودرجة خروجه من قبضة التخلف والقيم القبائلية والعشائرية التي تمنح للفرد -الأب- زعيم القبيلة سلطات استثنائية، وتصبح مثل هذه السلطات دعما لكل أشكال الاستبداد والحكم الفردي بعد ذلك، مما يجعل بناء دولة المؤسسات التي تنفصل فيها السلطات عن بعضها البعض عملا صعبا بالغ الصعوبة.

القبيلة والعشيرة

كذلك فإن الدولة الحديثة القادمة رأسا من مجتمع قبلي -عشائري- إقطاعي تتجه عادة لابتلاع ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات وروابط ومنظمات أهلية التي تنشأ ضعيفة من الأساس، وغالبا ما ينشأ نظام هذه الدولة السياسي على أساس حزب واحد أو أسرة حاكمة واحدة، وينشئ الحزب الواحد أو الأسرة الحاكمة جهازا بيروقراطيّا ضخما يدين بالولاء للرئيس أو الملك، وغالبا يلعب هذا الجهاز الضخم الذي يبدو في ظاهر الأمر محايدا - يلعب دورا كبيرا جدا في كبح التطور الديمقراطي للبلاد، بل وفي نهب جزء كبير من الفائض الاقتصادي لها، وإشاعة الفساد العام ورعايته في ظل تغييب أي رقابة شعبية، فضلا عن إضعاف وتدجين المعارضة السياسية التي لا يندر أن تنغمس بدورها في الفساد على طريقتها، وكثيرا ما تكون بنيتها هي أيضا متماثلة مع بنية السلطة الفردية التي تعارضها، وهو الوضع الذي يؤدي إلى مزيد من ضعف المجتمع المدني، ومثل هذا الضعف ظاهر بصورة فاضحة في المؤسسات الفلسطينية، وحكاية الدكتور "إياد السراج" الذي أنشأ مركزا لحقوق الإنسان وفضح عبره ممارسات السلطة، ثم كان اعتقاله وتعذيبه من قبل رجال "عرفات" هي حكاية بالغة الدلالة في هذا الصدد.

شاهدة عيان

وقد أدركت المنظمات المعارضة داخل منظمة التحرير الفلسطينية هذه الحقيقة مبكرا، وعجزت حتى الآن عن الوصول إلى حلول تجعل المجتمع المدني الفلسطيني قادرا على التطور وممارسة دوره المرجو، وقد كنت بنفسي شاهدة عيان على الطريقة التي يدار بها اتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين حين شاركت -مدعوة- في مؤتمر له بالجزائر سنة 1987، وعرفت عن قرب كل أشكال شراء الأنصار وكسب الولاءات والأصوات بهدف إبعاد أشخاص وتقريب آخرين.

وحين حكى لي أحد الأصدقاء الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل كيف أنه يتمنى أن يكون الشعب الفلسطيني قادرا ذات يوم على بناء دولة ديمقراطية حقيقية تقوم على نفس القواعد التي تحكم بناء دولة إسرائيل، لكن بالطبع دون عنصرية أو فاشية، تفهمت تماما قوله هذا دون أي استنكار؛ لأن رئيس الوزراء العنصري الصهيوني اليميني "بنيامين نتنياهو" كان حينها قاب قوسين أو أدنى من الإطاحة به بعد فضيحة تعيينه "باربعون" مستشارا قانونيّا له مقابل تأييد حزبه "لنتنياهو" في الانتخابات؛ وكان رئيس الوزراء الإسرائيلى على وشك أن يقدم للمحاكمة.

ويقول "أبو علي مصطفى" إن الاتحادات النقابية الفلسطينية قد تقلصت بعد أن "أصبحت تقتصر وظيفتها على إصدار بيانات سياسية في المناسبات".

ورغم كآبة الصورة وشيوع الفساد على هذا النطاق الواسع فإن الشعب الفلسطيني يرسل كل يوم بإشاراته البليغة التي تقول إنه لن يتقبل الأوضاع على ما هي عليه إلى ما لا نهاية له، وهو بالقطع سوف يبتدع الأشكال التي سيقاوم من خلالها كلاّ من الاحتلال وفساد السلطة، كما سبق له أن أبدع الانتفاضة التي أجبرت المحتلين الإسرائيليين على التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، مع الإقرار بأن الوضع الآن في فلسطين هو أفضل قليلا بالمقارنة منه قبل فضح عمليات الفساد.

ويتحمل المثقفون الفلسطينيون كمنظمات وأفراد مسئوليات جسيمة في هذا السياق، ولا يكفي أن يفعل البعض مثلما فعل "محمود درويش" حين قدم استقالته من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير معترضا على اتفاقيات "أوسلو"، وإنما يحتاج الوضع الجديد إلى كفاح جماعي ينقذ شرف الثورة الفلسطينية ويرد للشعب الفلسطيني الثقة في نفسه وقدراته، حين يرد الاعتبار لقيم الشرف والاستقامة ونزاهة اليد والضمير.

الوحدة الوطنية الفلسطينية هي الثمرة الناضجة الأولى للانتفاضة

ديمقراطية تحت القصف

سوف تكون الوحدة الوطنية الفلسطينية في الطريق إلى الاستقلال هي الثمرة الناضجة الأولى للانتفاضة، وهي في الوقت نفسه سلاح الانتفاضة الأكثر مضاء في المرحلة القادمة، ولذلك يتعمد الجيش الإسرائيلي وهو يوجه ضرباته للسلطة الفلسطينينة، ومواقعها الأمنية أو لاقتناص الناشطين في المنظمات المختلفة أن يبث الشكوك في أوساط الجميع ضد الجميع، سواء عن طريق وجود عملاء له فعليين أو متوهمين أو عن طريق بث الفرقة على أساس فرز القوى الوطنية الفلسطينية بين متشدد ومعتدل، وضرب هذا بذاك مستهدفة في المقام الأول نسف مشروع الوحدة الوطنية كمحصلة وأداة للانتفاضة في نفس الوقت.

وعلى طريق تمتين هذه الوحدة الوطنية مؤسسيًا وسياسيًا وفكريًا نشأت فكرة التجمع الديمقراطي الفلسطيني، لا لتضيف حزبا أو منظمة جديدة لما هو قائم فعلا على الساحة، بل لخلق إطار ديمقراطي مفتوح لمساهمات الأفراد والمستقلين والشخصيات الديمقراطية وممثلي الفئات الاجتماعية والنقابية والجماهيرية في الوطن والشتات بالإضافة إلى القوى والأحزاب ذات المصلحة جميعها في تحقيق التحرر والديمقراطية والتقدم في المجتمع الفلسطيني، وبما يؤهل هذا التجمع أن يلعب دورا رياديًا بوصفه بديلا ديمقراطيًا مستقلا ومتميزا على الساحة الفلسطينية.

وقد نبعت فكرة البديل عن نشوء واقع موضوعي جديد في ظل الانتفاضة حيث تكشفت طاقات وإمكانات كبيرة لدى الشعب غير مؤطرة، لا مع السلطة الفلسطينية ولا ضمن المنظمات الأخرى المشاركة في منظمة التحرير، وعبرت هذه الطاقات عن نفسها في أشكال من المبادرات الجماعية والفردية لتطوير الانتفاضة وتنظيم الحياة اليومية في ظلها،

خاصة بعد أن تكشفت نقاط الضعف في بنية السلطة الفلسطينية وعزلتها عن الشعب وهو ما بان واضحا حين قامت إسرائيل قبل أسابيع بهدم بيوت في المخيمات في قطاع غزة، وتحول قطاع من اللاجئين إلى لاجئين للمرة الثانية، و لم تبادر السلطة لإسعافهم وكان عليهم أن ينتظروا العون من وكالة غوث اللاجئين ولجان الإغاثة الشعبية الأهلية.

كذلك فقد كان التداخل بين السلطة ومنظمة التحرير، كإطار وطني جامع للغالبية العظمى من المنظمات والجماعات الفلسطينية التي شاركت في الكفاح خارج فلسطين من أجل تحريرها، سواء كان ذلك كفاحا سياسيًا أم عسكريًا والسلطة الفلسطينية، عاملا يعجل بالحاجة لإطار جديد.

فقد تشكّلت السلطة في الغالب الأعم من منظمة فتح التي يرأسها ياسر عرفات بمشاركة عدد محدود من المنظمات التي قبلت باتفاقيات أوسلوا منذ البداية، أي أن السلطة تكاد تكون احتكارا لحزب واحد، مع الوضع في الاعتبار أيضا لما ظهر خلال السنوات الثماني منذ أوسلو من فساد وافتقار للكفاءة في ممارسات السلطة التي تحولت إلى نظام عربي آخر استبدادي وقمعي وعاجز.

وقد حدد بناة التجمع الديمقراطي الفلسطيني فترة انتقالية تحضيرية لعمله لمنح الفرصة لدراسة الوثائق وتعديلها مستهدفين مناقشتها على أوسع نطاق "بما يسمح باتضاح المشروع عبر المشاركة والتفاعل وليس بالاسقاط أو الفرض الذي يتنافي مع هدف وغاية المشروع الديمقراطي ذاته"، مع بناء قاعدة راسخة للعمل المشترك تتيح الفرصة والمكانة لأوساط وفئات جديدة يتبين لها أنها صاحبة مصلحة في ولادة هذا العمل حتى يخرج إلى النور صحيحا معافي وخاليا قدر الإمكان من الثغرات والنواقص التي ظهرت في أشكال العمل السابقة، ويظن المؤسسون أن كون هذا التجمع لا يستهدف إنشاء حزب سياسي أو ائتلاف جبهوي قد يساعده على تلافي العيوب في التجارب السابقة وإنضاج آليات جديدة تتلاءم وطبيعة رؤية ومجالات نشاط الفئات والأفراد والأوساط الديمقراطية الشريكة للوصول إلى أفضل الآليات للعمل الديمقراطي والتنظيمي الممكن للتجمع خاصة وأن الداعين للمبادرة قد اتفقوا على اعتماد آلية الانتخابات وليس الحصص في تشكيل الهيئات القيادية.

وفي ممارسة الديمقراطية بأوسع تجلياتها داخل التجمع، بما في ذلك اعتماد آليات الانتخاب

والاستفتاء والتمثيل النسبي وغيره، بالإضافة إلى صيانة التعددية السياسية والفكرية وتوسيع فرص العضوية الفردية والمنظمة للتجمع وتعزيز التمييز الإيجابي تجاه المرأة.

ولا بد من التوقف أمام اعتماد التجمع لمفهوم التمييز الإيجابي تجاه المرأة أي تخصص مواقع لها بصرف النظر عن نتائج الانتخابات لرفع الظلم التاريخي الذي وقع عليها باعتباره -أي إلغاء التمييز- معيارا لا فحسب للتوجه التقدمي الذي يتبناه التجمع، ولكن أيضا كمعيار لتوجه مستقبلي يستنهض طاقات الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع باعتبارها طاقات مهدرة ومعطلة، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار موقف بعض القوي التقليدية التي تخوض معركة التحرر الوطني في فلسطين بشجاعة وبروح التضحية والفداء لكنها تستبعد دور المرأة في المجتمع ولا يحمل مشروعها المستقبلي لفلسطين المستقلة أي وعود للنساء بالتحرر من أسر العالم القديم أو مشاركة جديدة في الحياة العامة والسياسية. وحين تقرأ في مشروعات وثائق التجمع الجديد أنه سوف يتم تحديد صيغة العمل المشترك في المؤسسات على أساس لائحة ديمقراطية متفق عليها ويشارك في إعدادها ونقاشها الفئات المعنية، فإننا نتوقع أن تكون النساء بين هذه الفئات.بما أن المؤسسين اتفقوا فيما بينهم على صيغة التمييز الإيجابي لصالح المرأة.

يتأسس مشروع الورقة السياسية ضمن الأوراق التحضيرية لبناء التجمع على مجموعة أفكار مركزية، أولها تحديد المرحلة التي تعيش فيها فلسطين باعتبارها مرحلة تحرر وطني، وكما هو معروف في تاريخ الكفاح الوطني للشعوب التي حصلت على استقلالها، كانت هذه المرحلة تستدعي بناء أشكال تنظيمية واسعة تكون قادرة على استيعاب كل ألوان الطيف الوطني، وتأجيل التناقضات فيما بين الطبقات وبعضها البعض لتركيز الضربة على العدو الرئيسي الذي هو في حالة فلسطين الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي المسنود بأمريكا، والذي تستشري همجيته بسبب الضعف العربي ويهدد بالانتقاص من الهدف الرئيسي للكفاح وهو الاستقلال. ويقول مشروع الوثيقة السياسية إن العمل المنشود يستهدف "صد كل محاولات فرض حلول تنتقص من حقوق شعبنا وتتنكر لنضالاته وتضحياته، مسلحة بسياسة وطنية تأخذ في الاعتبار كل المتغيرات الداخلية والعربية والدولية وتشتق سياسة قادرة على توحيد كل قطاعات الشعب وطبقاته وفئاته الاجتماعية وتجمعاته في الشتات والمهجر، وزجِّها في معركة الاستقلال وقطع الطريق على نفاذ المشروع الاستعماري الاستيطاني

الصهيوني الهادف إلى تبديد أيّ إمكانية لتحقيق الاستقلال الوطني وتأمين الحقوق الوطنية الفلسطينية.

ذلك "أن عملية البناء المؤسسي والديمقراطي الفلسطيني ومساهمة كل القوي والفاعليات الوطنية في صنع القرار هو عامل حاسم في توفير مقومات الصمود".

أما المحور الثاني الذي ينهض عليه المشروع السياسي فيتمثل في رد الاعتبار للحركة الجماهيرية التي فجرتها الانتفاضة التي تجاوزت النهج الذي ساد خلال سنوات ما بعد أوسلو، وهو الذي رأى في المفاوضات وحدها شكلا وحيدا لإدارة الصراع مع العدو وحله، وهو ما أثبت التاريخ عقمه، ولعلنا هنا نتذكر معركتين من أهم معارك التحرر الوطني في عصرنا ظفرت فيها الشعوب بهدف الاستقلال، ففي فيتنام كانت المفاوضات تدور بين ممثلي جبهة التحرير الوطني والغزاة الأمريكيين بينما المعارك دائرة على أشدها، فكانوا يحاربون ويفاوضون إلى أن ألحقوا الهزيمة بالاستعمار الأمريكي في نهاية المطاف.

وفي جنوب أفريقيا التي واجه شعبها نظاما عنصريًا بغيضا مدججا بالسلاح لم يتوقف الكفاح الجماهيري بكل أشكاله، بينما دارت المفاوضات من أجل الاستقلال.

وينهض المحور الثالث على تصورات المستقبل في محاولة للرد على سؤال: كيف ستكون فلسطين المستقلة، إن التجمع بتطلعاته وطموحاته وأشكال تنظيمه وبنائه الديمقراطي الداخلي هو "إمكانية لفتح الآفاق واسعة أمام البناء الديمقراطي لفلسطين على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الديمقراطية كنقيض لكل أشكال التفرد والديكتاتورية وإعادة إنتاج نظام فردي فاسد ومتخلف، أو فتح المجال أمام قوي الرجعية والأصولية".

وهذا يعني أن فلسطين المستقبل المتحررة من الهيمنة الصهيونية والاستيطان والديكتاتورية سوف تبني نظاما عصريًا ديمقراطيًا برلمانيًا وفقا لما جاء في إعلان الاستقلال سنة 1988، على أساس إقرار دستور ديمقراطي عصري يفصل بين الدين والدولة، ويفصل بين السلطات الثلاث –التشريعية والقضائية والتنفيذية– ويصون الحريات العامة والأساسية وحقوق الإنسان، ويضمن التعددية السياسية وتداول السلطة بشكل سلمي ديمقراطي.

ويخطو المشروع خطوة أخرى تستجيب للنقاش الدائر على الصعيد العالمي حول مفهوم

جديد للديمقراطية، يختلف جذريّا مع المفهوم الليبرالي الذي يحصرها في الحريات السياسية والعامة، فيؤكد المشروع على الربط بين المهام الوطنية التحررية والديمقراطية الاجتماعية ويسعي للتعبير عن مصالح الطبقات والفئات الشعبية الكادحة وجمهور المهنيين والمثقفين، ووضع برامج للحد من البطالة والفقر والاستغلال والتمييز، ويحرص الذين أطلقوا المبادرة على التأكيد أن التجمع يشكل جزءا من منظمة التحرير الفلسطينية، وهو التأكيد الذي يسند مطالبتهم للسلطة بإلغاء كل ما يقيد حركة المفاوض الفلسطيني من آثار المرحلة الانتقالية.

ويرهن المشروع السياسي للتجمع الديمقراطي الفلسطيني مشاركته في حكومة السلطة الوطنية بمحددات ثلاثة، أولا: التحرر من القيود التي فرضتها اتفاقيات المرحلة الانتقالية. وإعادة النظر في الصيغة التفاوضية من حيث المرجعية والرعاية والشفافية، وثانيها: السعي لتكريس الديمقراطية بشكل ملموس ومعالجة قضايا الفساد كافة، وثالثها: وضع خطة وطنية شاملة لبناء أسس ومؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة، وذلك بعد أن رفض بناة التجمع كل مشاريع التسوية الأمريكية الإسرائيلية أو أيّ مشاريع أخرى تنتقص من السيادة الفلسطينية على القدس والأراضي المحتلة عام 1967، ورفض أي صيغ تقود إلى تكريس الاستيطان والضم، أو إلى تأجيل أي من قضايا الصراع كالقدس أو اللاجئين، ويرفض العودة إلى صيغة وشروط المفاوضات السابقة.

ودعا المؤسسون إلى العمل على كسر الاحتكار الأمريكي لعملية السلام بإيجاد صيغة رعاية دولية جماعية لها، بإشراف الأمم المتحدة وبمشاركة روسيا والاتحاد الأوروبي والصين الشعبية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وأطراف الصراع.

وإذا كان الشعب الفلسطيني يفاجئنا بقوة الأمل في أوقات الظلام العربي الحالك فيفجر الانتفاضة تلو الأخرى معتمدا على نفسه بالدرجة الأولى، فليس غريبا أن يفاجئنا أيضا بأن نفرا من أبنائه المخلصين والشرفاء قد انشغل تحت القصف والهمجية الإسرائيلية بالبحث عن صيغة وطنية ديمقراطية واسعة وفاعلة تسهم في إنجاز مشروع التحرر وتضع في نفس الوقت ركائز صلبة لفلسطين الديمقراطية في المستقبل.

ولو أن السلطة الفلسطينية تمتعت برحابة الأفق ومراعاة المصلحة العامة لما اعتبرت مثل هذا العمل معاديا لها ورحبت به وساندته.

حتى لا تكون التسوية مهينة

"أوسلو" جزء من الماضي فماذا عن المستقبل؟

بمناسبة اقتراب مفاوضات المرحلة النهائية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، انعقد في بداية شهر أغسطس في القاهرة لقاء منظمة "فتح" أكبر التشكيلات في منظمة التحرير الفلسطينية، مع وفد من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في منتصف الشهر نفسه، ولم يكن لقاء فتح والديمقراطية هو الأول من نوعه في المرحلة الأخيرة، إذ جرى اجتماع بينهما في "رام الله" في مارس الماضي تحضيرا لاجتماع القاهرة، ووضعوا معا جدول أعمال اجتماع القاهرة الذي كان بدوره إعدادا لاجتماع موسع تشارك فيه كل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى حركة "حماس" التي لم تلتحق بعد بمنظمة التحرير تمهيدا لما أسماه "الطيب عبد الرحيم" الأمين العام للرئاسة الفلسطينية، بمؤتمر شامل للحوار الوطني الفلسطيني يتوقع انعقاده في نهاية عام 1999.

وبذلك تدخل السلطة الوطنية الفلسطينية إلى مفاوضات الحل النهائي وهي مسنودة إلى توافق وطني حول الحدود الدنيا التي لن يقبل أحد التنازل عنها، أي بلغة أخرى تأكيد ثوابت الحقوق الفلسطينية من الدولة المستقلة فعلا وعاصمتها القدس، إلى حق العودة أو التعويض للاجئين حتى الانسحاب غير المشروط إلى حدود 4 يونيو 1967، وحق الفلسطينيين الشرعي في مياه أنهارهم، وإنهاء الاستيطان.

وإذا ما تواصلت هذه العملية لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية تمهيدا لمفاوضات الحل النهائي، فسوف تكون جميع الأطراف الرئيسية التي مثلت الشعب الفلسطيني طيلة ما يزيد عن ثلاثين عاما، ومنذ انطلاق الكفاح المسلح سنة 65 موجودة معا لدى إقرار الحل الدائم،

سواء كانت هذه الأطراف أعضاء في منظمة التحرير وجزءا من تشكيلاتها أو لم تكن مثلما هي حال "حماس" و"الجهاد".

ومن السابق لأوانه أن يؤكد أحد أن الحوار بين الفصائل قادر على تجاوز أساليب الماضي وآلياته خاصة انفراد منظمة "فتح" باعتبارها أكبر التشيكلات في منظمة التحرير بنصيب الأسد، وبطرق غير ديمقراطية بصياغة القرار داخل المنظمة إضافة إلى حلقية وانغلاق منظمات المعارضة وخصوماتها الدائمة التي أخذت تتعرض للهزال والفساد، وقد أدى ذلك كله إلى انسحاب ممثلي المعارضة الذين فوجئوا –شأنهم شأن الأغراب– باتفاقيات "أوسلو" التي انطوت على تنازلات خطيرة، ثم كانت اتفاقيات "واي ريفر" التي انطوت على تنازلات أكبر شأنها شأن اتفاقيات "القاهرة" و"طابا" و"بروتوكول الخليل" ومع ذلك فإن حكومة "باراك" أخذت تسوِّف في عملية تنفيذ "واي ريفر" ومن بين ما تعتمد عليه في هذا التسويف انقسام الفلسطينيين وضعفهم.

وإذا كان صحيحا أن "فتح" ثم السلطة الوطنية الفلسطينية بعد ذلك تتحملان الوزر الأكبر فيما آل إليه الحال الفلسطيني، دون إغفال العوامل القومية والإقليمية والعالمية، فإن الفصائل الأخرى المعارضة وخاصة الجبهتين الشعبية والديمقراطية ليستا بريئتين وإنما تتحملان بدورهما مسئوليتهما عن الوضع الراهن وإن لم تكن مسئوليات أساسية.

ويسجل جورج جمقان، عميد الدراسات العليا في جامعة "بير زيت" رأيا مشابها حين يقول من واقع خبرته داخل فلسطين وفي ظل الحكم الذاتي وقبضة السلطة الوطنية الفاسدة والمفسدة:

"ما يخشاه المرء أن يسعى القديم للعودة إلى قدمه من خلال معادلة تقاسم الحصص، ومعادلة منظمة التحرير القديمة والتي لا تصلح الآن لحكم شعب على أرضه، أو لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني بعد انهياره خلال العقد الماضي.

وقد أدى هذا الانهيار ليس فقط "إلى التفرد باتخاذ القرار وإنما أيضا إلى نشوء ظاهرة المغتربين عن الأحزاب والتنظيمات، وإلى فقدان القاعدة التنظيمية لمعظمها، وإلى إضعاف الشرعية السياسية للتنظميات والأحزاب الفلسطينية".

ويعبر جقمان عما يشابه اليأس من الحوار الجاري والمزمع عقده بعد ذلك بين فتح

والمنظمات الأخرى، ويخشى من أنه لو بقي يتبع الأساليب القديمة "سيلحق كارثة أخرى بالشعب الفلسطيني من منظور مستقبل كيانه السياسي، ومن منظور بناء الأسس الديمقراطية للدولة المرجوة".

بينما يدعو عزمي بشارة، النائب في الكنيست، إلى ما يسميه بناء الإجماع القومي الفلسطيني تمهيدا للدخول في مفاوضات الحل النهائي التي ستكون إعلانا مباشرا عن وجود أزمة سياسية عميقة، إذ إن الإجماع القومي الإسرائيلي لا يزال حتى هذه اللحظة قائما على مجموعة من الثوابت واللاءات، لا لتقسيم القدس، لا لعودة اللاجئين، لا للانسحاب لحدود 1967، وهو ما أكده نتنياهو وباراك معا.

ويدعو بشارة إلى تقوية عناصر الصمود الفلسطيني، وبناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية، وهو نداء ينسحب على كل البلدان العربية بدرجات متفاوتة.

وترى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن تعبئة الشعب الفلسطيني كله تقتضي إجراء استفتاء يشارك فيه المواطنون تحت الاحتلال، وهؤلاء الذين في الشتات، مؤكدة أنه يمكن إيجاد حلول للمشكلات الصعبة التي قد تعوق مثل هذا الإجراء خاصة في الشتات الفلسطيني.

وأبدت الجبهة الشعبية استعدادها للعودة للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في الوقت المناسب، وهو ما سبق أن أعلنته "الديمقراطية" أيضا حتى تكون هذه اللجنة التنفيذية بكامل تشكيلها هي المسئولة عن مفاوضات الحل النهائي، لأن قضايا الوضع النهائي، لا تهم فصيلا دون الآخر، أما الخلافات حول "أوسلو" و"واي ريفر" فقد أصبحت الآن خلف ظهور الجميع وليست أمامهم لأن تحديات المستقبل الآن هي أكثر خطورة بكثير، وهي تحديات تؤكد ضرورة إعادة بناء المنظمة على أسس ديمقراطية حقيقية، وفي سياق الاستعداد الفلسطيني الجدي لمرحلة المفاوضات النهائية تبرز قضيتان على غاية من الأهمية.

القضية الأولى: هي كيفية انتشال الشعب الفلسطيني ممّا يشابه حالة اليأس التي دخل فيها نتيجة لممارسات السلطة من جهة، وافتضاح محدودية الحكم الذاتي الذي منح سلطات واسعة للإسرائيليين، لا فحسب في مجالات الأمن إنما في الاقتصاد والسياسة أيضا من جهة أخرى، حيث أصبح الشعب الفلسطيني واقعا بين مطرقة السلطة الضعيفة الفاسدة فاقدة

الصلاحيات، وسندان الاحتلال الإسرائيلي وقبضته القاسية .

إن مسألة رد الاعتبار لدور الشعب وإحياء ثقته في نفسه ومؤسساته ليست مسألة أكاديمية، بل هي ممارسة قد يكون من الصعب الدخول فيها على الذين اعتادوا الانفراد بالقرار، وشراء ولاء الناس بالأموال والامتيازات ونشر الفساد على نطاق واسع، ولكن بوسع المنظمات الشعبية التي لم تلتحق بحالة الفساد المعمم والمثقفين الديمقراطيين والمستقلين الذين فضحوا بشجاعة كل هذه الممارسات ودفعوا ثمن شجاعتهم، أن يتوافقوا حول برنامج يحظى بثقة الشعب وبما يسميه بشارة الإجماع الوطني، ولكنه سيكون في هذه الحالة إجماعا من القاعدة يفرض شروطه على قمة السلطة بحكم قوته المعنوية والمادية.

وكان الدكتور حيدر عبد الشافي، قد شرع قبل سنوات -بعد تشخيص دقيق لحالة اليأس الشعبي وعزوف الجماهير الفلسطينية عن العمل مع المنظمات القديمة- في بناء "التحالف الديمقراطي" بينما قدم حزب الشعب الفلسطيني برنامجا تفصيليًا لإعلان الدولة الفلسطينية ونشر سلطتها على كل أراضي فلسطين التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وهو برنامج نضالي صراعي لا يمكن أن تنجزه السلطة دون دعم شعبي متواصل وخلاق، ويبدأ باستعادة الشعب لثقته في جدية السلطة التي سبق أن مارست ألعابا خطرة بقضية إعلان الدولة الذي استخدمته كسلاح تهديد و لم تقم بأي إعداد حقيقي له.

أما القضية الثانية، التي تبرز في سياق الإعداد لمرحلة مفاوضات الحل النهائي فهي العلاقة الفلسطينية بدول الجوار: سوريا ومصر، والأردن ولبنان، والعلاقة مع كل من سوريا والأردن ولبنان بالغة التعقيد؛ بسبب الوجود الفلسطيني الكثيف في هذه البلدان، وإذ تدعو إسرائيل لتوطينهم فيها لأن كلا من الحكم والمعارضة يتشبثان برفض عودة اللاجئين ولأسباب يسأل عنها الطرفان، أصبحت الثقة مفقودة تماما بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولكن نجاح باراك وإعلانه أكثر من مرة أنه سوف يبدأ المفاوضات مع سوريا من حيث توقفت، وأنه ملتزم بوعود رابين لسوريا، وضع العلاقة بين سوريا والمنظمات المعارضة لعرفات في اختبار جديد وقاس، واستدعى عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، مسئولي المنظمات الفلسطينية المعارضة المقيمة في دمشق، بالإضافة إلى خالد الفاهوم رئيس جبهة الإنقاذ لإبلاغهم أن مرحلة جديدة قد بدأت، وأن الحاجة تدعو الآن لانتهاج مواقف أخرى تتفق مع خيار السلام الإستراتيجي، وبالتالي فإن الكفاح المسلح ليس مطلوبا الآن، وأن على هذه

المنظمات أن توقف عملياتها العسكرية من لبنان ضد إسرائيل لتهيئة مناخ موات لاستئناف المفاوضات، وهو ما تفهمته المنظمات جيدا.

ناهيك عن أن عملها المسلح كان متوقفا عمليّا.

ولكن الحوار بين خدام والمنظمات الفلسطينية لم يتطرق على ما يبدو –وكما نقلت الصحف– إلى دور حزب الله في لبنان الذي يمارس وحده كفاحا مسلحا ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب اللبناني، ومما يؤكد هذه المعلومات أن بشار الأسد الموفد الشخصي للرئيس الأسد وابنه قال في حديث له: إن المقاومة الوطنية اللبنانية هي مقاومة لبنانية، وأنها قامت ليس حبّا في القتل أو لتقديم الدم بلا هدف، وفي اعتقادي أنه عندما تنتفي الأسباب التي أدت إلى قيام المقاومة سيعود المنضوون فيها إلى حياتهم العادية".

باختصار، إن سوريا إذا كانت قد اختارت أن تلزم من يعملون على أراضيها مباشرة من الفلسطينيين بقاعدة أنه لا يجوز أن تكون "هناك سياساتان متبعتان على أرض واحدة"، كما يقول الكاتب محمود الريماوي، فإنها لن تلزم حزب الله في لبنان– حتى لو أرادت ذلك واستطاعته بأن يلقي سلاحه ما دام الجنوب اللبناني محتلا.

وقد دفع موقف دمشق المنظمات الفلسطينية العاملة على أراضيها إلى طلب المصالحة مع منظمة التحرير باعتبار ذلك هو المخرج الواقعي الوحيد بالنسبة لها، جنبا إلى جنب خطورة ترك مفاوضات الحل النهائي لعرفات وحده.

وسوريا تريد أن تكون حرة من ضغط المنظمات ومن تهمة إيواء الإرهاب الجاهزة في ملفات المخابرات الأمريكية، والتي تظهرها عند الحاجة.

ومع ذلك فليس هناك أي تبرير منطقي لرفضها وحتى الآن كما يقال عقد قمة خماسية تشارك هي فيها إلى جانب مصر والأردن ولبنان وفلسطين، ورفضها المستمر لأي وساطة تقوم بينها وبين ياسر عرفات لتأكيد وحدة المسارات، ولسان حالها يقول إن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين، فقد سبق لها في عام 1993 أن فوجئت باتفاقيات "أوسلو" شأنها شأن كل دول الجوار، وكان فريق عرفات قد فتح قناة "أوسلو" بينما المفاوضات متعددة المسارات الناتجة عن "مدريد" جارية على قدم وساق، ودون أن يعلم بها حتى أقرب حلفائه وهم المصريون آنذاك.

وبصرف النظر عن أن عملية دفع المنظمات الفلسطينية العاملة في دمشق إلى العودة لمنظمة التحرير، والتفاهم مع فتح سوف يجعل منها بطريقة ما صوتا لدمشق في مفاوضات الحل النهائي، فإن الموقف السوري من القمة الخماسية يبقى غير مفهوم وبحاجة إلى شرح بل وإلى تغيير، فالحاجة ماسة في المرحلة القادمة لأكبر قدر من التضامن والتوافق بين دول الجوار وبعضها البعض، لا فحسب لأنه كما سبق القول، إن هذا هو العنصر الحاسم الثاني بالنسبة للفلسطينيين وهم داخلون إلى مفاوضات الحل النهائي، ولكن أيضا لأنه الأساس الذي لا يمكن الاستغناء عنه في بناء إستراتيجية السلام العربية، هذه الإستراتيجية التي لا يمكن أن تنهض وتواصل العيش دون التضامن العربي والتوافق حول الحدود الدنيا سواء بالنسبة لفلسطين أو لكل الأراضي العربية المحتلة.

وإذا كانت سوريا تبتغي الآن الوصول إلى اتفاق مع إسرائيل على غرار "كامب ديفيد" أي الجلاء الإسرائيلي عن كامل أراضيها المحتلة مع ترتيبات أمنية وقوات متعددة الجنسية وإنذار مبكر كما سبق أن حدث في سيناء، فإنها -أي سوريا- بالقطع لم تنس أن اتفاقيات كامب دافيد هي التي فتحت الباب للحلول المنفردة والتي أسفرت في ظروف التغيير العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عن إضعاف شديد للعرب في مواجهة عدوهم التاريخي إسرائيل، ودفعت بهم دفعا إلى حجر العدو الرئيسي وهو الإمبريالية الأمريكية، خلاصة الأمر أن أساليب ورؤى المرحلة الماضية سواء بالنسبة للفلسطينيين أو للعرب عامة لم تعد صالحة ولا نافعة لحصولهم على تسوية سياسية غير مهينة سواء بالنسبة لفلسطين أو كل من سوريا ولبنان.

وتجديد الأساليب يبدأ بأن يصبح الشعب طرفا حقيقيًا فاعلا، وأن يبني العرب أفضل حالة تضامن فيما بينهم ويتركوا الماضي خلف ظهورهم.

من التطبيع إلى الهيمنة

"ما الذي يحدث لو سيطرت إسرائيل على سبيل المثال، على محافظة الشرقية، وأجزاء أخرى من محافظات شرق الدلتا في مصر، أو على النصف الجنوبي من سوريا ولبنان؟ إن على من يستبشع مجرد النظر إلى هذا الاحتمال أو يرى في إثارته أمرا خارقا مغرقا في التشاؤم ومثيرا للمخاوف غير العاقلة، هذا إذا لم يكن معاديا بغير حدود لكل احتمالات السلام بين الشعوب، أن يتذكر أنه لو قيل لأحد في عام 1945، وقد عاش بعضنا هذه الفترة، وشارك في نضالاتها، إن دولة تسمى إسرائيل ستخلق بعد ثلاث سنين لكي تصبح في أقل من نصف قرن الدولة العظمى في المنطقة عسكريّا وسياسيّا، وقاب قوسين أو أدنى من أن تصبح فيها أيضا الدولة العظمي اقتصاديّا لاتهم القائل بالخرف، وقد كانت الشعوب العربية عندئذ تركب موجة المد التحريري الصاعدة على خلاف وضعها الآن في قاع الموجة وقاع العالم."

أنقل لكم هذا النص الطوَيل من ورقة بحثية قدمها المفكر المصري الدكتور "فوزي منصور" عن بنية التحالف الصهيوني الأمريكي والمشروع الشرق أوسطي لندوة عن "مخططات التعاون بين إسرائيل والدول العربية من التطبيع إلى الهيمنة، ورؤية عربية للمواجهة"، وهي الندوة التي نظمتها اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية باعتبارها – أي اللجنة– شكلا مؤسسيّا جديدا في الساحة العربية يضاف إلى ما هو قائم فعلا من مؤسسات تعمل في هذا المجال.

وأنقل هذا النص الطويل كإشارة عميقة للروح الجديدة في أوساط المثقفين والسياسيين المصريين والعرب الذين أخذوا على عاتقهم مهمة تنظيم العمل الشعبي ضد التطبيع والصهيونية عامة، وهي روح متشائمة لأن الواقع أسود، لكنها تحاول أن تبث التفاؤل في الإرادة الشعبية للمقاومة.

الواقـع والأوراق

وما إن نقرأ أوراق الندوة ومناقشاتها التي كانت احتفالا من نوع خاص جدا بذكرى انتصار الجيشين والشعبين –المصري والسوري– على العدو الصهيوني في حرب أكتوبر المجيدة إلا ونعرف الأسس الواقعية التي تغذي هذه الروح، وتستنهض المقاومة في ذات الوقت، فسوف يتبين لنا حالا أن مشروع السوق الشرق أوسطية هو تتويج للهيمنة الإسرائيلية – الأمريكية، الفعلية على المنطقة، إذ العلاقة بين إسرائيل وأمريكا هي علاقة عضوية لا تهتز ولا تتأثر – إلا هامشيًا – بصعود حزب هنا أو هناك إلى سدة السلطة، سواء كان حزبا يميل إلى اليسار في أمريكا شأن الحزب الديمقراطي أم آخر يميل إلى اليمين شأن الحزب الجمهوري، وسواء شكل الليكود الحكومة الإسرائيلية أو شكلها حزب العمل، والتصور القائل "إن أقلية تبلغ 2 % فقط من السكان تستطيع أن ترسم سياسة دولة عظمى بالنسبة لقضايا جوهرية شديدة الارتباط بقضايا الحرب والسلام ما لم يكن ذلك متوافقا تماما مع مصالح تلك الدولة في فترة تاريخية معينة، أو على الأصح مصالح القوى المسيطرة في المجتمع الأمريكي"، مثل هذا التصور هو خيالي وغير صحيح، فثمة مصالح متشابكة بين الرأسمالية اليهودية والدولة الصهيونية من جهة، وهيمنة أمريكا على مقدرات العرب من جهة أخري.

وتدلنا مجموعة الأوراق البحثية المقدمة إلى الندوة لا فحسب على التقاء مصالح الدولة العبرية مع مصالح أمريكا والقوى المسيطرة فيها، وإنما أيضا مع مصالح بعض القوي الاجتماعية في الوطن العربي، تلك القوى التي اندفعت بحماسة لبناء السوق الشرق أوسطية رغم إدراكها للهدف الحقيقي منها وهو وقف أي مشروع لسوق عربية أو تكامل اقتصادي عربي أو وحدة قومية وإطلاق يد إسرائيل وأمريكا للهيمنة الكاملة على المنطقة باستخدام ساسة المنطقة ورجال الأعمال فيها مع تبريرات أيديولوجية من بعض مثقفيها.

فلوسنا في إسرائيل

ويلعب رأس المال الخليجي دورا كبيرا في تهيئة الأرض لهذه الهيمنة الإسرائيلية الأمريكية بل وتغذية المشروع الصهيوني بالأموال.

ويكفي أن نعيد نشر هذا الخبر الذي أوردته صحيفة الأهرام المصرية في 11 يوليو 1995،

أي بعد قرابة سنتين من اتفاق أوسلو وانقضاء الموعد المحدد لإعادة انتشار القوات الإسرائيلية "لاحظ أنه ليس انسحابا" في الأرض المحتلة، وبدء عملية الحكم الذاتي وهي كلها إجراءات جرى الاتفاق عليها تحت لافتة اتجاه إسرائيل للعيش بسلام مع جيرانها والبدء في الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وهو ما دفع بعض الدول إلى الإسراع بإقامة علاقات مع إسرائيل واستضافة رئيس وزرائها الأسبق "شيمون بيريز" وعقد اتفاقيات تجارية معها ومدها بالغاز من قطر.

يقول الخبر: "بدأ المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية حملة مكثفة للتوسع على حساب الأراضي الفلسطينية تحت الإشراف المباشر لقوات الاحتلال دون ضجيج إعلامي، وفي الوقت نفسه تكونت شركة استثمار عقاري يشارك فيها رجال أعمال عرب من بعض دول الخليج لشراء منازل العرب الفلسطينيين النازحين للأردن والواقعة قرب المسجد الأقصى وإعادة بيعها للإسرائيليين".

وقالت المصادر الإسرائيلية: إن هذه الشركة تعرض أسعارا مرتفعة لهذه المنازل إغراء لملاكها الفلسطينيين على بيعها بالتعاون مع ثلاث منظمات صهيونية متطرفة، وفي إطار حملة التوسع الاستيطاني تحت إشراف قوات الاحتلال قام المستوطنون بنقل السياج المحيط بمستوطنتي "أفني بالقرب من طول كرم" و"شاكل بالقرب من جنين"، كما قاموا بشق الطرق حول خمس مستوطنات صغيرة في منطقة الخليل، وأكدت المصادر أن كل التوسعات حدثت على أرض يملكها الفلسطينيون، وهي غير الأراضي التي تصادرها قوات الاحتلال لأسباب مختلفة، ووافقت الحكومة الإسرائيلية كذلك على توسيع 43 مشروعا في القدس ومنحها مخصصات جديدة من الأراضي، وتتضمن —تسعة عشر مشروعا في منطقة "عطاردت" على مساحة تبلغ ستة وخمسين دونما، وثلاثة عشر مشروعا في "حاجر نسيم" على مساحة مائة دونم وخمسة مشروعات في "جعفات شاؤل" على مساحة أربعين دونما".

وبالإضافة إلى ما يحمله هذا الخبر الفاجع من كشف للتوافق بين مصالح إسرائيل ومصالح المال النفطي الخليجي العربي، فإنه يضيء جانبا جديدا من المشروع الإسرائيلي لتفريغ فلسطين من سكانها وعزل هؤلاء السكان عن بعضهم البعض، وهو ما أسماه "إسرائيل شاهاك"، المفكر الإسرائيلي النزيه المعادي للصهيونية وللتوسع، بأنه طرق التفافية حول الفلسطينيين

يراهن الصهاينة على أنها سوف تؤدي مع الزمن وعمليات الإبادة الموسمية والمجازر التي يرتكبها المتهوسون الدينيون إلى إخلاء "أرض إسرائيل الكبرى من الأغيار".

وهو ما يعيدنا إلى بداية هذا المقال المتشائمة، وبالتالي لتأكيد الحاجة الملحة لتطوير النضال الشعبي العربي ضد مشروع السوق الشرق أوسطية، الذي هو خطوة جبارة على طريق الهيمنة الإسرائيلية المدعومة من أمريكا على المنطقة.

تحقيق الحلم

وتمتد حدود إسرائيل – الحلم– فالدولة لم تعلن قطّ حدودا لها – تمتد وفقا لتفسير شائع يعرف بتفسير الحد الأقصى كما يوضح ذلك الدكتور فوزي منصور:

تمتد هذه الحدود "من قرب القاهرة لكي تشمل سيناء وكل فلسطين والأردن وسوريا ولبنان، وأجزاء كبيرة من تركيا في الشمال وقبرص في الغرب، وأجزاء كبيرة من السعودية وكل الكويت، وجزءا من العراق جنوب نهر الفرات في الجنوب والشرق، وأن كل التفسير المسمى بالحد الأدنى، والأكثر اعتدالا يضع الحد الشمالي عند منتصف سوريا ولبنان على مستوى حمص، وهو التفسير الذي كان يعتمده "بن جوريون" ولا يحتوي على توسعات كبيرة في شبه الجزيرة العربية".

وتدلنا عشرات المصادر بل والممارسات السياسية الواقعية لما يسمى بالحمائم أنه لا فرق جوهريّا بين خياراتهم وأحلامهم، وخيارات وأحلام الصقور، ولا بين المتدينين أو اللا دينيين.

يضيف د. فوزي منصور: "يلاحظ أنه إذا كان المتدينون من بين اليهود يسندون دعواهم مباشرة إلى النصوص والتفاسير الدينية، فإن اللا دينيين يسندون هذه الدعاوى ذاتها إلى "الحقائق التاريخية" المستمدة من هذه المعتقدات.

وعلى سبيل المثال فإن "بن جوريون"، مؤسس الدولة اليهودية الذي كان يفاخر بأنه لا ديني، أعلن في اليوم الثالث من حرب 56 في الكنيست، أن سببها الحقيقي هو استعادة مملكة داود وسليمان بحدودها التوراتية.

هذا وقد بينت إحصائية أخيرة نشرتها الصحف الإسرائيلية وأوردها "روجيه جارودي" في واحدة من محاضراته بالقاهرة، أن عدد المتدينين في إسرائيل لا يتجاوز 15 % من السكان، أي أن مشروع كل من "الليكود" و"العمل " لبناء إسرائيل الكبرى هو بشكل سافر مشروع استيطاني توسعي إمبريالي عدواني يلبس قناع الحقوق التاريخية التي يؤسسها على معتقدات توراتية، يقول الباحثون في تاريخ الأديان إن لا سند حقيقيًا لها.

وتكشف القراءة المتأنية لأوراق الندوة التي سبقت الإشارة إليها حقيقة المخاطر المحدقة بالاقتصادات العربية والأضرار التي وقعت بها فعلا نتيجة لمشروع السوق الشرق أوسطية.

ويبين الدكتور "أحمد حسن إبراهيم" في بحثه عن قطاع الأعمال المصري والتطبيع مع إسرائيل، أن النزعة التسابقية التي تسيطر على رجال الأعمال المصريين في سعيهم للارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي تفضي في خاتمة المطاف إلى موقع تابع للأعمال المصرية، ويسجل البحث أن "اتحاد الصناعات في مصر ليست لديه أي تحفظات على التعاون مع إسرائيل، بل إنه يشجع ويدعم التعاون الاقتصاد ي معها، ويشارك هذا الموقف الرسمي الدكتور عاطف عبيد، وزير قطاع الأعمال العام، الذي يضم تحت إشرافه وإدارته جميع الشركات والمؤسسات والمصانع التابعة للقطاع العام".

ويسجل البحث أيضا رفض الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية أي دخول "في كيانات ثنائية أو متعددة تكون إسرائيل طرفا فيها، ويعلن الإحجام عن إقامة أي علاقات اقتصادية معها.

ومن التطبيع إلى الهيمنة في المياه والزراعة للباحث حسام رضا نجد : "أن مشروع إسرائيل هو تسخير موارد المياه العربية في خدمة أهدافها لنقلها إلى إسرائيل الكبري لتوطين خمسة ملايين يهودي جديد".

ويضيف الباحث: "تسعى إسرائيل إلى تهميش دور الزراعة العربية في الوفاء باحتياجات العرب الأساسية بزيادة الفجوة الغذائية للسيطرة على الأسواق التصديرية للمنتجات العربية، وتعتمد إسرائيل في تنفيذ مخططاتها على ضغوط الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية في منح مساعداتها وقروضها الميسرة للدول التي تلتزم بهذه المخططات، وكان باحثون أردنيون قد توصلوا هذا العام في سياق مقاومتهم للتطبيع إلى حقيقة أن إسرائيل استولت على خمسين

مليون متر مكعب من مياه الأردن منذ اتفاق وادي عربة بينها وبين الأردن عام 1994، وحتى الآن، ولا تزال سرقة المياه متواصلة.

وفي مجال البترول والطاقة، وإضافة إلى ما حصلت عليه إسرائيل من مد أنابيب الغاز الطبيعي إليها من قطر واتفاقيات تصدير البترول والغاز المصري لها بعد كامب ديفيد، والذي طالما كانت المطالبة بوقفه أحد شعارات الحركة الوطنية المصرية، فإنها وضعت لنفسها إستراتيجية تقوم على عدة محاور كما بينها الباحث عمرو كمال حمودة.

1 – إقامة شبكة من خطوط الأنابيب لنقل البترول العربي بواسطة إسرائيل.

2 – إقامة شبكة من مصافي التكرير المشتركة مع الدول العربية.

3 – أن تكون إسرائيل مركزا لتجميع الغاز وتسويقه في المنطقة.

وقد أعدت إسرائيل بالفعل "حزمة مدروسة من المشروعات لتغطية المحاور المذكورة عن طريق إنشاء صندوق لتمويل هذه الدراسات وتقدمت إسرائيل بنتائج دراساتها إلى مؤتمري القمة الاقتصادية السابق الإشارة إليهما، وسوف تقدم المزيد منها للمؤتمر القادم، وقد بدأت بالفعل في تنفيذ بعض مشروعاتها بالاشتراك مع رؤوس أموال عربية.

البـديـل الممكن

ولأن الندوة كانت معنيّة لا بالمعرفة المجردة للواقع كما هو فحسب، وإنما باعتبار هذه المعرفة خطوة أولى لرسم إستراتيجية عربية بديلة للمواجهة، فقد تضمنت كل الأوراق بدائل ممكنة وواقعية، وخُصصت ورقتان إحداهما للدكتور محمود عبد الفضيل حول "جدوى الترتيبات الشرق أوسطية، حساب المكاسب والخسائر الإستراتيجية" والثانية للدكتور "إبراهيم سعد الدين عبدالله" عن البديل العربي".

وهو ما سنعرض له في المقال القادم في محاولة لاستخلاص المهمات التي يتعين إنجازها والنشر عنها على أوسع نطاق في الأوساط الشعبية العربية التي أخذت تقاوم التطبيع، وحتى تصبح هذه المقاومة خطوة أولى على طريق التخلص من الهيمنة وتمكين المنطقة من السيطرة على مصيرها، والحفاظ على هويتها الثقافية في الإطار الإنساني الأشمل.

الفصل الثالث

دولة ديمقراطية لكل سكانها

بعد قرن من "النكبة"
دولة ديمقراطية لكل سكانها

"استأنفنا المسير فعبرنا البياضة الواقعة بعد الحدود، لا أعرف كيف تفرق الناس، خرج الناس تباعا من الحدود، لكن أنا وأمي وأخي ظللنا نمشي حتى بلغنا مشارف صور بعد نحو يوم ونصف يوم من المسير.

هناك خارج المدينة توقفنا كي نرتاح قبل الدخول وكنا في مجموعة من نحو ثلاثين شخصا، كنا أنهكنا من المشي فاستظلينا ببناء قيد الإنشاء، ما لبث صاحبه، واسمه الحاج "علي بحسون"، أن أتى وسمح لنا بأن نبقى في هذا البناء قدر ما نشاء". وليست هذه هي أشد الكلمات إيلاما في الشهادة التي أدلى بها المواطن الفلسطيني "أبو زيد أسعد أبو العردات" الغائب خمسين سنة عن فلسطين للزميل الصحفي اللبناني "حسن داود" الذي يسجل شهادات الأحياء الذين نزحوا زمن النكبة من فلسطين ونحن نعيش هذه الأيام ذكرى مرور نصف قرن على اغتصابها.

وحين نتحدث عن الأشد إيلاما في وقائع الاغتصاب والقتل والنفي والتشريد التي توالت منذ بدأ التخطيط لطرد الفلسطينيين وإنشاء الدولة العبرية على أراضيهم، حين نتحدث عن هذا الأشد إيلاما سوف نعجز حتما عن الاختيار، فهل نختار مذبحة كفر قاسم "أم دير يسن"، هل نختار "صبرا وشاتيلا" أم "قانا"، هل نختار مدرسة بحر البقر التي ما زالت دماء التلاميذ الصغار تلطخ حيطانها، أم نختار أطفالا كسر السفاح "رابين" عظامهم حتى لا يلقوا الحجارة على قوات الاحتلال أثناء الانتفاضة، فمات منهم من مات وعاش من عاش معوقا.. أم.. أم..!

إنه التاريخ الدامي المليء بالآلام والذي تجسده هذه الكلمات البسيطة الفاجعة لمواطن خرج من وطنه رغم أنفه وعاش عمره كله هو والأسرة التي أنشأها وتوزعت في كل أرجاء الدنيا يحلم بالعودة إليه، ولما كان مصيره يتشكل لدى النزوح في ارتباط حميم بشعب لبنان حين فتح لهم الحاج "علي بحسون" بيته حديث البناء لكي يعيشوا فيه، فإن إقامته التي طالت على أرض لبنان حولت هذا البلد العربي الشقيق لوطن ثان يعاني فيه النازحون كما يعاني فقراؤه شظف العيش: "أعيس في بيت بحارة الكشك في صيدا القديمة في حال من الاكتفاء الذي هو تحت خط الفقر، لدى ولد في كندا يساعدني بين وقت، وآخر، من أهلي وإخوتي الذين نزحت معهم عن فلسطين لم يبق حيا سواي".

أما الأمل الذي بقي دائما متقدا في خياله وأعماق قلبه، أي أمل العودة إلى فلسطين بعد الشتات والإذلال والمزيد من اغتصاب الأرض والحرب فقد مات، ودفنه الرجل كأنه يدفن أغلى الأبناء وقال لمحدثه بحسم:

"اعتقد أنه لا مجال لرجوعنا إلى فلسطين، بعد موتي أنا، وموت الرجال الكبارالذين التقيتهم هنا في صيدا، لن يتذكر أحد ماذا هناك في حيفا، أو في مدن فلسطين الأخري.

الحاجة "جميلة الخطيب" التي كانت مقيمة في صيدا ذهبت إلى فلسطين في آخر الستينيات بعد أن أعطيت تصريحا، قالت بعد عودتها إنها شاهدت بيتها موجودا لكنه متروك مهمل، قبل موتها في الثمانينيات ذهبت مرة ثانية، وقالت بعد عودتها إن بيتنا لم يعد موجودا، لقد أزالوه، مازلت إلى الآن محتفظا بسند البيع بالنسختين العربية والعبرية اللتين بموجبها انتقلت ملكية الأرض من أبراهام خلفون إلى أبي".

ليعود الأحفاد

لن يعود "أبو زيد " إلى بلده.. هذا شيء مؤكد، وإذا عاد أحد أولاده أو أحفاده لن يجدوا البيت الذي احتفظ الرجل طيلة عمره بعقد ملكيته، فماذا نفعل الآن؟

هل بوسعنا نحن العرب من كل الأجيال والمشارب أن نراجع بأمانة ونزاهة مسلسل اغتصاب فلسطين على مدي نصف قرن ونحدد بالضبط أين تقع مسئوليتنا عن النكبة، وأين تقع مسئولية الآخرين، وبذلك يكون بوسعنا أن نعد العدة للقرن الذي يجري قادما إلينا،

والذي لا مفر أمامنا من أن نجعله قرن القضية الفلسطينية، القرن الذي نسوي فيه حسابنا مع الصهيونية.

أثبتت مباحثات لندن الأخيرة بين كل من "ياسر عرفات" و"بنيامين نتنياهو" كلٌ على حدة، ورئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" ووزيرة الخارجية الأمريكية "مادلين أولبرايت" أثبتت بما لا يترك أي مجال للشك أن طريق "كارثة أوسلو" في حاجة إلى كثير من التحليل السياسي الطويل لنعرف هذه الحقيقة التي عرفها الشعب الفلسطيني منذ زمن طويل، ووقف ممثلون له أمام مقر رئيس الوزراء البريطاني في "داوننج ستريت" حاملين لافتات كتب عليها بوضوح "هذا السلام إلى الجحيم"، بينما تظاهر إسرائيليون مطالبين بإعطاء السلام فرصة أخيرة.

لقد أثبتت تجربة الحكم الذاتي المحدود والذي تراقبه إسرائيل من كل الجهات، أن "أوسلو" هي فعلا كارثة، ومع ذلك قبل الشعب الفلسطيني الرهان باعتبارها مرحلة أولية، وإن ما لا يزال معلقا من جولة المرحلة الأولى فسوف يجري حله في المرحلة التالية، واحتمل الشعب الفلسطيني عمليات الخنق وتدهور مستوى المعيشة والفساد المستشري المدعوم إسرائيليا، لكنه بعد البدء في البناء في جبل أبو غنيم بالقدس وبعد معركة باب العامود بين المستثمر اليهودي الأمريكي وسكان بيت عرب، أخذ الشعب يشعر بالقنوط فلا السلام المحدود استقر، ولا انفتح الأفق أمام أي مرحلة جديدة، ولا أثبت العرب المحيطون بفلسطين أن لهم إستراتيجية بديلة تختلف عن القبول بالأمر الواقع والرهان على هذا السلام الناقص. فلا هم عبأوا قواهم الاقتصادية —وهي كثيرة— ولا هم استخدموا التلويح بسلاح النفط مثلما سبق أن فعلوا أثناء حرب أكتوبر سنة 1973.

ومرة أخرى يجد الشعب الفلسطيني نفسه وحيدا ويتيما، ولا تجدي فتيلا حجة البيت أو العقد الموثق الذي يشهد بملكية "أبو زيد" وأسرته له في فلسطين، فالرجل يعرف الآن، ويعرف الأبناء والأحفاد أن طريق العودة قد ضاعت معالمه إلى الأبد، وما يتطلع إليه الفلسطينيون الذين بقوا في بلادهم هو البحث عن سبل العيش بكرامة وعن تأمين قيام الدولة واستقرارها دون أن يحلموا بعودة النازحين.

ديموجرافيا

يشكل الفلسطينيون في أرض 48 حوالي عشرين بالمائة من مجمل السكان ويقرب عددهم من المليون، ولا يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة رغم الادعاءات الديمقراطية الإسرائيلية، ويشكل سكان الضفة وغزة ما يقرب من نصف عدد سكان إسرائيل أي مليونين ونصف المليون، ويفكر الفلسطينيون جدياً في آفاق الصراع الديموجرافي، وفي ظني أن الشعب الفلسطيني يفكر بهذه الصورة في لا وعيه، ولعل قصة "أبو زيد" أن تكون نموذجا واضحا لهذا النوع من التفكير، لقد كان عاجزا بعد النزوح عن تأمين خبز يومه، وعاش كل عمره تحت خط الفقر، كما يقول في شهادته، ومع ذلك فقد أنجب تسعة أبناء وبنات، صحيح أنهم توزعوا في أنحاء الدنيا لكنهم تعلموا.

وهو الشيء نفسه الذي يفعله غالبية الفلسطينيين حتى المتعلمون منهم ينجبون كثيرا ويعلمون أولادهم وكأنها غريزة البقاء تنتصر لنفسها ضد محاولات الدولة العبرية لمحوهم وإبادتهم إذا أمكنها ذلك، إنها الغريزة التي أيقظتها المذابح المتعددة التي ارتكبها الصهاينة ضد شعب فلسطين، وحين فعل الصهاينة ذلك كانوا واعين بآفاق الصراع الديموجرافي.

ولكن هذا المنطق وحده يمكن أن يصبح خطيرا إذا لم تواكبه خطة شاملة مدروسة بعناية لها أهدافها القريبة والبعيدة، والرد الجاهز والساخر معا عليها هو؛ أن إسرائيل ذات العدد المحدود وغير المتجانس من السكان استطاعت دائما أن تتفوق على العرب الذين يشكلون الآن ما يقرب من أربعين ضعفا مقارنة بسكان إسرائيل، ولكن إسرائيل تعرف جيدا أنه برغم كل ما تعرض له الشعب الفلسطيني فإن أعلى نسبة تعليم بين الشعوب العربية هي نسبة التعليم بين الفلسطينيين، أي أنه لو قام سلام حقيقي فسوف يكون في وسع هذا الشعب خلال أعوام قليلة أن يبني دولة عصرية وديمقراطية شرطها بطبيعة الحال نهوض قيادة جديدة له هو قادر قطعا على ولادتها..

يمكن أن يكون هذا هو أحد تحديات القرن القادم، ذلك القرن الذي سوف يشهد انحسار أهمية النفط العربي كمصدر رئيسي للطاقة في العالم، وما سوف يترتب على ذلك الانحسار من فقدان إسرائيل لقدر من أهميتها كذراع مسلحة ونووية لحماية استثمارات النفط الرأسمالية والإمبريالية في الخليج العربي.

ولكن لا التفوق الديموجرافي للفلسطينيين وقدرتهم على إنتاج قيادة جديدة غير فاسدة وقادرة على التفاوض وديمقراطية، ولا انحسار دورالنفط بعد بروز موارد جديدة للطاقة بوسعه وحده أن يعيد أحفاد "أبي زيد إلى فلسطين"، أو حتى أن يفتح باب الأمل لهم في مثل هذه العودة، خاصة وأن إسرائيل تواصل زرع المستوطنات في كل مكان، وليست هناك أي شواهد تقول إنها ستتوقف عن ذلك في المستقبل طالما أن لا شيء جدي يجبرها على مثل هذا التوقف.

كل السكان

إن دورا عربيا محوريا لا مساندا فقط هو لا غنى عنه في المستقبل القريب لدفع قضية فلسطين في اتجاه الحل الديمقراطي الذي تتوافر في ظله حقوق المواطنة الكاملة لكل السكان دون تميز أو قهر.

وحين تتمكن الشعوب العربية على المستوى المحلي وفي كل بلد على حدة من تأمين الديمقراطية ضد الاستبداد والتسلط العشائري والأسري والعسكري الجمهوري والملكي، وحين تتمكن من تأمين حقوقها الديمقراطية بمعناها الواسع من التعبير والتنظيم والاعتقاد والتظاهر وصولا إلى التوزيع العادل للثروة لصالح المنتجين، حينئذ فقط بوسع الحل العربي الديمقراطي للقضية أن يجد لنفسه فرصة حقيقية، إذ إن الجماهير الحرة غير الخاضعة لإذلال الحكومات والحرمان سوف تبتدع أشكالا لا نهاية لها لمساندة الشعب الفلسطيني ومقاومة الصهيونية.

بل إن مثل هذه الحريات والآفاق سوف تجعلنا نحن العرب قادرين على إيجاد لغة عقلانية ذات محتوى عروبي تقدمي وأفق إنساني يرفض كل عنصرية أو تعصب قومي يجذب إليه ما يزيد على المليون يهودي من أصل عربي يعيشون في إسرائيل، ويتحدثون اللغة العربية وقد عاشوا طفولتهم في المغرب أو العراق، في اليمن أو في تونس، في سوريا أو في مصر ولا بد أن وشائج وجدانية بل وربما علاقات قرابة وصداقة لا تزال تربطهم بهذه الأوطان التي نزحوا منها يدفعهم حلم هستيري ورؤى توراتية، بعضهم تعرض للتمييز في هذه البلدان والبعض الآخر حلم بالثروة في وطن جديد، والبعض الثالث كان عرضة لغواية الحركة الصهيونية.

مشكلة الحل الديمقراطي للقضية الفلسطينية، أي الحل الذي يستبعد قيام دولة فلسطينية ويسعى لدولة ثنائية القومية ديمقراطية لكل سكانها، سرعان ما سيكون فيها الفلسطينيون أغلبية، أقول مشكلة هذا الحل أن أحدا لا يناقشه بجدية، ويطرحه النائب العربي في الكنيست "عزمي بشارة" دون أي استجابة حتى ولو بالرفض من قبل الساسة والحركات الجماهيرية والديمقراطية العربية.

"مشكلتكم أنتم أيها العرب أنكم صامتون"، هكذا يقول الناقد الأمريكي المتخصص في الأدب العربي "روجر ألن"، ولكن "ألن" لم يضف إلى وصفه المهذب هذا وصفا آخر: هو أننا نحن العرب قد أدمنا الشكوى، بعد أن أهدرنا إمكانات كثيرة".

وها هو "أبو زيد" بعد نصف قرن يعلن متألما: "لا أعرف كيف تفرق الناس.. أنا لن أعود إلى فلسطين".

الانتفاضة تهدد الاستيطان

أخذ الاستيطان الإسرائيلي في الضفة وغزة يتفكك تحت وطأة الانتفاضة، تشهد على هذه الحقيقة حالات الرحيل وإغلاق المنازل التي يعجز أصحابها عن بيعها بعد أن تزايد عدد القتلى والجرحى بين المستوطنين وقل الطلب عليها.

"قررت بنينا ورئيف هوروبيتش، أبوان لطفل- يبلغ من العمر أربع سنوات أن يضعا حدا لكل ذلك، لا يمكن مواصلة العيش في ظل التوتر غير المحتمل في شوارع الضفة الغربية وتحت وطأة الخوف الدائم من عملية إطلاق النار القادمة، لذلك أغلقا بيتهما الواقع في إحدي مستوطنات "السامرة" (كما تسمي الأدبيات اللا هوتية الإسرائيلية الضفة الغربية) وانتقل الزوجان للسكن بالإيجار في شقة من غرفتين ونصف داخل إسرائيل.. ولكن بقي لديهم الأمل في العودة إلى البيت الذي يملكونه في الضفة ذات يوم، يقول الزوج: لن نبيع البيت وكلنا أمل أن يخف التوتر وساعتها سوف نستطيع العودة للعيش في المكان الذي نحبه. والذي حتي لو أردنا بيعه فلن نجد من يشتريه".

أوردت جريدة "يديعوت أحرونوت" هذه القصة التي تزدحم الصحف الإسرائيلية كافة بمئات مثلها، وحيث أصبح السؤال عن جدوى الاستيطان والسؤال الآخر عن مدى شرعيته مطروحين بقوة سواء في الصحافة أو في أوساط الرأي العام أو حتي الحكومة الإسرائيلية نفسها، وإن كان الجميع يفرقون بين ما هو شرعي وما هو غير شرعي رغم أن قرارات الأمم المتحدة اعتبرت الاستيطان بكل أشكاله غير شرعي.

وقبل شهور، أي حين جرت معركة الانتخابات في إسرائيل خسرها "إيهود باراك" بفارق شاسع بينه وبين آرئيل شارون "لأنه كان قد وافق مبدئيا على إزالة جميع المستوطنات في قطاع غزة وإزالة مائة وثمانية مستوطنة في الضفة الغربية خلال مفاوضات كامب دافيد

مع الفلسطينيين في العام الماضي، وعاقبه الجمهور الإسرائيلي واعتبره البعض خائنا، وحشد اليمين الإسرائيلي كل قواه لإسقاطه في الانتخابات، وذلك قبل أن يقرأ الجميع تصريح أحد معاوني الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون الذي قال فيه إن كلينتون يعتبر باراك مسئولا عن الفشل، بل وصل الأمر أثناء المحادثات إلى توجيه الرئيس كلمات لوم قاسية لرئيس الوزراء الإسرائيلي.

"ولكن اليمين الإسرائيلي نفسه بات مقتنعا اليوم بأنه لابد من إزالة مستوطنات يهودية ليس فقط في إطار الحل السلمي بل الآن، قبل أن يخطو الطرفان خطوة واحدة نحو الحل" كما يقول "نظير مجلي مراسل مجلة اليسار القاهرية في حيفا".

قبل الانتفاضة التي نجحت في هز المجتمع الإسرائيلي، رغم عدم تكافؤ القوى بينها وبين العدو الصهيوني، لم يكن يخطر ببال أحد أن تأتي هذه الدعوة لتفكيك مستوطنات من قبل اليمين الذي يرى أن استعمار أراضي فلسطين هو أهم أركان الأيديولوجية الصهيونية التي خطط دعاتها من اليمين واليسار وعبر الوكالة اليهودية لبناء المستوطنات، وقاموا ببناء بعضها فعلا حتي قبل أن تنشأ الدولة العبرية، بل وقدمت الحركة الصهيونية الكيبوتزات التي هي مزارع شبه جماعية باعتبارها نموذجا لما يمكن أن تفعله قوة العقيدة الصهيونية في أرض بلا شعب كما زعموا في حكاياتهم عن اغتصاب فلسطين.

وتتوالى الحكايات الدالة على التأثير المباشر للانتفاضة على المستوطنين الذين أخذوا يهربون، بجلدهم بعد أن سقط منهم أربعون قتيلا وعشرات الجرحي، إذ ركزت أعمال الانتفاضة منذ سبتمبر الماضي على المستوطنات والمستوطنين كأحد أهدافها الإستراتيجية.

"حياتنا لم تعد تطاق" – تقول المستوطنة "ثمار عمار" التي تعيش في مستعمرة "تافية تسوف" قرب رام الله، حيث قتل مستوطنان اثنان وجرح أحد عشر آخرون تحت ضربات المقاومة، وتضيف: نحن نتعرض لإطلاق رصاص كل يوم في المدرسة الصغيرة داخل المستوطنة، أصبحت هناك ثلاثة أيام دراسية ويوجد خمسة عشر طفلا من عائلات تعرض أحد أفرادها للإصابة، وأني قلقة جدا على أولادي وأخشى أن يربوا أيضا من غير أم، الواحد منا ينام في الليل ولا يعرف دور من القادم".

وقد تحولت المستوطنات إلى ما يشابه السجون أو معسكرات الاعتقال خاصة حين تشتد

المواجهات فيعجز سكانها عن الخروج من بيوتهم، بينما تشح الحاجات الأساسية مثل الخبز والحليب لأنها تأتي إليهم من داخل إسرائيل ويخشى عمال النقل على حياتهم خاصة في أيام تصاعد القتال فيمتنعون عن الذهاب إلى المستوطنات.

ويسوق "نظير مجلي" واقعة طريفة إذ يقول: إن أكثر تجارة رابحة اليوم في المستعمرات الإسرائيلية على أرض فلسطين تجارة الدروع الفولاذية الواقية من الرصاص، وفي مستعمرة "مبشرت عنصيون" بالقرب من بيت لحم أنشئ مصنع لهذه الدروع وغيرها من وسائل الوقاية وتضاعف إنتاجه ثلاث مرات خلال الأشهر الأخيرة، وثمن الدرع ألف دولار وخوذة الرأس أربعمائة دولار، وبما أن عائلات المستوطنين كثيرة الأولاد لأنهم في الغالب متدينون متطرفون لا يؤمنون بتحديد النسل من جهة، ويريدون الانتشار في أرض فلسطين التوراتية من جهة أخرى، فإنهم يضطرون إلى تخصيص ميزانيات كبيرة لشراء دروع وخوذات الوقاية ويتنقلون في حياتهم اليومية كأنهم ذاهبون إلى الحرب.

وقد شكل بعض المتطرفين من المستوطنين فعلا فرق موت تطلق النيران من السيارات على المواطنين الفلسطينيين ثم تهرب. وتقول الإدارة الإسرائيلية إنها تبحث عنهم بينما واقع الأمر أنهم يحظون بالمساندة الضمنية من الجيش الإسرائيلي، وتتخذ عمليات الانتقام التي ينفذونها ضد المواطنين الفلسطينيين المدنيين أشكالا متباينة فهم يحطمون زجاج السيارات والبيوت في أفضل الأحوال، ويطلقون الرصاص القاتل أو يضربون إنسانا حتي الموت أو يدهسون عجوزا في الشارع أو يطلقون الرصاص على طفل يلقي بحجر، ولكنهم تحت ضغط الانتفاضة أخذوا يرحلون.

وهكذا قال 19 % من المستوطنين في استطلاع للرأي في يونيو الماضي إنهم على استعداد في حالة تلقيهم عرضا بالانتقال للسكن في بيت جديد داخل الخط الأخضر للرحيل من المستوطنات التي حصلوا على المنازل فيها بأسعار أقل كثيرا من أسعار السوق لتشجيعهم على العيش في المناطق المحتلة.

وحين قامت شركة التليفونات الإسرائيلية بقطع خطوط التليفون عن المستوطنين الذين غادروا منازلهم، قام قسم الأبحاث في "حركة السلام الآن" التي تطالب بتصفية الاستيطان بإجراء بحث حول هذه المنازل وسكانها، فوجدت أن نسبة المستوطنين الذين

أخذوا يعدون العدة للرحيل وأولئك الذين أعلنوا أنهم يفكرون في ذلك قد ارتفعت من 7.5 % إلى 12.5 % منذ أبريل الماضي، بينما سجل قطاع غزة حالات رحيل بين المستوطنين ما بين 15 % إلى 20 % منهم خاصة من العائلات والأطفال وتوجهت مائة وخمسون عائلة من مجموع 1200 عائلة في مستعمرة معاليا أفريم في غور الأردن بطلب مغادرة المستعمرة.

ومن بين 39 عائلة في مستعمرة حدميش التي لقي ثلاثة أشخاص منها مصرعهم في الاشتباكات طلبت عشر عائلات الرحيل سرا، وفي مستعمرة قواع طلبت ما بين 15 و20 عائلة من المهاجرين الروس الذين يسكنون الكرافانات الرحيل من المستعمرة، وحيث تكثر طلبات الرحيل بين المهاجرين القادمين من دول الاتحاد السوفيتي السابق.

ولا يحب المغادرون من المستوطنين أن يسجلوا أنفسهم حتي لا تعتبرهم السلطات هاربين، ربما لكي يحتفظوا بمساكنهم ويبيعوها في مرحلة قادمة حين يحل السلام، وقد صاحبت حالة هرب المستوطنين ظاهرة لفتت نظر علماء الاجتماع، وهي الانقسام العائلي حيث تغادر الزوجة والأولاد إلى داخل الخط الأخضر بينما يبقى الزوج في المستعمرة ويذهب ليزورهم في نهاية الأسبوع. ويدعو أحد كتاب صحيفة "معاريف" إلى تصفية المستعمرات غير القانونية، وكأن هناك مستعمرات قانونية" التي قال إنها تصل إلى ستين موقعا أقامتها مجموعة من المتشددين" من أجل توريطنا جميعا إلى درجة لا نجد أبدا حلا لهذا النزاع، ولكن إصبع الاتهام لا يجب أن يوجه إلى المستوطنين بل إلى الحكومات خصوصا تلك التي يقف على رأسها آرئيل شارون الرجل الذي واجه حتي اليوم المشاكل التي غرسها في فترة وجوده في المعارضة حين كان من طلائع المتمسكين بنهج تثبيت الحقائق على الأرض بالقوة".

لكن هل يا تري لا يزال بوسع "شارون " حتي لو أراد أن يدفع مزيدا من الشباب لمواصلة الاستيطان، يتساءل الكاتب "ما الذي يمنعهم من المواصلة والخطوط معروفة سلفا، خمسة شباب مندفعين بروح القتال يسيطرون على قطعة أرض ويجلبون كارافنتين واثنتين أو ثلاثة من النساء، والأفضل أيضا إحضار عدد من الأطفال وكتاب توراة ويكون موقعا، وبعد أسبوع أو أكثر من إقامة الموقع يوجهون الشكاوى ضد الجيش لأنه لا يوفر لهم الحماية الكافية، والجيش الذي يدرك تسامح وتعاطف المستوى السياسي يرسل المزيد من القوات والمزيد من أوامر استدعاء الاحتياط من أجل المساعدة في حماية الموقع".

ومع ذلك فإن المواطن الإسرائيلي العادي الذي يعيش داخل الخط الأخضر، وقد أخذ يلمس آثار الصعوبات الاقتصادية التي سببتها الانتفاضة، بل وذاق مرارة موت الأبناء ردا على الأعمال الوحشية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، أخذ ينظر للمستوطنين باعتبارهم عبئا على الاقتصاد والاستقرار، ويعبر عن الغضب من تدليلهم وتوفير المساكن لهم برخص التراب وشق الطرق من أجلهم وتوفير الخدمات. وقال لي أحد الفلسطينيين من سكان القدس، وهو أحد نشطاء حركة حقوق الإنسان: إن جيرانه من الإسرائيليين: يرون أنه لابد أن تركز الانتفاضة على ضرب المستوطنات، فهذا لن يغضبهم أي الإسرائيليين وسوف تكسب الانتفاضة تصفية الاستيطان في آخر المطاف، لأنه كلما وجد المستوطنون أن الوضع الأمني أصعب وحياتهم مهددة كلما ازداد عدد الراغبين في العودة إلى داخل إسرائيل والتخلي عن الأوهام الاستعمارية.

ولكن التطرف هو التطرف، والعقل العنصري هو العقل العنصري، الذي يمكن أن يواصل المغامرة من أجل هدف خيالي حتي لو أثبت الواقع أنه منهج عقيم وأن الهدف لا يمكن تحقيقه على الأرض.

ورغم هذه الحقائق الساطعة عن بدء تفكك الاستيطان وعن موجات الرحيل المتصاعدة للمستوطنين وأعداد القتلى المتزايدة بينهم، فإن وزارة الإسكان التي يتولاها المهاجر الروسي "ناتان شارنسكي" وهو من أشد المتطرفين عنفا في الحكومة اليمينية تعد خطة لتشجيع الاستيطان في الضفة الغربية وغزة وتبحث عن تمويل لها بحيث يصل عدد المستوطنين خلال عشر سنوات إلى نصف مليون بدلا من مائتين وعشرين ألفا الآن.

أما "شارون" فقد أعلن خلال زيارته لإيطاليا أن إسرائيل تستعد لاستقبال مليون يهودي جديد، وتعد خططها لتوطينهم في الضفة الغربية وغزة.

ومن قبل كان "شارون" قد أعد خطة لإنشاء مجموعة من المستوطنات تستوعب نصف مليون مهاجر جديد على رؤوس الجبال المطلة على منطقة المثلث والجليل، حيث يعيش العرب داخل إسرائيل، وهي خطة إذا ما جرى تنفيذها سوف تضغط سكانيا وخدماتيا على المناطق العربية، بحيث تنفجر من الداخل بعد نشوب المزيد من الصراعات بين العرب واليهود.

ومع ذلك فقد صرح "شيمون بيريز" في لشبونة ردا على سؤال لأحد الصحفيين حول

موقف حكومته من خطة ميتشيل، وخاصة بندها الخاص بتجيمد الاستيطان، فقال إننا الآن نمارس هذا التجميد فعلا. و"بصرف النظر عن أنه كاذب فإن التصريح يحمل معنى الإدراك العميق بأن هذا التجميد بات ضرورة ملحة".

ويرى المتفائلون الذين يرقبون عن كثب تلك التحولات اليومية التي تحدث في المستوطنات، أن "شارون، هو المحطة الأخيرة قبل انهيار المشروع الاستيطاني الكولونيالي اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فما كان في نظر المستوطنين والتيار القومي المعتمد في الحركة الصهيونية رمزا لنجاح المشروع الصهيوني بات اليوم في نظر هذا التيار نفسه ومجموعة غير قليلة من المستوطنين المستعمرين بمثابة شيء غير ممكن بقاؤه واستمراره، ويعترفون؛ لابد من تفكيك المستوطنات كما يكتب "نظير مجلي" في مقالته السابق الإشارة إليها، كذلك تدرك الانتفاضة رغم كل الصعوبات التي تواجهها والتضحيات الهائلة التي تقدمها أن الاستيطان لن يرحل نهائيا إلا إذا أدرك جميع المستوطنين بيمينهم ويسارهم بمتدينيهم وبملحديهم، أنه سوف يكون مستحيلا عليهم من الآن فصاعدا البقاء في الضفة الغربية وغزة سواء بصورة مؤقتة أو دائمة، وأنه لا مفر من تصفية الاستيطان، وعودتهم إلى حيث أتوا سواء إلى داخل إسرائيل أو إلى خارجها، حيث تبين بعض المؤشرات أن الهجرة من إسرائيل تتزايد.

احذروا التطهير العرقي والتوطين

هل يستطيع شخص وحده مهما كانت كفاءاته وقدراته وحتي لو كان نائبا في البرلمان أن يقوم مقام كل مؤسسات العمل العربي شعبية ودبلوماسية؟

بهذه الكلمات الغاضبة رد النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي "عزمي بشارة" على سؤال لصحفي عن خطته لجمع أوسع تأييد لمشروع القانون الذي قدمه النائب للكنيست لوقف الإجراء الذي واصلت قوات الأمن الإسرائيلية تنفيذه منذ شهور، وهو سحب هويات سكان القدس من العرب بحيث يعجزون عن العودة إلى المدينة إذا خرجوا منها لأي سبب، وهم يخرجون كثيرا بسبب الحصار والبطالة.

وطعن النائب على هذا الاجراء الاسرائيلي باعتباره عملا من أعمال التطهير العرقي الصريح الذي لا يستطيع حتى "نتنياهو" اليميني العنصري المتعصب الكاره للعرب أن يدافع عنه علنا وإن كانت حكومته تمارسه".

ومصدر غضب النائب العربي هو الإهمال والكسل العربي الذي لم يهتم بتحويل هذه القضية الخطيرة إلى قضية رأي عام عالمي خاصة داخل أوروبا وأمريكا، حيث تكسب إسرائيل أنصارا بدعوى أنها بلد ديمقراطي في محيط من الاستبداد والديكتاتورية الشرقية.

وقد لعب الرأي العام الأوروبي والأمريكي دورا لا يستهان به في وقف عمليات التطهير العرقي في يوجوسلافيا السابقة.

وهناك مجموعة من التحركات المعلنة والمستترة التي تقوم بها إسرائيل وأصدقاؤها ترتبط ارتباطا وثيقا بإجراءات سحب هويات الفلسطينيين من أهالي القدس مع مواصلة العمل في مستوطنة جبل أبو غنيم في القدس، الشرقية التي حددتها مقررات الأمم المتحدة باعتبارها أرضا محتلة، ومع ذلك أوشكت إسرائيل على إنهاء أعمال البنية التحتية فيها.

الخليج يرفض

فقبل أسابيع تقدم عدد من النواب الأمريكيين الخاضعين بصور مختلفة لنفوذ منظمة الإيباك اليهودية الأمريكية بمشروع قرار يطالب كلا من اليمن ودول الخليج العربي بتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها، ولكن كلا من اليمن ودول الخليج رفضت مناقشة الموضوع في الأصل التزاما بقرارات الجامعة العربية الصريحة التي تقضي بعدم توطين اللاجئين الفلسطينيين حتى لا يفقدوا حقهم في العودة إلى وطنهم طبقا لقرارات الأمم المتحدة، وحتي لا تحقق إسرائيل هدفها في تفريغ فلسطين من سكانها الأصليين، وجلب المزيد من المهاجرين اليهود إلى أرض فلسطين لإنشاء الدولة التوراتية من الفرات إلى النيل والتنصل نهائيا من قرارات الأمم المتحدة التي ضربت بها الدولة العبرية عرض الحائط حتى الآن دون رادع.

وبالإضافة إلى قرارات الجامعة العربية فإن عددا لا يستهان به من بلدان الخليج ينظر بحذر إلى ما يسمى بتعريب الخليج، خوفا من القلاقل السياسية وبفضل الاستعانة بالعمالة الآسيوية التي لا تطلب ولا تطمح في الاستقرار النهائي في البلاد أو طلب التجنس.

ولكن من المؤكد أن المساعي الإسرائيلية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في بلدان عربية أو حتى غير عربية شرط أن لا تكون متخامة لإسرائيل لن تتوقف.

وفي هذا السياق تتعرض وكالة "غوث اللاجئين" التي طالما قدمت الحد الأدنى من الرعاية للاجئين الفلسطينين في مخيماتهم المنتشرة في بلدان الوطن العربي لأزمة مالية طاحنة تكاد تهددها بالتصفية، وقد طلب موظفوها في لبنان من الدول المانحة تقديم مبلغ أحد عشر مليونا من الدولارات على وجه السرعة حتى لا يتوقف عملها في مخيمات لبنان كلية.

رأي العين

ولا يستطيع أن يتصور حال هذه المخيمات الفلسطينية في لبنان سواء صبرا أو شاتيلا أو برج البراجنة أو غيرها إلا من ساقه الحظ التعيس لزيارتها ورؤيتها رأي العين كما حدث لي سنة 1996، لدى انعقاد الدورة السادسة للمؤتمر القومي العربي في بيروت، وقبل قصف إسرائيل "لقانا" بأيام معدودة ووصف وضع الفلسطينيين في هذه المخيمات بالبائس هو أدنى كثيرا من الحقيقة الواقعية التي ليست أقل من مأساة بكل أبعادها سواء من زاوية السكن

المزري أو البطالة المتفشية أو الوضع الصحي الذي يجعل غالبية السكان نصف أحياء نصف أموات، حيث تنتشر الأمراض النفسية وأمراض السكر والضغط وسوء التغذية وتشوه الأجنة إلى ما لا يوصف من الأمراض والقذارة وانهيار الخدمات بسبب نقص الأموال، وتضيق السلطات اللبنانية على سكان المخيمات الذين كانوا قد أخذوا يبحثون عن سبل لهجرة فعلية، وفي ظني أنه لو توافرت لهؤلاء- إمكانية التوطن في بلد غير عربي فسوف يفعلون تحت ضغط الحاجة وانغلاق كل السبل أمام المستقبل، خاصة وأن أعدادا كبيرة منهم كانت قبل حرب الخليج الأولى والثانية تتلقى عونا ماليا من أبنائها العاملين هناك، وقد شح هذا العون أولا ثم انقطع تماما بعد حرب الخليج الثانية التي نشبت على إثرها أزمة عميقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبلدان الخليج والكويت خاصة التي قامت بترحيل الفلسطينيين، وقد عاد بعض فقرائهم إلى هذه المخيمات.

ومن الواضح أن تطور الأحداث بعد عدوان بيريز على "قانا" وصعود نتنياهو إلى سدة الحكم، وتنشيط الاستيطان قد وأد هذا الأمل الصغير في المهد، ولم يبق أمام اللاجئين إلا انتظار ما سوف يأتي به المستقبل، بينما تتواصل الجهود المحمومة لتوطينهم الذي إذا ما حدث فسوف يؤدي إلى اختزال قضية فلسطين في سكان الضفة وغزة، وحيث يجري هناك أيضا تهديد غالبية المدن الفلسطينية بتحويلها إلى مدن مقسمة بعد أن ضمنت اتفاقيات الخليل تحويل جزء من المدينة "إتش تو" إلى مستوطنة إسرائيلية يحرسها الجيش، وبعد أن لجأت السياسة الإسرائيلية لاسلوب التطهير العرقي السابق الإشارة إليه في القدس دون رد فعل عربي ملائم، فضلا عن العمل المحموم في جبل أبو غنيم، حيث تنشأ مستوطنة وأحد عشر فندقا تستعد لاستقبال الألفية الثانية لميلاد المسيح ولكي تحل هذه المدينة الجديدة محل بيت لحم العربية وتحاصرها.

تقشف

وفي اجتماع في العاصمة الأردنية بعمّان حضره مندوبو سبع وعشرين دولة من الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين والدول المانحة لوكالة "غوث اللاجئين" وبدعوة منها في شهر يونيو الماضي، لمناقشة الوضع المالي الحرج الذي يهدد الوكالة بفقدان السيولة المالية تماما، بعد أن أصبحت مدينة طبقا لمفوضها العام "بيترهانسن" بثلاثين مليون دولار، اتفق الحاضرون

على ضرورة وضع سياسات تقشفية جديدة وفرض رسوم مالية على اللاجئين حتى يساهموا في التمويل وتغطية العجز المتزايد، وحتي لا تجد الوكالة نفسها أمام الأزمة المالية مضطرة لتقليص خدماتها لهم كما يقول هانسن".

ويتواصل العجز في ميزانية الوكالة رغم أن مجموع التبرعات الإضافية التي قدمتها الدول المانحة قد بلغ 4.1 مليون دولار أمريكي للعام الحالي، تعهدت بها كل من السعودية والسويد وهولندا، فإذا عرفنا أن الوكالة تقدم خدماتها لـ 3.2 مليون فلسطيني يتوزعون على المخيمات في البلاد المضيفة فإن مثل هذه الزيادة الهزيلة لن تعني شيئا ويتطلب الأمر ما هو أكثر كثيرا من ذلك.

أما إذا نفذت الوكالة قرارها بفرض رسوم على الخدمات التي تقدمها، فإن نتيجة ذلك ستكون واضحة مسبقا لأن الغالبية العظمي من هؤلاء اللاجئين هم بلا موارد، وإذا ما توافرت لهم موارد شحيحة فإنهم ينفقونها على توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية أي الأكل والمسكن، ويأتي كل من التعليم والصحة في مرتبة تالية، والتعليم والصحة هي الخدمات التي تقدمها الوكالة.

وفي تقرير عن "هموم التعليم في مدارس الوكالة" يبين الباحث الفلسطيني "فتحي كليب" بعد أن يستعرض مظاهر التردي التعليمي في المخيمات الفلسطينية في لبنان كيف أن العامل الاقتصادي لعب دوره في ذلك :

"إذ يشكل عنصرا قسريا في إجبار الطالب الفلسطيني على ترك مقاعد الدراسة لإعالة الأسرة نظرا لارتفاع التكاليف التي تتطلبها العملية التعليمية في كل مراحلها، ومضاعفة تكاليف عملية التنقل فيما يتعلق بالمهجّرين لابتعادهم عن مراكز التعليم القائمة في المخيمات.

إن ثقل العامل الاقتصادي يظهر في الانخفاض المريع في قيمة المنحة المدرسية المقدمة من وكالة الغوث".

ويناقش الباحث فنية العملية التعليمية التي تقوم بها مؤسسات الوكالة والتي لا تربط الطالب بواقعة أو قضيته، فتضيف عوامل جديدة لعوامل الطرد القائمة فعلا وتحقق بالتالي نتائج متواضعة في سعيها للحد من الأمية في أوساط الفلسطينيين بمنع الأمية من المنبع عن طريق استيعاب الأطفال في المدارس.

ومن الواضح تماما أن فرض رسوم للخدمات التعليمية سوف يؤدي إلى مزيد من تدهور الأوضاع في أوساط اللاجئين والحال في الصحة ليس أقل سوءا من حال التعليم.

ويعرف الساسة الفلسطينيون طبيعة ومستهدفات المخطط الذي يجري الإعداد له في الدوائر الأمريكية الصهيونية حول التوطين كمشروع إستراتيجي لإغلاق ملف اللاجئين وحق العودة من أساسه.

فالدكتور أسعد عبد الرحمن، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومسئول ملف اللاجئين فيها، يدلي بتصريح على هامش اجتماع المسئولين والمضيفين للاجئين في عمان يقول فيه "إنه يعرف جيدا. "أن فريقا دوليا رفيعا، وضعت تحت تصرفه ملايين الدولارات، يقوم بإعداد دراسات وتفاصيل تهندس موضوع توطين اللاجئين الفلسطينيين في دول المنطقة".

أردنيون وفلسطينيون

و لم يبين عبد الرحمن ما الإستراتيجية الجديدة للمنظمة لمواجهة هذا التطور الجديد الذي يرتبط وثيقا بسعي إسرائيل للتخلص من كل القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، حتى تتحلل من المرجعية التي كانت وافقت عليها في مدريد، وتستثمر إلى أقصى حد الخلل الكبير الذي حدث في موازين القوة الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وهي تحارب بشراسة حتى لا تصبح أوروبا طرفا في التسوية السياسية التي تعطلت أخيرا، أي أنها تمسك بالموضوع من كل أطرافه بينما يتعامل الفلسطينيون بالقطعة ويوما بيوم.

وكانت الجامعة الأردنية قد نظمت حلقة بحث شارك فيها الأمير "الحسن" ولي العهد، ناقشت ما أسمته بعملية الاندماج بين فئتين في المجتمع الأردني أي الأردنيين من اصل أردني والأردنيين من أصل فلسطيني، وقال "الحسن" في نبرة لا تخلو من الشكوى: "إن بلاده قد وفرت للاجئين بيئة مستقرة من خلال منحهم الحقوق المدنية والحريات السياسية ذاتها التي يتمتع بها أبناء الأردن كافة".

ومن المعروف أن الفلسطينيين في لبنان لا يتمتعون بمثل هذه الحقوق.

ويري باحثون وساسة أن المخطط الإسرائيلي– الأمريكي، لتوطين اللاجئين في المنطقة يضرب عصفورين بحجر واحد، ففي حين يتخلص من قضيتهم نهائيا إذا نجح يضع أسافين أيضا في العلاقات العربية –العربية، محاولا تفجيرها من الداخل، فوجود اللاجئين في البلدان المضيفة هو أصلا موضوع متفجر ومثير للحساسيات الشديدة خاصة في ظل الأزمات المتفاقمة في المنطقة.

وللموضوع تاريخ مأساوي سواء في الأردن حين نشب الصراع بين المنظمات الفلسطينية والجيش الأردني، وقامت حرب ضروس اقتضت عقد قمة عربية عام 1970، لتنظيم العلاقة بين الفلسطينيين والأردنيين أو في لبنان، حيث كان وجود الفلسطينيين ومخيماتهم أحد عوامل تفجير الحرب الأهلية سنة 1975، وذريعة للقوى الموالية لإسرائيل والإمبريالية العالمية في مخططاتها لتمزيق لبنان تحت شعار "إخلائه من الأجانب".

وخلاصة الأمر: أنه لا يكفي أن يتمسك العرب بمقررات الجامعة العربية بعدم توطين اللاجئين، ولا التشبث بمقررات الأمم المتحدة التي تنص على حقهم في العودة أو التعويض وإنما نحن بحاجة إلى رؤية متكاملة شاملة للقضية وبرنامج عمل وخطط زمنية له تبدأ بالدعم العربي لوكالة الغوث لتشجيع الدعم الأوروبي مع عدم التوقف أمام حجة سخيفة متهافتة تقول إن تحسين أوضاع اللاجئين سوف يساعد على توطينهم حيث هم، فتحسين أوضاعهم الإنسانية ليس بديلا للعودة، وبديهي أن مواطنين اصحاء متعلمين سوف يكونون اقدر وأكفأ في الدفاع عن حقوقهم أمام عدو شرس.

ولابد أن يتضمن هذا البرنامج عملا دبلوماسيا وشعبيا متكاملا يطرح القضية على العالم أجمع بشقيها: اللاجئون والتطهير العرقي وفضح إسرائيل في كل المحافل الدولية بعد أن بيضت "اوسلو" وجهها وشجعت دولا كثيرة على استعادة علاقاتها بها والدخول معها فيما هو أبعد كثيرا من العلاقات الدبلوماسية.

إن مقررات الجامعة العربية أو الأمم المتحدة لن تنفذ وحدها وما ضاع حق وراءه مطالب كما يقال.

الفصل الرابع

تنــاقضـــات

النفَس الطويـل

تلقت عملية التسوية السياسية ولا أقول السلام ضربة قاضية بتصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" لدى وصوله إلى أمريكا حين قال باستعلاء: لن نتنازل عن بناء المستوطنات في القدس.. إذ كان بذلك يغلق الباب أمام إمكانية وصول "كامب دافيد" الجديدة المقترحة إلى مخرج.. ولكامب دافيد هذه حكاية لا ينبغي نسيانها.

وقبل أن يصل الوفد الفلسطيني إلى واشنطن كانت قد سبقته الشروط الأمريكية – الإسرائيلية التي لا تحمل أي لبس أو خطأ في التأويل:

إن المطلوب صراحة من السلطة الوطنية الفلسطينية هو إحكام قبضتها الأمنية على المناطق، والمناطق هو الوصف الذي تطلقه إسرائيل على الأراضي العربية المحتلة سنة 1967م، على اعتبار أن ما احتلته فعلا منذ 1948، أي كل فلسطين الآن قد أصبح حقا تاريخيا "لشعب الله المختار" الذي تدفق إلى فلسطين من كل بقاع الأرض لكي ينشئ الدولة العنصرية الاستيطانية المدعومة بكل أنواع الاستعمار، بدءا من الاستعمارين البريطاني والفرنسي اللذين تحالفا مع إسرائيل لضرب مصر سنة 1956، وصولا إلى الإمبريالية الأمريكية والتي انفردت بالهيمنة على العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية، ثم دعمت إسرائيل دون قيد أو شرط سواء بالأموال والأسلحة، أو باستخدام الفيتو في مجلس الأمن لمنع صدور قرار بإدانة بناء المستوطنات في القدس الشرقية.

هرتزل يتنبأ

وفي هذا العام 1997، يكون قد مضى قرن من الزمان منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول برئاسة هرتزل الذي أعلن فيه أن دولة إسرائيل سوف تنشأ بعد خمسين عاما، وهو ما حدث

فعلا، وقد حدث ذلك لا لأن "هرتزل" اللاديني قد انكشف عنه الحجاب، أو امتلك قدرة على رؤية ما في الغيب أو التنبؤ به، وإنما لأن قوى الصهيونية العالمية التي ارتبطت عضويا برأس المال العالمي الذي تزايدت قوته مع اتساع ونمو الظاهرة الاستعمارية، هذه القوى خططت ونظمت وأنشأت المؤسسات المالية والإعلامية والدينية والتي اشتغلت جميعها بدأب على مدى خمسين عاما إلى أن جاءت الفرصة وقامت إسرائيل في حضن الاستعمار والرأسمالية العالمية سنة 1948م.

وخطط زعماء الصهيونية والدولة العبرية تخطيطا طويل المدى حتى تكون إسرائيل قادرة على تهديد جيرانها العرب بصفة دائمة، سواء كان الاستعمار العالمي يناصرها أم لا فامتلكت مائتي رأس نووية ورفضت -في كل الأحوال- الخضوع للتفتيش الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة النووية، وأخذت تجدد أسلحتها التقليدية لتتفوق على العرب مجتمعين، بينما تجري على قدم وساق عملية تدمير الإمكانات العراقية وبنت فوق هذا وذاك اقتصادا قويا رغم شح الموارد وحصار جيرانها لها، وهو الحصار الذي انكسر أخيرا ليقدم لها ولاقتصادها خدمة جليلة، هي التي فقدت طيلة سنوات الحصار- أي منذ نشأتها حتى بداية التسعينيات- أربعين مليار دولار نتيجة للمقاطعة العربية التي حطمتها اتفاقيات "كامب دافيد" واتفاقية الصلح بين حكومتي مصر وإسرائيل.

كسر الطوق

وبعد عام واحد أي في 1998، لابد أن إسرائيل سوف تحتفل بمرور عشرين عاما على كسرها لطوق الحصار العربي بتوقيع اتفاقيات "كامب دافيد" مع مصر، والتي نشط الخيال الدبلوماسي الأمريكي ليطرح مشروع "كامب دافيد" جديدا على غرارها بين الإسرائيليين والفلسطينيين ويقول أنصار "كامب دافيد" في مصر والوطن العربي، وهم في حالة يأس وحيرة:

- يا ريت .. إحنا طايلين.
- أي أنهم يرون في اتفاق على غرار كامب دافيد أملا بعيد المنال وربما حلما.
- بل إن احزاب المعارضة المصرية التي كانت قد تحالفت فيما بينها تحالفا وثيقا في بداية الثمانينيات لإسقاط "كامب دافيد" ومعاهدة الصلح لأنهما معا تنتقصان من السيادة

المصرية، هذه الأحزاب أخذت تتراجع عن شعاراتها القديمة مكتفية بالقول إن مصر قد استردت كل أراضيها، ومُسقطة تحفظاتها السابقة حول هذا الاسترداد- الذي كان ينطوي على مقايضة صريحة للأرض المصرية منزوعة السلاح في سيناء بموقف مصر العربي الذي تحول فيما بعد للوساطة بين إسرائيل والعرب بدلا من كونه طرفا أصيلا في الصراع.

وكان أول اختبار مرير لموقف مصر الجديد بعد جلاء قوات الاحتلال الإسرائيلي عن أراضيها قد وقع في يونيو 1982، أي بعد خروج القوات الإسرائيلية من سيناء بشهر واحد (25 أبريل 1982)، وذلك حين قام الجيش الإسرائيلي بغزو لبنان عشية 5 يونيو وفي ذكري العدوان- الصهيوني الإمبريالي على العرب سنة 1967.

المتفرجـون

وقفت مصر تتفرج وتشجب لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الصهيوني منذ عام 1948، بل إن ثورة الضباط الأحرار في يوليو 1952، كانت في أحد وجوهها رد فعل الجيش المصري ضد الموقف الملكي المشين من احتلال فلسطين.

أتم الجيش الإسرائيلي غزوه للبنان وصولا إلى العاصمة بيروت لإخراج المقاومة الفلسطينية منها، وتداخلت المقاومة الباسلة للشعب اللبناني ضد الاحتلال مع الحروب الأهلية بين طوائفه التي لم تكن الأيدي الصهيونية بعيدة عنها، ومع ذلك نجحت هذه المقاومة دون عون عربي اللهم إلا ذلك الذي قدمته سوريا، نجحت في إسقاط اتفاق 17 آيار (مايو) الذي كانت حكومة "بشير الجمبل" العميلة لإسرائيل قد وقعته، بل وتلقت قوات مشاة البحرية الأمريكية ضربة قاضية بتفجير إحدى السفن حاملة الجنود وتدعى "نيوجرسي" وبها بضع مئات من الأمريكيين لقوا حتفهم مما أدى لانسحاب القوات الأمريكية تماما من لبنان، وجرى نسف مقر "بشير الجميل" الذي وقع الاتفاق المذل.

وكان فيلم "ناجي العلي" الذي أخرجه الراحل العظيم عاطف الطيب شهادة على هذه المرحلة بما فيها من عظمة وتخاذل في آن واحد، عظمة المقاومة الشعبية وقدرتها على ابتكار الأدوات والطرائق واعتمادها على زاد لا ينفد من تضحيات الشعب وقدرته على العطاء،

وتخاذل الأنظمة العربية التي اكتفت في غالبيتها بالشجب والإدانة، وتسول القرارات الدولية في أروقة الأمم المتحدة، وصدر القرار 425 الذي يدعو لانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان الذي تمترست فيه وأقامت لنفسها شريطا حدوديا احتلته، واصطنعت جيشا من اللبنانيين يحارب نيابة عنها أسمته جيش لبنان الجنوبي وجندت لها العملاء والمرتزقة من اللبنانيين.

كسر الطوق

كان غزو لبنان إذن هو أول اختبار عملي، لكامب دافيد "التي خرج منها العرب وكل يبحث لنفسه عن حل على غرارها، أي ذلك الحل الذي يعيد له أرضه بأي ثمن متجاهلين الثمن الفادح الذي دفعته مصر – وما زالت تدفعه – حين جزأت القضية العربية وارتضت بالحل المنفرد، ونزع سلاح سيناء وإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية إجبارية مع إسرائيل، وهي العلاقات التي جعلت قرار مجلس الجامعة العربية باستعادة المقاطعة ضد إسرائيل أخيرا يكاد يكون فارغا من المضمون لأنه يستنثي تلك البلاد التي عقدت اتفاقيات مع الدولة الصهيونية ودخلت في علاقات تجارية معها وهي مصر أكبر دولة عربية والأردن أقرب دولة "طوق" للعدو بعد فلسطين، ودولة الطوق هي الوصف الذي أطلقناه على البلدان العربية المجاورة لإسرائيل في زمن التحرر العربي، وقد كان على "الطوق" أن يتولى خنق الكيان الصهيوني في ذلك الزمن الذي كان العرب فيه يفكرون ويخططون كجماعة قومية ذات مصالح مشتركة وحق واحد يدافع عنه الجميع، ولا يسعى أي طرف لحل يخصه وحده بصرف النظر عن الجميع، وكانت فلسطين في ذلك الزمان القديم هي القضية المركزية للعرب الذين حين تلقوا الهزيمة الماحقة في يونيو 1967، اجتمعوا في الخرطوم في أغسطس من ذات العام ليعلنوا –ولو بالشعارات فقط– تمسكهم بحقهم وبالسلام العادل، وكانت اللاءات الثلاثة – لا صلح.. لا مفاوضة.. لا اعتراف.

وبدأت مصر الناصرية المهزومة حرب الاستنزاف المجيدة في شهر الهزيمة نفسه يونيه 67، تلك الحرب التي جرت فيها أوسع عملية إعادة بناء وتدريب وتحديث للجيش المصري، وأعدته ليخوض حرب أكتوبر الظافرة بعد الهزيمة بست سنوات، ليكون حصاد النصر هزيمة أخرى موجعة.

ولكن إسرائيل وحلفاءها واصلت سياسة النفس الطويل التي تأسست من جهة على

تحالفها العضوي مع الإمبريالية الأمريكية ومن جهة أخرى على الثغرات الكبرى في النظام الإقليمي العربي. وحيث كانت الدول الرجعية والمحافظة قد عبرت عن شماتتها في عبد الناصر بعد هزيمة 1967، خاصة وأنها كانت قد استعْدت أمريكا عليه بعد حرب اليمن، لأنه كان يفتح الباب موضوعيا لتغيير جذري في المنطقة في اتجاه التحديث وتحرير المرأة والعدالة الاجتماعية والوحدة العربية، حيث كان قد رفع بعد الانفصال الذي أطاح بوحدة مصر وسوريا شعاراته الثلاثة:

حرية.. اشتراكية.. وحدة

كل الأوراق

كانت سياسة النفس الطويل الصهيونية تلعب بكل الأوراق – المتاحة، بل وتخطط لفتح آفاق أوسع لحركتها المستقبلية، فهي أدركت مبكرا جدا أن أفريقيا يمكن أن تكون عمقا إستراتيجيا لحركة التحرر العربي، فوضعت خططا طويلة المدى للتوغل فيها، وها هي الآن تلعب دورا في دول حوض النيل سعيا لتوجيهها ضد مصر.

وبقي العرب طيلة هذه السنوات التي شهدت تمزقهم وعلامته الحلول المنفردة – بقوا يعملون بسياسة النفس القصير حتى أنه يصعب علينا الآن تبين ملامح واضحة لسياسة عربية موحدة وثابتة ضد العدو الصهيوني الذي خطط لمشروعه منذ مائة عام فأخذ يكسب ببطء ولكن بثبات، وعلينا أن نتوقع أن يكون حصاد " كامب دافيد" الجديدة أدنى حتى من هذا الحصاد المر لكامب دافيد القديمة التي مزقت العرب المستعدين للتمزق، والذين تدنت مطالبهم منذ ذلك الحين من المطالبة بتطبيق الشرعية الدولية التي كانت هي نفسها قد انتقصت من حقوقهم، إلى القبول بمدريد خروجا من رعاية الأمم المتحدة حارسة الشرعية الدولية لتتولى الدولة الإمبريالية رعاية مدريد مع وجود اسمي لدولة كانت عظمي وسرعان ما سقطت وهي الاتحاد السوفيتي.

ثم يقبلون بعد ذلك بأوسلو التي نزلت حتى عن سقف مدريد ثم بوادي عربة، ويطرحون شعارا مائعا مجردا من فكرة الحقوق غير القابلة للتصرف، وهو شعار الأرض مقابل السلام، والذي يعني في تأويله الإسرائيلي والعربي معا أننا يمكن أن نحصل نحن العرب على مزق

من أراضينا تنتشر فيها مستوطنات العدو، وتتدنى فكرة الدولة المستقلة لتصبح حكما ذاتيا، وعمودية منزوعة الصلاحيات ومراقبة من قبل الجيش الإسرائيلي، بل ويكون على هذه السلطة القزمية أن تقمع الانتفاضة الجديدة للشعب الفلسطيني الذي كانت انتفاضته الأولى قد أجبرت الصهانية على التفكير في البحث عن مخرج، وكان "شيمون بيريز" هو القائل:

أتمنى أن أصحو ذات يوم لأجد غزة قد غرقت في البحر.

نفس الشعب

إن بناء إستراتيجية عربية جديدة ذات نفس طويل لن تكون بالقطع مهمة الغالبية العظمى من النظم العربية التي اعتادت النظر تحت قدميها، وفرطت فيما يوحد العرب وبحثت عن طريق إلى واشنطن فوجدت أنه يمر دائما عبر إسرائيل، ولم تستح وقالت إن المرور عبر بوابات العدو هو عمل واقعي يتفق مع النظام العالمي الجديد، وأهدرت بالتالي كل الأوراق التي يملكها العرب من أجل الحصول على حقوقهم ومنها النفط والاقتصاد والموقع الجغرافي والعلاقات الواسعة مع دول عدم الانحياز والودائع العربية في البنوك الكبرى في العالم..إلخ.

يقع عبء هذه المهمة على حركة وطنية شعبية متنامية اخذت تبني لنفسها بالفعل ركائز في عدد لا يستهان به من البلدان العربية وتعمل مستهدفة التغيير على المدى الطويل واضعة كل المتغيرات الدولية في الاعتبار، وهي لا تقارن نفسها أبدا بالمشروع الصهيوني الذي بنى نفسه على مدى زمني طويل، لأنه مشروع استعماري عنصري عدواني، وللمشروع التحرري العربي ذو المضمون الإنساني والأفق التقدمي مواصفات أخرى، لكنه سوف ينهج سياسة النفس الطويل واضعا في الاعتبار أن الاستعمار الفرنسي بقي في الجزائر مائة وثلاثين عاما ثم رحل، والمعارك الكبرى في حياة الشعوب شأن معركتنا الممتدة ضد الصهيونية لا تقاس بالزمن وحده.. خاصة إذا كان زمن هزيمة وتراجع كالذي نعيشه ونتجرع مرارته كل يوم.

إسرائيل على قمة الدول التي تشكل خطرا على السلام العالمي

انقضى الآن ثلاثة أسابيع على إذاعة نتائج الاستطلاع الذي أجرته اللجنة الأوروبية بطلب من المفوضية، وجاءت إسرائيل فيه على قمة الدول التي تشكل خطرا على السلام العالمي بنسبة 59 % من العينة العامة، بينما بلغت نسبة من يرونها الخطر الأول في هولندا 47 %، وفي النمسا 69 %، وفي لوكسمبرج 66 %، ثم جاءت بعد ذلك ألمانيا والدنمارك وبلجيكا بنسبة 65 % و46 % و63 % على التوالي، حيث تبين أن السخط علي إسرائيل هو حالة عامة في بلدان الاتحاد.

كذلك بين الاستطلاع أن 50 % من الايطاليين لا يتعاطفون مع إسرائيل، بينما يرى 22 % منهم أن يهود إيطاليا ليسوا إيطاليين حقيقيين، والأهم من كل هذا أن 17 % منهم قالوا إنه من الأفضل لو أن إسرائيل لم تكن موجودة على الإطلاق، وهو ما جعل زعيم الجالية اليهودية في إيطاليا يبادر إلى القول بأن نتائج الاستطلاع لا تعبر عن مشكلة لإسرائيل بل هي مشكلة أوروبا، فكل المشكلات هي محصلة للغباء الأوروبي، وذلك في تلميح للتهمة المعتادة وهي العداء للسامية وحظيت بلجيكا التي هي العاصمة السياسية للاتحاد الأوروبي بنصيب وافر من هجوم وسائل الإعلام الإسرائيلية ووصفتها بعض الصحف بأنها حثالة إذ بلغت نسبة القائلين إن إسرائيل تمثل الخطر الأول على السلام العالمي 63 %.

وقد جاءت فرنسا في مرتبة أدنى من المتوسط الأوروبي العام حيث بلغت نسبة من وضعوا إسرائيل في مقدمة الدول التي تهدد السلام العالمي 55 % من العينة، ومع ذلك شنت الصحافة الإسرائيلية هجوما عنيفا على كل من فرنسا والرئيس جاك شيراك، واعتبرت أن فرنسا وشيراك هما الأكثر عداء للسامية في أوروبا.

وقالت صحيفة معاريف الإسرائيلية: كان الفرنسيون دائما شعبا منحطا وجبانا، تعاونوا مع النازيين في الحرب العالمية الثانية والآن يتعاونون مع من يتبعون نهج هتلر، وذلك في إشارة إلى العلاقات الحميمة بين الرئيس شيراك ووزير خارجيته دوفيلبان من جهة، وعدد من الزعماء العرب من جهة أخرى، حيث قادت فرنسا مع ألمانيا أيضا الرفض الأوروبي للعدوان الأمريكي – البريطاني على العراق، وتدعو فرنسا الآن لمؤتمر دولي من أجل السلام في الشرق الأوسط.

ولعل الانزعاج الإسرائيلي – الأمريكي من نتائج استطلاع الرأي الأوروبي يعود في جانب منه إلى التوجس من فك العلاقة القائمة على عقدة الذنب الأوروبية الغربية التاريخية تجاه الهولوكوست والعنصرية النازية التي قامت بعمليات إبادة واسعة النطاق ضد اليهود في الحرب العالمية الثانية.

ومعروف أن إسرائيل سواء في نشأتها أو في استمرار حصولها على تعويضات باهظة وصلت إلى ما يوازي ثمانين مليار دولار من ألمانيا وحدها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت قد استثمرت هذا الشعور بالذنب إلى حد الابتزاز حين طابقت بين الموقف من اليهود والموقف من إسرائيل، وهو ما أخذ الشعب الألماني يرفضه بأشكال مختلفة.

ويقول الباحث خالد الحروب: "لقد تطورت عقدة الذنب المشار إليها ورمزها الأكبر الهولوكوست إلى مقدس كبير في الغرب لا يمكن المساس به أو بممارسات اليهود، تحول الهولوكوست –وهي جريمة بشعة وقذرة وتعبر عن أدنى مراتب الانحطاط الإنساني– إلى صناعة قذرة تبرر كل الجرائم اللاإنسانية والعنصرية التي تقوم بها إسرائيل.

وسجل إسرائيل من المذابح والجرائم ضد الشعب الفلسطيني طويل ومتخم من كفر قاسم إلى دير ياسين، ومن قبية إلى نابلس ومن الخليل إلى جنين ومن غزة إلى رفح أخيرا، كذلك فإن وقائع دفن الأسرى المصريين أحياء في حرب 1967، في سيناء أو إسقاط الطائرات المدنية أو اختطاف العلماء العرب وقتلهم كما حدث مع عالم الذرة المصري يحيي المشد، الذي كان يعمل في البرنامج النووي العراقي.

ولكن مشكلة هذا السجل هي أنه قد جرى التعتيم عليه بمهارة من قبل أجهزة الإعلام والدعاية الغربية والأمريكية المنحازة انحيازا أعمى لإسرائيل.

وهي نفسها الأجهزة التي أبقت الهولوكوست حيا حتى الآن في الضمير العالمي.

بالإضافة إلى عجز الإعلام والدبلوماسية العربية عن استثمار هذا السجل وتقديمه للعالم بكل ما فيه من وقائع بشعة، وهي المهمة العاجلة التي تنتظر كل المؤسسات الإعلامية والدبلوماسية العربية في المرحلة المقبلة، وفي سياق دبلوماسية جديدة تستخدم كل أوراق القوة المتاحة ومن ضمنها هذا الغضب الأوروبي ضد إسرائيل، والذي جعل كل دول مجلس الأمن بما فيها أمريكا تصوّت لصالح إلزام كل الأطراف بما فيها إسرائيل بتنفيذ خريطة الطريق التي تقضي بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

ووصلت أزمة الثقة بين أوروبا وإسرائيل مستوى جديدا حين انتقلت من الشعوب التي قالت في الاستطلاع إنها تمثل الخطر الأكبر والأول على السلام العالمي إلى الساسة، فقد أصدر الاتحاد الأوروبي قبل أيام بيانا أدان فيه جدار الفصل العنصري، لأن المسار الذي يسلكه الجدار يعرض المفاوضات المستقبلية للخطر، ويجعل قيام الدولتين صعب التحقيق من الناحية المادية، وأشار البيان إلى العواقب السلبية التي يعانيها السكان على جميع الصُّعد الاقتصادية والاجتماعية، وأعرب عن فزعه إزاء إعلان إسرائيل الأراضي الممتدة بين الجدار والخط الأخضر مناطق عسكرية.

كذلك رفض بيان الاتحاد الحظر الذي تفرضه إسرائيل على ممثلي الاتحاد الذين يلتقون رئيس السلطة الفلسطينية لأن عرفات هو رئيس منتخب.

وكانت حكومة إسرائيل قد فرضت مقاطعة المبعوث الأوروبي لعملية السلام، مارك أوتي، لأنه اجتمع مع الرئيس ياسر عرفات الشهر الماضي.

وقال خافير سولانا، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي ومسئول السياسة الخارجية: "يعود القرار للاتحاد وحده حول هوية محاوريه، والموقف الذي اتخذته إسرائيل ضد باتي يمكن أن يتكرر معي أو مع فرانكو مراتيني –وزير الخارجية الإيطالي رئيس المجلس الوزاري الأوروبي– أو مع كريس باتن في حال قرر أحدنا عقد لقاء مع الرئيس ياسر عرفات".

وإذا كانت بلجيكا وإسرائيل قد تصالحتا بعد عامين من العلاقات الباردة فإن هذا الصلح لا يمحو من ذاكرة الأوروبيين وقائع هذين العامين بعد أن قضت محكمة بلجيكية أنها سوف

تنظر قضية أقيمت أمامها بشأن مسئولية شارون كمجرم حرب عن مذبحة صبرا وشاتيلا في بيروت سنة 1982، وتزايد في الآونة الأخيرة انكشاف الأدوار التخريبية للاقتصاد الروسي التي يقوم بها بعض رجال الأعمال الصهاينة في ارتباط بالمافيا مثل خوردوفسكي الذي القي القبض عليه في الأسبوع الماضي في موسكو تمهيدا لمحاكمته، وقال خوردوفسكي أيضا: إن هذا عمل معاد للسامية وعبر الرأي العام الروسي عن غضب عميق من النفوذ الصهيوني.

وفي ألمانيا انفجرت للعام الثاني على التوالي قضايا تتعلق برأي بعض نواب البوندستاج "البرلمان الألماني" في ممارسات يهودية، فقد جري طرد النائب مارتن هوهمان من صفوف الحزب الديمقراطي المسيحي المعارض، لأنه أدلى بتصريح قال فيه: إن اليهود شعب شارك في أعمال الإجرام أثناء الثورة البلشفية في روسيا وقوبل قرار طرد النائب باحتجاجات غاضبة من جانب أنصاره وجاء في رسالة لأحدهم إن هوهمان لم يتحدث إلا بما تفكر فيه غالبية السكان.

وقبل عامين كان النائب يورجن موليمان، من الحزب الديمقراطي الليبرالي، قد انتقد بشدة الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وتعرض أيضا للطرد من الحزب ثم انتحر أو جرى اغتياله بعد ذلك كما تردد الشائعات.

ويرى بعض المعلقين أن ما يشهده المجتمع الألماني هو عملية تحول في اتجاه التخلص من عقدة الذنب نحو اليهود.

وقبل أيام قامت المناضلة التقدمية جريتا ديوسنبرج، زوجة الحاكم السابق للبنك الأوربي، في فرانكفورت، وهي هولندية، بكتابة عريضة ضد الاحتلال الإسرائيلي وضد جدار الفصل العنصري الذي يلتهم الأرض الفلسطينية، وذلك بعد انتخابها رئيسة لجمعية أهلية فليتوقف الاحتلال، وجمعت ستة آلاف توقيع، وعندما سألها صحفي كم توقيعا تتصور هي أنها يمكن أن تجمعها؟ فردت قائلة : ستة ملايين.

ورقم الستة ملايين له دلالات سياسية وثقافية عميقة ومثيرة للجدل يفهمها المواطن الأوروبي على نحو خاص، فهو يشير إلى ستة ملايين يهودي كانوا -كما يقال- ضحايا المحرقة النازية الهولوكوست، ولعلنا نتذكر في هذا الصدد محاكمة المفكر الفرنسي -روجيه جارودي- قبل سنوات بسبب كتابة "الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية"، والذي شكك

فيه في صحة رقم الستة ملايين رغم أنه أردف هذا التشكك بتأكيده في أكثر من موضع من الكتاب أنه يدين المحرقة حتى لو كان الضحايا بضع عشرات أو حتى فردا واحدا، لأنه يجل الإنسان كإنسان، وحوكم جارودي بتهمة معاداة السامية و لم يجد ناشرا لكتابه واضطر إلى نشره في دار صغيرة جدا ثم على نفقته الخاصة.

وبطبيعة الحال قامت قائمة الجالية اليهودية في هولندا ضد "جريتا" و لم تقعد احتجاجا على هذا الغمز، ومما زاد الطين بلة تصريح آخر أدلت به جريتا وقالت فيه : إن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية هو أسوأ من الاحتلال النازي لهولندا.

وعبرت جريتا علنا عن ألمها العميق حين استمعت إلى شهادات فتيات من مخيم جنين للاجئين الذي ارتكبت فيه إسرائيل مذبحة بشعة في عام 2002، وكانت جريتا قد رفعت علم فلسطين قبل عامين على شرفة منزلها في العاصمة الهولندية، واستخدمت جواز سفرها الدبلوماسي لزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة والالتقاء بالرئيس ياسر عرفات، وهو ما أثار ضدها عاصفة من الاحتجاج.

كذلك تظاهر عشرة آلاف مواطن إيطالي في العاصمة روما للتنديد بجدار الفصل العنصري في السابع من نوفمبر الجاري، وكان شعارهم "لا لجدار الفصل العنصري في فلسطين"، بينما انضم عدد من النشطاء الأجانب الذين توافدوا على الأراضي الفلسطينية لإعلان تضامنهم مع النضال الشعبي ضد جدار الفصل العنصري إلى مظاهرة في مدينة جنين، وقاموا بإحداث ثغرة في الجدار وحطموا إحدي بواباته قبل أن تتمكن الشرطة الإسرائيلية من تفريقهم.

أما الحكومة الإسرائيلية التي سارعت إلى رفع تهمة معاداة السامية المعتادة في وجه الجمهور الأوروبي، وحيث وجه إعلامها حملات سب وقذف ضد الجميع، فإنها عادت في مبادرة سريعة وحاولت التخفيف من آثار هذه النتائج المحرجة باعتبار أنها لا تمثل إلا عددا محدودا من الناس، ولا تمثل الرأي العام بكل قطاعاته، وقد استغلت هذه الإستراتيجية الإسرائيلية الجهود التي بذلتها بعض الدوائر الأوروبية المتنفذة لإسدال ستار كثيف من النسيان والتجاهل على نتائج الاستطلاع وحتى لا تشكل نتائجه المحرجة تحولا جذريا حقا في موقف الشعوب الأوروبية من إسرائيل ودورها في تهديد السلام العالمي، وتقوم هذه الدوائر الأوربية بمهمتها الصعبة تلك تحت ضغط اللوبي الصهيوني ذي الأذرع المتعددة والعلاقات والمصالح المتشعبة في المجتمعات الأوروبية، وحيث تلعب رؤوس الأموال اليهودية أدوارا حاكمة.

أما الضجة المثارة عقب نشر نتائج الاستطلاع من جانب بعض الدوائر في الاتحاد الأوروبي، فتعبر عن مستوى من النفاق السياسي الذي وصلت إليه السلطات الحاكمة هناك، ودرجة تغلغل الخوف لدى المسئولين من الإرهاب الدعائي الصهيوني، كما يقول الدكتور السيد عليوة، أستاذ العلوم السياسية في جامعة حلوان بمصر.

ويضيف الباحث: "لكن الحقيقة التي تظل ثابتة هي؛ بزوغ تحوّل ما في الموقف الشعبي الأوروبي تجاه إسرائيل التي خرجت تاريخيا من عباءة أوروبا وليس من عباءة أمريكا، ويمكن فهم ذلك كنتائج للسياسة القمعية الإسرائيلية ذات الطابع العنصري، ورد الفعل المتمثل في المقاومة الفلسطينية الضارية للاحتلال الإسرائيلي، والتي أحدثت صدعا في العلاقات بين رئيس الأركان الإسرائيلي والحكومة".

ولهذا الموقف الجديد من إسرائيل تاريخ طويل وقديم أخذت أوروبا تستوعبه أخيرا بشكل علني، وهي تعبر عن نفسها في نتائج الاستطلاع وحتى في مواقف بعض الساسة، وكان الرأي العام الأوروبي قد تعرض لصدمة عنيفة جراء الفظائع التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في مخيم جنين قبل عام وبعض العام وكانت إسرائيل قد أمعنت في تحديها للرأي العام العالمي كله حين رفضت استقبال لجنة تقصي الحقائق التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة للتحقيق في مجزرة جنين وحينها قال عضو مجلس العموم البريطاني جيرالد كوجمان وهو يهودي: إن شارون مجرم حرب، وأنه لوث نجمة داود بما سفكه من دماء الفلسطينيين، وكتبت الصحفية جانين دوجوفيلان في التايمز البريطانية قائلة: إن ما رأته في جنين يفوق كثيرا ما حدث في البوسنة والهرسك وكوسوفا وصرحت رئيسة منظمة العفو الدولية حينذاك بأنه كلما مر يوم جديد أصبح عمل لجنة تقصي الحقائق أكثر صعوبة، إذ يجري طمس الحقائق المخيفة.

وقال تيري تيد لارسن، الوسيط الأوروبي للشرق الأوسط، وصديق إسرائيل الحميم: "إن ما حدث في جنين هو كارثة إنسانية بشعة وأن هذه التجربة التي رآها هي من أكثر التجارب إيلاما في حياته، وهي تشكل فصلا مخزيا في تاريخ إسرائيل، إذ إن منع الإسرائيليين فرق الإنقاذ من الدخول إلى المخيم لأحد عشر يوما يدل على انعدام الأخلاق ولا يمكن تبريره أو التسامح معه".

وأخذت هذه الوقائع وما حدث قبلها وما حدث بعدها تتراكم في الوجدان الأوروبي

الذي كان مثقلا بالشعور بالذنب تجاه اليهود بسبب عمليات الإبادة التي تعرضوا لها على أيدي النازي، وأخذ الناس يكتشفون أن إسرائيل تمارس فظائع أكثر وحشية من تلك التي تعرض لها اليهود فثاروا وأخذوا ينفضون عنهم الإحساس بالذنب ويعبرون بشكل ايجابي عن رفضهم.

وعلي العرب أن يطرقوا الحديد وهو ساخن سواء في ذلك منظمات المجتمع المدني أو الحكومات وأجهزة الإعلام الرسمية

سحب نوبل من بيريز

يشكل قرار مؤسسة جائزة نوبل بسحب جائزة السلام التي كانت قد منحتها قبل سنوات "لشيمون بيريز" وزير خارجية إسرائيل والتي تقاسمها حينذاك مع كل من رئيس الوزراء الراحل إسحق رابين والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات يشكل خطوة نوعية كبيرة على طريق نضج حركة عالمية مناهضة للعنصرية الإسرائيلية، وواعية بحقيقة الاحتلال وضرورة إنهائه والالتزام بمقررات الشرعية الدولية التي تنص على انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران يونيه 1967، وعلي أن القدس الشرقية منطقة محتلة وحق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة.

ويعزز من هذا التوجه ما أبداه الاتحاد الأوروبي في الأيام الأخيرة من عزم على فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على إسرائيل، وما لم تعرقل الولايات المتحدة هذا التوجه فإنه سوف يشكل في حال انتصاره نقلة نوعية جديدة في الموقف الأوروبي تتواكب مع مؤشرات هنا وهناك على الصعيد العالمي تقول لنا بكل وضوح إن بوادر حركة عالمية لمناهضة العنصرية الإسرائيلية تنضج على غرار ما كان قد حدث أثناء احتدام كفاح شعب جنوب أفريقيا ضد العنصرية البيضاء في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وصولا إلى الانتصار وسقوط النظام العنصري وتولي نيلسون مانديلا رئاسة جنوب أفريقيا بعد سجن دام ما يقرب من ثلاثين عاما.

كذلك تعيد هذه الحركة إلى الأذهان ما يمكن أن نسميه دون مبالغة بانتفاضة الشعب الأمريكي في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي ضد الحرب في فيتنام، وشجب القصف الأمريكي المتواصل للبلد الصغير البعيد عشرات الآلاف من الكيلومترات عن واشنطن، وحين كانت همجية الإمبريالية الأمريكية التي استخدمت الأسلحة المحرمة دوليا ضد شعب من الفلاحين الفقراء هي عنصر التأجيج القوي لحركة الشعب الأمريكي التي نجحت جنبا

إلى جنب نضال الشعب الفيتنامي في هزيمة الحملة الأمريكية عليه وخروج الجيش الأمريكي مدحورا، وليست مقارنة همجية إسرائيل الآن بالهمجية الأمريكية حينذاك من قبيل المبالغة، وهذا التشابه هو عنصر واحد من عناصر كثيرة تجمع بين أمريكا وإسرائيل.

ومن قبل هذا التاريخ بما يزيد على عقد من الزمان تكونت حركتان مشهودا لهما في تاريخ النضال ضد الاستعمار نشأتا أيضا في قلب الوحش الاستعماري، هما حركة المثقفين الأوروبيين- والفرنسيين على نحو خاص ضد الجيش الفرنسي في مواجهته لجبهة التحرير الوطني الجزائري محاولا قمع نزعة التحرر والاستقلال لدى هذا الشعب العربي، الذي ذاق الأمرين من الممارسات الوحشية لكل من الجيش الفرنسي والمستوطنين الذين كانوا مثلهم مثل المستوطنين الإسرائيليين الآن يعتبرون الجزائر جزءا من فرنسا وقد تملكوا فيها المزارع والثروات وأفقروا أهلها تماما كما يفعل المستوطنون الإسرائيليون في فلسطين.

قاد المفكر والمثقف الوجودي "جان بول سارتر" حركة المثقفين الفرنسين أنذاك ضد حكومته، وأخذ يفضح في كل المحافل ممارساتها العنصرية الاستعمارية، وتشكل ما يمكن أن تسميه بالجبهة الثقافية- السياسية الواسعة ضد الحرب، ومن أجل حق الشعب الجزائري في الاستقلال والسيادة، وهو ما حدث بعد ذلك رغم عدم التكافؤ بين قوة الدولة الاستعمارية الفرنسية وبين حركة تحرير الشعب الجزائري التي انخرطت فيها كل الفئات والطبقات، ولابد من التنويه هنا أن الاتحاد السوفيتي حينذاك لم يكن يؤيد الثورة الجزائرية، وأن الدعم الذي تلقته هذه الثورة كان عربيا خالصا، وهي حقيقة أسوقها لهؤلاء الذين يعتبرون أن خللا فادحا في موازين القوة بيننا وبين العدوالصهيوني قد نشأ نتيجة لغياب الاتحاد السوفيتي، وهو قول يعفي الحكام العرب -في نظر القائلين بذلك- من المسئولية.

أعود إلى مساندة بعض المثقفين الفرنسيين وقطاع من الرأي العام الفرنسي للثورة الجزائرية وأقول: إنها ألهمت مثقفين آخرين في بقاع نائية من العالم للانخراط في صفوف هذه الثورة ضد الاستعمار الفرنسي، ولعل أبرز هؤلاء المثقفين أن يكون المفكر والمناضل الطبيب المارتينيكي "فرانز فانون" الذي التحق بصفوف الثورة الجزائرية وكافح مع مجاهديها، وكتب من واقع خبرته هناك كتابه الباقي "معذبو الأرض" الذي لا يزال يلهم الآلاف المؤلفة من المناضلين ضد الهيمنة الاستعمارية في كثير من أنحاء العالم حتى وهي تتخذ صورا جديدة.

أما الحركة الثانية التي تكونت أيضا في الغرب لمناصرة بلد من بلدان العالم الثالث فكانت

حركة دعم مصر، بعد أن أعلن "جمال عبد الناصر" تأميم قناة السويس عام 1956، وقامت الدول الاستعمارية، مالكة شركة قناة السويس في ذلك الحين، بتجميد أرصدة مصر في الخارج تمهيدا لشن العدوان الثلاثي عليها والذي شاركت فيه كل من إنجلترا وفرنسا وإسرائيل.

شهدت إنجلترا وفرنسا نضالا في أوساط بعض المثقفين والسياسيين لمساندة حق مصر في استعادة ثرواتها المنهوبة، وخرجت مظاهرات في العواصم الاستعمارية تندد بالعدوان عليها، شارك فيها مثقفون بارزون.

وفي أيامنا هذه تتنامى حركة التضامن مع شعب فلسطين التي بلغت ذروة غير مسبوقة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لمناهضة العنصرية في "دربان" بجنوب أفريقيا خاصة في أوساط المؤتمر الشعبي الذي شاركت فيه آلاف من المنظمات الأهلية، وأصدر وثيقة دامغة ضد الصهيونية التي ساوى بينها وبين العنصرية، وأدانت الوثيقة ممارسات إسرائيل باعتبارها ممارسات فصل عنصري على غرار ذلك الذي كان قائما في جنوب أفريقيا، وكات نسبة كبيرة من هذه المنظمات الأهلية قادمة من بلدان أوروبا والأمريكتين.

وفي كل المنتديات العالمية لمناهضة العولمة، كانت فلسطين حاضرة، وبلغ هذا الحضور ذروة له غير مسبوقة في مظاهرات "جنوا" بإيطاليا في مايو من العام الماضي التي رفعت أعلام فلسطين وشعاراتها وأدانت إسرائيل ادانة دامغة، كذلك كانت الحال في المنتدى الاجتماعي الثاني في مدينة "بورتو اليجري" البرازيلية حيث تحول المنتدى إلى ساحة لمحاكمة جرائم إسرائيل وكشف الترابط العضوي بينها وبين الإمبريالية الأمريكية.

وقد شهدنا في الأيام الأخيرة كيف نظم الأوروبيون مسيرات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونام بعض المتظاهرين في شوارع المدن الفلسطينية في مواجهة الجرافات والدبابات، وقام وفد من كبار الكتّاب بزيارة مدينة "رام الله" وهي تحت الحصار والتقوا "بعرفات" المحاصر بدوره في مكتبه، بينما توافد نشطاء حقوق الإنسان ومنظمات السلام والبيئة ومناهضة العنصرية على المدينة، وقرر بعضهم أن يلازم الرئيس الفلسطيني معلنا عزمه على الصمود حتى النهاية ليلقى نفس المصير الذي تعده إسرائيل للرئيس "عرفات".

و لم تنشأ هذه الحركة في أوروبا وأمريكا من الفراغ، فإضافة إلى الوحشية الصهيونية التي زكمت رائحة جرائمها الأنوف، كانت ولا تزال هناك هذه الشبكة الهائلة من العلاقات التي

نسجها سياسيون وحقوقيون فلسطينيون نساء ورجالا مع المنظمات الأهلية على الصعيد العالمي، بل إنهم وثقوا علاقاتهم أيضا مع الدوائر السياسية في الغرب حتى إنه كان بوسع المناضل الفلسطيني د. مصطفي البرغوثي أن يتصل في ذروة المحنة بوزيرة خارجية السويد التي اتصلت بدورها بالاتحاد الأوروبي، ومن يدري ربما تكون المعلومات التي وفرها لها "مصطفي البرغوثي" هي الأساس الذي بنت عليه لجنة جائزة نوبل قرارها بسحب جائزة السلام من "شيمون بيريز" لأنه لم يبادر بالاستقالة من منصبه كوزير للخارجية في حكومة الجزار "شارون".

ما أريد أن أستخلصه من هذا السجل الكبير لشرفاء أوروبا وأمريكا من سياسيين ومثقفين هو؛ أن أوروبا لم تكن أبدا شيئا واحدا، ولا كان الغرب أبدا كلا متجانسا مصمتا ومغلقا على موقف واحد، وقد اصطفت شعوبه كما يصور البعض الأمر– خلف السياسة الاستعمارية، بل لقد وجد في أمريكا ذاتها بعد الأحداث الرهيبة في الحادي عشر من سبتبمر من وقف بشجاعة ضدا لحرب في أفغانستان، ولعل أبرز مثال على ذلك الكاتب والمفكر "نعوم تشومسكي" الذي واصل العمل ليل نهار كاتبا المقالات والكتب، مدليا بالأحاديث ليفند الأهداف الأمريكية الحقيقية من الحملة على الشعب الفقير في أفغانستان، ونشأت حول "تشومسكي" وفي كل الدوائر التقدمية واليسارية حركة تناهض الحرب رفعت شعار المحراث لا البندقية والتنمية لا الحرب واستئصال الفقر لا استئصال الفقراء.

حدث ذلك كله رغم أن حالة الهستيريا والابتزاز التي وصلت إلى حد اتهام مناهضي الحرب ضد أفغانستان بالخيانة الوطنية كانت ولا تزال حركة عاتية تغذيها الإدارة الأمريكية اليمينية وشركات السلاح والبترول التي تستند إليها تلك الإدارة التي لم تتورع عن شن حملة مكارثية جديدة تتخذ هذه المرة طابعا عسكريا وإن كانت موجهة في بداياتها الأولى ضد المقيمين على أرض أمريكا من العرب والمسلمين، رغم أنهم يحملون جنسية البلاد، لكنها إذا تفاقمت ولم تردعها الحركة التقدمية في دفاعها المستميت عن الحريات فسوف تطول الجميع ولن تستثني أحدا.

الغرب غربان مثلما أن الشرق شرقان، وأن كل أمة في هذا العالم هي أمتان: واحدة تنتمي وتستفيد من المصالح المهيمنة والأخرى تتضرر سواء على المدى القريب أو البعيد من وطأة هذه المصالح، واحدة هي جزء عضوي من الأغنياء والأقوياء في هذا العالم الذي تقوده الدول

الاستعمارية الكبرى، وأخرى- حتى وإن لم تدرك ذلك- هي جزء من الفقراء والضعفاء وهم بالمليارات، وقد لخصت مظاهرات جنوا في العام الماضي هذه الحقيقة حين رفعت شعارا في مواجهة اجتماع رؤساء الدول الغنية يقول:

أنتم الثماني الكبار ونحن ستة مليارات.

قد يكون في هذا التبسيط للمسألة خلل، فليست الأمور واضحة دائما بهذه الصورة بل إن مسار التاريخ والصراع بين المصالح ينطوي على تعرجات ومناطق غموض وحالات مد وجزر، بل وأحيانا وكثيرا ما ينحاز الذين تتضرر أوضاعهم ومصالحهم لهؤلاء الذين يستغلونهم، لأن للاستغلال فنونه وطرق إغراء وقدراته الفائقة وإعلامه الجبار، لكن هذه الخطوة العامة تنطبق في خاتمة المطاف على كل المجتمعات بهذه الدرجة من الوضوح أو تلك، فماذا تعني هذه الحقيقة بالنسبة لنضال الشعوب العربية من أجل تحرير فلسطين، لا بل من أجل تحرير نفسها من قبضة الهيمنة والتبعية للدول الرأسمالية الكبرى وشركاتها المتعددة الجنسية وعمليات الاستغلال الكثيف التي تقوم بها في بلدان العالم الثالث بالتعاون مع الطبقات المستفيدة من هذه الوضعية المزرية في تلك البلدان.

إنها تعني ببساطة ضرورة استيعاب حقيقة أن الطابع العالمي المتزايد للتحرر يحتاج إلى رؤية ثاقبة لخريطة القوى التقدمية في العالم التي بادرت بمساندة حقوقنا حتى دون أن نكون نحن حاضرين بما يكفي، بل واتخذت مواقف لم نكن نتوقعها وهو ما يؤكد حقيقة، وجود شمال في الجنوب وجنوب في الشمال كما يقول "تشومسكي".

وبقي أن علينا أن نحضر بما يكفي ويزيد، وأن نستخدم على أفضل نحو كل إمكانات الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية وأن تقوم شراكة بين منظماتنا رمنظمات الغرب المتقدمة ليكون كفاحنا من أجل فلسطين ومن أجل حقوقنا كافة جزءا عضويا من هذه الحركة العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية، هذه العولمة التي تساند المشروع الصهيوني، لا فحسب بحكم نفوذ رؤوس الأموال اليهودية وإنما أيضا بحكم الدور الذي تقوم به الدولة العبرية في منطقتنا لحراسة المصالح البترولية فيها وتحويلها إلى مجموعة من القواعد العسكرية الأمريكية وعرقلة حركتها من أجل التحرر والسيطرة على مصيرها وتحقيق وحدتها القومية وتنمية نفسها.*

إن ما بين حركة التحرر والتقدم العربي من وشائج مع هذا الذي ينمو في الغرب من معاداة للعنصرية الصهيونية والرأسمالية الوحشية هو أقوى وأعمق كثيرا من وشائجها مع تلك القوى المحلية التي يستند إليها موضوعيا مشروع الصهيونية والرأسمالية الوحشية، وتحتاج هذه الوشائج إلى أن تزداد توثقا حتى يكون سحب جائزة نوبل للسلام من "شيمون بيريز" بداية لحقبة نوعية جديدة نخطو فيها بقوة لا على طريق تحرير فلسطين فحسب، وإنما لتحرير أوطاننا أيضا من التبعية واستعادة ثرواتها والسيطرة على مصائرنا ومقدراتنا وتحقيق وحدتنا القومية بالتدريج.

كوبنهاجن .. السلام غير الكلام

رغم البدء الفعلي لإجازات الأعياد في القاهرة حيث أوشك شهر رمضان الكريم على الانتهاء وبدأ الكثيرون إجازاتهم مبكرا، فقد صدر سيل من البيانات التي تستنكر مؤتمر "كوبنهاجن" الذي شارك فيه بصورة إيجابية مثقفون ورجال أعمال مصريون مع إسرائيليين وفلسطينيين وأردنيين مستهدفين، إنشاء ما يسمى بالتحالف الشعبي من أجل السلام، وأصدروا بيانا ينقل رسالتهم تلك إلى العا لم، وتفاوضوا مع مثقفين مصريين من كل الاتجاهات ليلتحقوا بهم "لكن غالبيتهم رفضت".

وكان رد الفعل المصري الرافض أقوى كثيرا جدا من تصوراتهم وتخطيطهم، بل إن رد الفعل هذا قد أدى إلى إنعاش العمل المنظم ضد كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني وجعل النقابات والاتحادات والروابط، والأحزاب تتحرك حركة قوية لتؤكد مجددا ما هو ثابت من مواقفها ضد أي شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل وبعضها يربط بين هذا الموقف وبين الجلاء عن الأراضي العربية المحتلة بعد هزيمة يونيو 1967، دون قيد أو شرط، والبعض الآخر يرفض التطبيع من حيث المبدأ لأن إسرائيل هي كيان عدواني استعماري استيطاني دخيل، ولابد أن يرحل عن المنطقة كما رحل من قبل المستوطنون الفرنسيون في الجزائر، أو يعيش فيها بشروطها ووفق مصالحها كما عاش المستوطنون البيض في جنوب أفريقيا في ظل حكم الأغلبية السوداء.

الخليل... كوبنهاجن

وقد توافق صدور بيان كوبنهاجن مع عقد اتفاق الخليل بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة "بنيامين نتنياهو" فارتبط كل منهما بالآخر ليس بسبب التوقيت فقط، وإنما لأسباب موضوعية أخرى كثيرة على رأسها؛ أنهما معا نتاج ميزان القوى المختل بين العرب وإسرائيل،

وأنهما أيضا تنازلان جديدان يقدمهما العرب في سياق هذا الاختلال مع عدم وجود أفق مفتوح لإصلاحه على الجبهةالعربية بينما تستقوي الجبهة الإسرائيلية بأمريكا.

فماذا يقول إعلان كوبنهاجن الذي أثار الزوبعة التي منحت لأسبوع ما قبل العيد مباشرة طابعا سياسيا غاضبا.

يقول الإعلان:

"إن الصلات بين الشعوب أمر حيوي لنجاح جهود السلام في المنطقة، وما لم تقف قاعدة شعبية وراء عملية السلام فإنها ستراجع".

ويبدو التعبير في ظاهره موضوعيا بل محايد، ولا يستطيع أحد من دعاة السلام أن يعترض عليه، ولكن التحليل العميق لهذه الفقرة في ضوء الواقع سوف يبين مجموعة من الحقائق التي تكشف ما تنطوي عليه من ألاعيب أيديولوجية ومغالطات عملية تصادم الواقع الفعلي.

أول الأعيب هي إطلاق وصف السلام على التسوية الجارية الآن والتي يدفع بها الليكود دفعا في اتجاه سياساته التي تقول بالسلام في مقابل السلام بديلا عن السلام في مقابل الأرض.

وصحيح أن العرب ينادون بالسلام وهم منخرطون في التسوية السياسية، ولكن للسلام شروط رئيسية أصبحت من كثرة التكرار محفوظة، أولها: الجلاء غير المشروط عن كل الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين والمبعدين.

شـرعيــة وبـلطـجة

وتتأسس الشروط العربية كلها على قرارات الأمم المتحدة التي ضربت إسرائيل بها عرض الحائط بطريقة بلطجية استنادا إلى أمريكا، حليفها القوي والقطب الوحيد الذي يهيمن الآن على العالم بعد انهيار القطب الآخر الاشتراكي.

وهكذا اختزل البيان السلام العادل والدائم والشامل الذي ينادي به العرب إلى التسوية

السياسية المجحفة التي تدور وقائعها الآن بعد أن وقعت مصر اتفاقيات كامب دافيد والصلح المنفرد مع الحكومة الإسرائيلية قبل تسعة عشر عاما، ثم جاءت اتفاقيات أوسلو ووادي عربة لتتدنى حتى بالشروط المتدنية أصلا.

أما المغالطة العملية التي تبرز أظهر ما يكون في هذه الفقرة فهي؛ التأكيد على الصلات بين الشعوب "لنجاح جهود السلام في المنطقة"، وهي مغالطة فاضحة جدا لأن الشعوب العربية التي كانت حكوماتها قد جردتها من كل أسلحتها لمواجهة العدوان عليها صهيونيا كان أو محليا كانت قد ابتكرت هذه الصيغة العبقرية في المقاومة : ألا وهي مقاطعة العدو الصهيوني مقاطعة شاملة، وعزله عزلة محكمة في قلب البلدان العربية التي فتحت له الحكومات فيها الأبواب. ويعرف الجميع شكوى سفراء إسرائيل المتعاقبة في مصر من العزلة والغربة في القاهرة وإطلاقهم وصف السلام البارد على العلاقة مع مصر، رغم مضي ما يقرب من عشرين عاما على إقامة العلاقات بين البلدين وتبادل السفراء ونشاط التجارة وتدفق السياح الإسرائيليين على مصر، وإنشاء إسرائيل لمركز اكاديمي في قلب القاهرة، ويكفي أن نذكر أن إسرائيل فشلت حتى الآن في المشاركة في معرض القاهرة الدولي للكتاب.

بل إن المثقفين المصريين والعرب عامة نجحوا إلى حد كبير في عزل هؤلاء الذين بادروا إلى زيارة إسرائيل وهم قلة، وحكاية "علي سالم" وكتابه "رحلة لإسرائيل" وما جري له في أوساط المثقفين المصريين بعد زيارته جعلت منه عبرة.

وقد حرص قطاع لا يستهان به من المثقفين المصريين على توضيح حقيقة أنه يدافع حقا عن السلام ولا ينفخ في أبواق الحرب، لكن السلام الذي يدافع عنه هو السلام المشرف الذي بصون الحقوق،المشروعة للعرب في أراضيهم وحقهم في تقرير المصير وتحرير إرادتهم والتحكم في مياههم وثرواتهم. وما يقوله العرب عن حقوقهم ليس مجرد وجهة نظر كما يقول مدّعو الحياد، ولكنه الحقيقة التي يؤكدها التاريخ والجغرافيا والحضارة.

وعندما قامت المناقشة الحامية أثناء ندوة عن السوق الشرق أوسطية بين دعاة التطبيع المصريين الذين يرون أن هناك إمكانية للتعاون مع قوى السلام في إسرائيل حتى تكون المساندة العربية لهم عنصر دعم في موقفهم ضد اليمين والقوى الفاشية الصاعدة هناك من جهة، وبين القائلين بضرورة استمرار المقاطعة على كل الجبهات من جهة أخري، طلب هؤلاء الآخرون

إلى دعاة التعامل مع أنصار السلام أن يطلبوا منهم – أي من أنصار السلام هؤلاء – أن يحددوا موقفا واضحا من التسلح النووي الإسرائيلي والدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية وحق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم، وكلها مطالب عادلة أقرتها الشرعية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة، وقامت كما سبقت الإشارة على حقائق التاريخ والجغرافيا والحضارة.

ووجد دعاة التطبيع أنفسهم أمام مطالب مشروعة وعادلة ومستحيلة في نفس الوقت، لأن دعاة السلام في إسرائيل لا يستطيعون ببساطة أن يقفوا في وجه المد اليميني المتصاعد، ويطرحوا مثل هذه الشعارات التي ستضعهم في خانة الخيانة الوطنية، ومن جهة أخرى فإن برنامج جماعة السلام الآن وهي الأعلي صوتا في مساندة التسوية القائمة بين السلطة الفلسطينية واسرائيل على أساس اتفاقيات أوسلو، تؤسس برنامجها على إعطاء حق تقرير المصير للسكان الفلسطينيين دون البت في مصير الأرض التي يعيشون عليها.

التغيير بالقوة

خلاصة الأمر، أن تغيير الرأي العام الإسرائيلي مرهون لا بالتنازلات العربية ولا بالكلام المعسول وإنما بالقوة العربية أساسا بشكل واقعي دون تعال عنصري أو غرور قومي. والميل إلى اليمين الذي انعكس واضحا في الانتخابات الإسرائيلية هو شيء طبيعي، لا فحسب لأن هناك اتجاها يمينيا عالميا قويا، وإنما أيضا لأن تكوين الأيديولوجية الصهيونية هو بطبيعته تكوين يميني متعصب فاشي ودموي ينهض على الشعور بالتفوق على كل الآخرين، وعلي ما يسمى بالحق الإلهي في أرض فلسطين، وحتى لا نقع في خطأ المبالغة في تقييم الفروق بين حزبي الليكود والعمل اللذين يختلفان في الدرجة وليس في الجوهر فكل منهما تجل للمشروع الصهيوني، أحدهما –أي الليكود– يغالي في تعبيره، والآخر –أي العمل– يضع قناعا عصريا يساريا في بعض الأحيان، فعلينا أن نعي هذه الحقائق جيدا.

أما السبب الرئيسي في هذه الانعطافة الشاملة إلى اليمين في اتجاه الرأي العام الاسرائيلي الذي يدعونا دعاة التطبيع لمخاطبته والتعامل معه لاستمالته، فهو الشعور بالقوة وما ضمنته لهم أمريكا من تفوق عسكري سواء في الأسلحة التقليدية أو الأسلحة النووية على العرب مجتمعين.

وقد شهدت التجربة الواقعية بعد حرب 1973م، التي انتصر فيها العرب تغييرا حادا في أوساط الرأي العام الإسرائيلي يدعو إلى السلام والتفاهم مع العرب، وازداد هذا الاتجاه بروزا بعد تصاعد انتفاضة الحجارة التي كانت إبداعا شعبيا انخرط فيه الفلسطينيون جميعا، واستطاعوا بعملهم السلمي المقاوم أن يحصلوا على تأييد أوسع القطاعات في كل أرجاء العالم.

إذا كانت الدعوة لمؤتمر مدريد نتيجة مباشرة لحرب الخليج ومشاركة العرب فيها مع قوات التحالف الدولي ضد العراق، فإنها كات من جهة أخرى وفي العمق اعترافا بالأثر الخطير الذي تركته الانتفاضة الفلسطينية لا فحسب على ثقة الشعب في نفسه وقدراته، وإنما أيضا على الرأي العام العالمي الذي أخذ يتبين عبر صور المواجهة اليومية بين الأطفال وقوات الاحتلال أين الحق وأين الباطل ومن هو الضحية ومن هو الجلاد، خاصة بعد أن نشرت منظمات حقوق الإنسان النزيهة والتي لم تقع تحت قبضة الهيمنة الصهيونية الأمريكية، حقيقة عمليات كسر عظام الأطفال حتى لا يقذفوا جنود الاحتلال بالحجارة، وكان مهندسها "المرحوم" إسحق رابين الذي اغتاله متطرف أشد منه عنجهية وصهيونية ثم بكاه بعض الزعماء العرب بدموع حارة!!

تزييف القاعدة

تقول مقدمة اعلان كوبنهاجن أيضا إنه ما لم تقف قاعدة شعبية وراء عملية السلام فإنها ستتراجع.

وكان الرد الغاضب من كل النقابات والروابط والاتحادات والأحزاب الإعلان لأصحاب كوبنهاجن أنهم لم يفوّضوا أحدا منهم لكي يتحدث باسمهم، وأن الجهات المفوضة للتحدث باسم القاعدة الشعبية هي تحديد النقابات والأحزاب والجمعيات، وليس بعض الأشخاص الذين ينتحلون لأنفسهم تفويضا لا يعرف أحد من أين جاءوا به لينشئوا قاعدة شعبية لتسوية سياسية مذلة يسمونها سلاما إذ يقول البيان أيضا:

"إن التوصل إلى السلام بين الشعبين –الإسرائيلي والفلسطيني– سيحل المشكلة المركبة في قلب الصراع العربي– الاسرائيلي، وتدعو الحكومات المعنية لأن تعمل بقوة وسرعة على التطبيق الكامل للاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية بنصها وروحها".

ولم تصدر أي إشارة في البيان إلى التسليح النووي الإسرائيلي ولا عن ضرورة الجلاء عن الأراضي المحتلة أو عدم شرعية الاستيطان، وأصبح البيان كأنه بيان عربي لإثبات حسن النوايا الذي يعني التراجع عن التمسك بالحق لليكود الذي شارك مندوبوه في أعمال كوبنهاجن بقوة من أجل ما يسمى بالتحالف الدولي من اجل السلام العربي الإسرائيلي وفي صيغة أخرى بالتحالف الشعبي العربي الإسرائيلي.

وكان طبيعيا أن ينوه أحد الوزراء الإسرائيليين "بالإنجاز الذي حققه المثقفون العرب والإسرائيليون". فقد كان المثقفون العرب ولا يزالون يشكلون جدارا صلبا ضد التغلغل الصهيوني إلى الوجدان العربي، فإذا كانت الشعوب قد فشلت في منع توقيع الاتفاقيات وإبرام المعاهدات فإنها وبقيادة مثقفيها لم توقع صك الاستسلام للعدوان بأن تقول له إنك على حق لأننا مهزومون "لأن الإقرار للعدو الغاصب بأنه على حق هو عين الهزيمة، فالهزيمة العسكرية يمكن مداواتها بتعديل الميزان، والهزيمة الاقتصادية يمكن معالجتها برفع الإنتاجية ووضع الخطط والمشاريع وفتح الأسواق العربية على بعضها البعض، ولكن هزيمة الروح هي القاضية وهي البلاء بلا دواء، حيث يسلم صاحب الحق لجلاده ومغتصب أرضه بأنه على حق" وهو ما يسميه مفكرون بأنه "صهينة" المنطقة العربية، وقد سبق للعرب خاصة هؤلاء الذين يعيشون في ظل حكومات وقعت اتفاقيات مع العدو الصهيوني أن أفشلوا مشروعات كثيرة لنزع هوية المنطقة وقتل جذورها الثقافية العربية الإسلامية ذات الروافد العديدة القبطية والفرعونية والسومرية واليهودية من أجل هيمنة شيء غائم اسمه الشرق الأوسط تكون لإسرائيل فيه القيادة والصدارة وتسوده الثقافة الصهيونية.

وسوف يلقى دعاة كوبنهاجن وبيانها نفس المصير، لأن جبهة الثقافة في مصر أعمق وأوسع وأشد تماسكا من الألاعيب الأيديولوجية والواقعية التي لعبوها مستخدمين سحر هذه الكلمة الذي لا يستطيع أحد – إلا إذا كان وحشا– أن يفلت منه وهي السلام.

وعلي حد تعبير الشاعر أحمد فؤاد نجم، الذي غنّاه فنان الشعب الراحل الشيخ إمام عيسى.

زوّقوكي الناس يا دنيا
بالكلام عن السلام
والكلام غير الحقيقة
والعمل غيرالكلام

الفصل الخامس

الصهيونية بعد مائة عام

الصهيونية بعد مائة عام

احتفلت الحركة الصهيونية في التاسع والعشرين من أغسطس الماضي في "بازل" بسويسرا بمرور مائة عام على تأسيسها في هذه المدينة الأوروبية على يد الصحفي والسياسي "تيودور هرتزل" في نهاية القرن التاسع عشر.

قال هرتزل في بيان تأسيس الحركة: إن الدولة اليهودية نشأت الآن وسوف تكون حقيقة واقعة بعد خمسين عاما، وفعلا وبعد خمسين عاما –وكان "هرتزل" كان عرافا– نشأت دولة إسرائيل كوطن قومي لليهود، وتعاونت كل الدول الاستعمارية في إنشائها وتقديم العون لها في كل مراحل إقامتها، من إنشاء المستوطنات إلى إبادة وتهجير سكان فلسطين من العرب فيما سمي بسياسة الترانسفير، أي الترحيل الجماعي إلى الاعتراف بالدولة الجديدة في الأمم المتحدة.

كذلك تحتفل إسرائيل بعد شهور بذكرى نصف قرن على إنشائها ثم تحولها إلى حقيقة من حقائق المعادلة الجغرافية والسياسية في قلب الوطن العربي الذي شقته الدولة العبرية إلى نصفين تفصل هي بينهما، وهي تلعب حتى قبل نشأتها الدور الذي أهلتها له الدول الاستعمارية منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى: ألا وهو الحيلولة دون قيام دولة عربية موحدة من المحيط إلى الخليج وحماية مصالح المستعمرين في المنطقة سواء كانوا إنجليز أم فرنسيين أم أمريكيين.

والحق أن إسرائيل لعبت دورها بمهارة كوفئت عليها بالسماح لها دون كل دول المنطقة بامتلاك مائتي رأس نووية دون رقابة أو تفتيش من المنظمة الدولية المعنية بمراقبة انتشار الأسلحة النووية، وقد رفضت إسرائيل التوقيع على الاتفاقية الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن الاتفاق الإستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية الذي يضمن

لها تفوقا في الأسلحة التقليدية على كل العرب مجتمعين. وجاء احتفالها بمرور قرن على نشوء الحركة الصهيونية، ونصف قرن على نشوئها كدولة يهودية وهي تحتل أراضي من دولتين عربيتين، بالإضافة إلى احتلالها كل فلسطين، وذلك بعد أن عقدت ثلاث اتفاقيات تباعا مع كل من مصر وفلسطين والأردن، تأسست جميعها بدرجات متفاوتة على الانتقاص من سيادة هذه البلدان بصورة فادحة، بدءا من نزع سلاح شبه جزيرة سيناء وصولا إلى إعادة الانتشار في المدن الفلسطينية والإبقاء على المستوطنات مرورا بسرقة مياه الأردن في اتفاقيات وادي عربة.

وكان أهم مكسب حصلت عليه إسرائيل في هذه الاتفاقيات جميعا هي؛ أنها جزأت القضية العربية باتفاقيات منفردة، نهضت على مبدأ أساسي هو عدم الاعتراف بوجود ما يسمى قومية عربية مع فرض هيمنة دولة قومية ملفقة هي القومية اليهودية وبعدها أصبحت إسرائيل قوة إمبريالية محلية تسندها على النطاق العالمي الإمبريالية المهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية جنبا إلى جنب رءوس الأموال اليهودية مع الضعف والتفكك العربيين.

أساطير وحقائق

اعتمدت إسرائيل على ثلاثة عوامل رئيسية إذا ما وضعنا المساندة الاستعمارية لها جانبا، العامل الأول هو الأسطورة والعامل الثاني هو المال، والعامل الثالث هو الدعاية والإعلام، وتعاملت الحركة الصهيونية النشيطة مع هذه العوامل الثلاثة بمهارة فائقة فتفاعلوا معا ليصنعوا صورة لإسرائيل الديمقراطية؛ واحة الحرية والتقدم والحضارة في الشرق الأوسط التي يحيط بها العرب المتخلفون الهمج غير المتحضرين الذين يسعون لإلقائها في البحر، وكما قال "إيهود باراك" وزير خارجية إسرائيل الأسبق، ومدبر عملية اغتيال الشهيد أبو جهاد "خليل الوزير" في تونس عام 1988، والزعيم الحالي لحزب العمل الذي يراهن عليه بعض العرب المتعلقين بالأوهام – قال:

"إن إسرائيل هي فيلا جميلة في وسط الأحراش".

وهكذا لم تكن الأسطورة الدينية هي الأسطورة الوحيدة التي استندت إليها الدولة العبرية بادعاء أن اليهود هم شعب الله المختار الموعود بأرض فلسطين التي كان قد طرد منها وعاش

منفيا وبعيدا عنها في الشتات لألفي عام، وها هو يعود إليها ظافرا، بل نشأت أسطورة جديدة بعد قيام الدولة عن الواحة الديمقراطية التي تحمي قيم الحضارة ضد قيم القرون الوسطي.

اليـد الإلهيـة

وفي قراءة نقدية لخطاب إسحق شامير، رئيس وزراء إسرائيل الراحل، أمام مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991، يكتب الباحث الدكتور "سيد القمني":

"والمدقق في الخطاب يمكنه أن يلحظه وهو يتحرك على عدة محاور تم ربطها ببعضها في منظومة شديدة الجودة، ثم تركيبها معا بتقنية ومهارة عاليتين، فكان المحور الأساسي للحركة جيئة وذهابا، ومركز الحركة هو؛ الاستجابة النفسية للجماهير، فقدم افتراضه المسبق لهذه الجماهير بأنه يخاطب كل واحد منهم كشخص متحضر بلغ من الحضارة قمتها".

ثم يركز شامير بعد ذلك – "علي الجانب الحقوقي، وهو لا شك أهم أعمدة التعامل بين المتحضرين، ويتم فيه تأكيد الحقوق التاريخية الثابتة لليهود في أرض فلسطين منذ آلاف السنين، وهنا يتداخل المحور الثالث على نفس الميكانيك، لينقل الأمر الحقوقي المسلم به حضاريا إلى اليد الإلهية، منتقلا بذلك إلى المحور الديني، فتلك الحقوق قرارات إلهية، وهبة سماوية، واختيار أحكم الحاكمين الذي فضلهم على العالمين! وهو القرار الذي يؤمن به إلى جانب اليهود العالم المسيحي الغربي كله".

ويصل "شامير" بعد ذلك إلى العنصر المحوري في الأسطورة الإسرائيلية المعاصرة، فإسرائيل التي كان شعبها ضحية للاضطهاد والمطاردة في كل بلدان العالم، أصبحت بحكم اختيار الرب لهذا الشعب قادرة على هزيمة أعدائها المتوحشين البربر في كل مرة يحاربونها، وولدت أسطورة جيش الدفاع الذي لا يهزم.

وفي هذا الجانب من الأسطورة:

"يبدو فيها شعب إسرائيل بطلا للخير يدافع عن وجوده وسط غابة من البشر مما يستدعي مشاعر الاشمئزاز من العرب الذين يستأسدون على الدولة الوديعة".

ويضيف الباحث:

"وقد عمد الخطاب، بذكاء إلى استحضار مشاعر أخرى تمتزج مع مشاعر الاشمئزاز عندما ذكر أن كل عدوان عربي على إسرائيل تم دحره".

ويصل الخطاب إلى ذروته باستدعاء المذابح التي ارتكبتها النازية ضد اليهود حين حشدتهم في المعسكرات وأحرقتهم في أفران الغاز.

ولأن الأسطورة تخص شعبا مميزا كان طيلة تاريخه ضحية لظلم الآخرين، فإنه لا الخطاب ولا الدعاية الصهيونية كلها تذكر أبدا حقيقة أن الاضهطاد النازي قد انصب على ملايين أخرى من غير اليهود يفوق عددهم كثيرا عدد الضحايا من اليهود.

وساند المال اليهودي بكل قوته عملية تعليب وتسويق هذه الأسطورة عبر الدعاية والإعلام وتواصلت هذه العملية على امتداد العقود الخمسة منذ نشأت الدولة العبرية على أرض فلسطين، ليشاهد العالم مئات الأفلام والبرامج التليفزيونية والروايات والقصص والأشعار مفعمة بالعاطفة القوية التي تفتح القلوب لأسطورة الشعب المعذب العائد بعد شتات إلى وطنه.

ولسنا في حاجة للقول إن المساندة المالية غير المحدودة لاسرائيل لم تأت فقط من الرأسمالية اليهودية وانما جاءت من كل القوى الإمبريالية بلا استثناء وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الآن، والأدهى والأمر أن بعض رؤوس الأموال النفطية العربية قد دخلت في مشروعات مشتركة مع رأس المال اليهودي النشيط، وهي تعرف جيدا أن جزءا كبيرا منه يصب في عملية تقوية الدولة العبرية.

التفجر الذاتي

ورغم أن الحركة الصهيوينة قد حققت حتى الآن أهم أهدافها فإن واقعا جديدا نشأ بقانونه الخاص الذي يهدد الفكرة الصهيونية المركزية التي تحولت الديانة بمقتضاها إلى قومية، وتبرز يوما بعد يوم حقيقة أنها ملفقة ومتناقضة وتحمل في داخلها بذور تفجرها الذاتي.

فهناك توتر عظيم قائم على خلفية صراع طبقي بين اليهود الشرقيين (السفارديم)،

والغربيين (الأشكيناز)، وبين هؤلاء وأولئك من جهة واليهود القادمين من الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا من جهة أخري، وبينهم وبين الأقلية العربية التي تنمو بسرعة من جهة ثالثة، ورغم أنها أي الأقلية العربية تتعرض للحصار والتمييز فإن صوتها أصبح مسموعا، إذ تمثل عشرين في المائة من السكان، ويعيش مليون مواطن في إسرائيل تحت خط الفقر بينهم بطبيعية الحال اليهود العرب وغالبية يهود الفلاشا السود القادمين من اثيوبيا الذين ينفي وجودهم كل الخرافة الصهيونية عن النقاء العرقي المزعوم للشعب المختار وينهض شاهدا على زيفها.

ويعاني المجتمع الاسرائيلي لكل هذه الأسباب وغيرها من أزمة عميقة تنعكس بشكل سافر في "حدة الاستقطاب وتصاعد الصراع بين المتدينين والعلمانيين على هوية الدولة والتي وصلت (خاصة إثر اغتيال "إسحق رابين") على يد متهوس ديني اتهمه وفق فتاوي بعض كبار الحاخامات، بأنه خائن وكافر، إلى حد جعل اصطلاح الحرب الأهلية بين الدينيين والعلمانيين شائع الاستعمال في اجهزة الإعلام الاسرائيلية والأجنبية، وفي تحليلات علماء الاجتماع والسياسة في إسرائيل منذ ذلك الحدث.." كما يسجل الباحث في الشئون العبرية د. رشاد الشامي في كتابه الجديد "إشكالية الهوية في اسرائيل" ويطرح الشامي السؤال التالي:

"ما التداعيات المحتملة لازدياد حدة الاستقطاب بين الدينيين والعلمانيين في اسرائيل، وهل يمكن أن يقود هذا إلى نشوب حرب أهلية بينهما في المستقبل؟

ويستكشف الباحث ردود الدوائر السياسية والثقافية الإسرائيلية على هذا السؤال الجوهري فيرصد إقرارهم جميعا بأن هناك "توترا فعليا قائما بين المعسكرين، وصفه البعض بأنه حرب ثقافية والبعض الآخر بأنه "غريزة فرض المواقف بالقوة" وفريق ثالث بأنه "مزق مريع ورهيب"، وفريق رابع بأنه "توتر رهيب"، ووصل به فريق إلى حد أنه "ستكون هناك حرب حقيقية" وكان البعض متفائلا فأعرب عن أمله في "أن ينتصر الفهم الواعي" أو أبدى الرغبة في تحاشي الحرب "لأن المنتصر سيكون العرب".

وفي دراسة أجراها الباحث الإسرائيلي "آرنون سوفير" بعنوان : "من شعار دونم وراء دونم إلى مبدأ الأرض مقابل السلام" يشير إلى التبدل العميق الذي حدث لمفهوم أرض إسرائيل

التوراتية كما عرفها الصهاينة المؤسسون باعتبارها أرضا مقدسة لا يجوز أن يعيش عليها إلا اليهود، ورصد نشوء، ما تخوف منه ألا وهو :

"سلوك ووعي جديدين في صفوف الحركة الصهيونية تحت تأثير الفي عام من التشرد والشتات – على حد قوله– كمؤشر لانعدام الإحساس بالانتماء إلى قومية معينة، وتاليا فقدان الارتباط بالأرض، خصوصا أن الأرض نفسها تحولت إلى مادة تفاوضية لدى الطرف الإسرائيلي، يتعاطى معها كأنها "مادة صالحة للمتاجرة بها، وبضاعة تنتقل من تاجر لآخر".

وكما يقول الكاتب "معتصم حمادة" الذي لخص بحث "سوفير" في جريدة الحياة اللندنية، فإن الباحث الإسرائيلي: "يبدي امتعاضه من كل الدعوات الإسرائيلية للتمسك بالأرض في الضفة والقطاع والجولان لدوافع أمنية بحتة، ويرى في مثل هذا الموقف خللا أيديولوجيا لأنه ينكر الارتباط بالأرض لدوافع قومية".

ويعتبر "سوفير" أن تسرب مثل هذه الأفكار إلى صفوف الإسرائيليين سيقود لاحقا إلى تزايد "تفهم اليهود لتطلعات الجانب الآخر، أي الجانب الفلسطيني، وقد يتطور هذا التفهم إلى بناء جبهة عربية إسرائيلية معادية للاستيطان وللمستوطن اليهودي، وهو أمر يهدد بالقضاء على واحد من أهم مكونات الفكر الصهيوني كما صاغه مؤسسو الحركة الأوائل".

فإذا ما أضفنا إلى هذه الظواهر التي يرصدها الباحثون على المستويات الفكرية والسياسية والاجتماعية ما يقوله "معتصم حمادة" من أنه؛ "نظرا لما يبدو جليًا: من المشاعر القومية في صفوف الفلسطينيين العرب في إسرائيل لا نبالغ في القول إذا ما توقعنا أن يلعب المجتمع الفلسطيني في إسرائيل في السنوات اللاحقة دورا مهما في الموازين السياسية في المنطقة".

وهو التوقع الذي يؤكده كتاب الدكتور رشاد الشامي السابق الإشارة إليه، إذا ما أضفنا كل ذلك سنجد أنفسنا بالفعل أمام واقع يختلف كثيرا عمّا كان يرمي إليه المؤسسون.

فمما سبق يتبين أن الحركة الصهيونية خسرت بعض ركائزها الفكرية والسياسية في الحركة الواقعية للمشروع الذي ساندته الامبريالية العالمية بكل قوتها، بل إن الأسطورة أخذت تتراجع أمام حيوية الشعب الفلسطيني الذي دخل التاريخ العالمي الحديث من أوسع أبوابه عبر الانتفاضة ليصنع أسطورته المضادة، يوجه ويوقظ ضمير العالم، كذلك لعبت جرأة بعض

المفكرين الغربيين من أمثال "روجيه جارودي" "الفرنسي و"ناعوم تشومسكي" اليهودي الأمريكي، دورا في تحطيم الأسطورة الصهيونية وكشف زيفها.

فإذا ما كانت الأسطورة قد تقوضت بصورة أو بأخرى فإن الدولة باقية تسندها بقوة إمكانات المال والإعلام والدعاية والضعف العربي مجتمعين في ظل هيمنة القطب الأمريكي على مقدرات العالم ولو مؤقتا.

إسرائيل: الهزيمة تطرق الأبواب

لم يخسر الفلسطينيون وحدهم منذ اندلاع انتفاضة الاستقلال في سبتمبر الماضي (عام 2000) بل خسر الإسرائيليون أيضا، رغم أن خسائر الأخيرين لا تقارن بما دفعه الفلسطينيون من أرواح بشرية، إذ إن معدل الخسائر البشرية هو ثمانية فلسطينيين لكل إسرائيلي واحد، إلا أن خسائر إسرائيل هي أكثر مما تحتمل بالنسبة لتركيبتها وعقيدتها العنصرية، وهي لذلك ربما كانت أكثر إيلاما، ولو نجح الفلسطينيون بدعم عربي إسلامي في التمكن من زيادة خسائر العدو، أو حتى إبقائها عند هذا المعدل لابد أن الموقف الإسرائيلي سوف يتغير في مواجهة هذا الواقع الجديد وستكون حكومة "شارون" الائتلافية عرضة للانهيار.

في مطلع شهر مايو الماضي قدمت نشرة "الفورين أفيرز ريبورت" تفاصيل عن خطة شارون لإعادة احتلال عدد من مدن الضفة الغربية التي كان الفلسطينيون قد استلموها طبقا لاتفاقيات أوسلو، وكانت الخطة تمهيدا للقضاء المبرم على السلطة الفلسطينية مشابهة لخطة "أورانيم" الكبيرة التي صممت لاجتياح لبنان عام 1982.

وقدرت المجلة أن خسائر الفلسطينيين البشرية طبقا لهذه الخطة سوف تكون ألف قتيل مقابل مائة قتيل إسرائيلي، ومع ذلك فإن حكومة "شارون" وبعد ثلاثة أشهر من إفشاء سر هذه الخطة، ومن معرفة الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكل من الفلسطينيين والعرب بها تبدو عاجزة عن تنفيذها لا فحسب لأن "أورانيم" الأصلية قد فشلت واضطر الجيش الإسرائيلي للانسحاب من لبنان مهزوما وبعد خسائر فادحة.

بل إن الخطة الأصلية جرت خلفها ذيولا غير مستحبة تلوث الصورة التي حاولت إسرائيل أن تقدم بها نفسها للعالم، إذ تجري محاكمة "شارون" في بلجيكا بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية لدوره في مذابح "صبرا وشاتيلا" ولكن يعود هذا العجز عن تنفيذ "أورانيم"

الجديدة أيضا إلى حقيقة أن خسائر إسرائيل منذ اندلاع انتفاضة الاستقلال الفلسطينية في تزايد مستمر.

فقد ألحقت الانتفاضة الفلسطينية خسائر جمة بالاقتصاد الإسرائيلي سواء في الإنتاج أو التصدير أو السياحة، وذكرت نتائج استطلاع للرأي أجرته المفوضية الأوروبية بين رجال الأعمال الإسرائيليين في القطاع الخاص، أن أكثر من 58.5 % من هؤلاء مقتنعون تماما بأن أوضاع الاقتصاد الإسرائيلي هي في أسوأ حالاتها الآن، بينما قرر 48 % من العاملين في هذا القطاع أن الاقتصاد هو في وضع سيئ جدا قياسا على مستوى أجورهم ومعيشتهم وشعورهم بعدم الاستقرار.

وعلي ما يبدو فإن حكومة شارون ماضية بدلا من تنفيذ "أورانيم" الجديدة في تنفيذ خطة أخرى أسمتها بالاغتيال الهادئ الذي يستهدف نشطاء الانتفاضة وقادتها، ومع ذلك فهي لا تزال عاجزة عن طمأنة مواطنيها الذين يتوقعون الانفجارات في كل مكان وهم مصابون بالذعر.

وحين وقع انفجار في "سوبر ماركت" أسفل بناية سوق تجاري ضخم وسط مدينة القدس على أثر سقوط الشهداء الستة في مخيم القارعة، جنوب محافظة جنين بقذائف دبابات إسرائيل، غطتها طائرات الهيلوكبتر زعمت الشرطة الإسرائيلية أن الانفجار في "السوبر ماركت" لم يؤد إلى سقوط ضحايا ولكن سادت حالة من الهلع والذعر في المنطقة، وهرعت قوات الشرطة ووحدات إزالة المتفجرات إلى البناية التي تم اخلاؤها بالكامل وتفتيش محلاتها كافة بحثا عن متفجرات أخري.

وكان معهد الأبحاث للمعلومات في إسرائيل قد نشر استطلاعا للرأي قبل أسبوعين ذكر فيه 41 % من الإسرائيليين المعتادين على التسوق من المحلات التجارية الكبري أنهم توقفوا تماما عن التوجه إليها لخوفهم من العمليات الاستشهادية الفلسطينية وتدهور الوضع الأمني في البلاد.

وعقب الهجوم الذي قام به مسلح فلسطيني على جنود أمام وزارة الدفاع وجرح أحد عشر منهم غطت سماء "تل أبيب" طائرات الهيلوكبتر، وسيطر على الجنود فزع شامل توقعا لحدوث هجوم آخر، وظلت عمليات البحث عن شركاء لمنفذ العملية مستمرة لفترة طويلة،

بينما عززت إسرائيل إجراءاتها الأمنية في وسط البلاد توقعا لحدوث هجمات استشها دية، وتم حشد جنود من الجيش وأفراد من الشرطة ومتطوعين وأخذت دوريات منتظمة تسير في المدن الإسرائيلية وتقوم بتفتيش الأفراد والسيارات التي يرون أنها مشبوهة.

وذكرت صحيفة "صنداي تايمز" الإنجليزية أن مشاعر الخوف بل الفزع تزايدت داخل إسرائيل بعد أن أعلنت نساء فلسطينيات انضمامهن للكتائب التي تعد نفسها للاستشهاد استجابة للفتاوى الدينية ودفاعا عن الوطن.

أما محاولة اغتيال مروان البرغوثي فقد أثارت موجة من الخوف داخل إسرائيل انتظارا للانتقام الذي لا يعرف أحد متى وأين سوف يقع.

ولما كانت خطة المائة يوم التي وضعها شارون لقمع الانتفاضة، وانتخبه الإسرائيليون على أساس منها قد فشلت بدورها فإن أصواتا– ولو قليلة لكن دالة– داخل المؤسسة الإسرائيلية أخذت ترتفع مطالبة بإعادة النظر في المسار كله.
يقول اللواء يعقوب أور، منسق النشاطات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة: "لابد أن المستقبل سيشهد تعاونا إسرائيليا – فلسطينيا مثلما كان في الماضي، ويجب من أجل ذلك تجديد الاتصالات مع الفلسطينيين ونبذ فكرة الهجوم العام عليهم والتي يتبناها كثير من القادة في هيئة الأركان"، وهو يرى أن تنفيذ مثل هذه الخطة وزيادة الضغط الاقتصادي على الفلسطينيين سوف ترتد جميعا إلى نحر إسرائيل خسائر ومخاوف وعدم استقرار.

ويؤكد "أور" أنه "إذا لم يكن للشعب الفلسطيني ما يخسره فنحن الإسرائيليين لدينا ما نخسره، فبدلا من أن يتوجه الفلسطينيون إلى العمل الذي خسروه فعلا بالإغلاق سيعملون على إعداد القنابل والعبوات الناسفة ونصب كمائن وإطلاق النار وسيفجرون أنفسهم في تل أبيب".

ويضيف؛ أور لنتذكر جيدا أن مصادر المياه للفلسطينيين والإسرائيليين مشتركة إلى حد بعيد، والبعوض الذي يتكاثر في أحواض المياه في طولكرم يشكل إزعاجا في عمق إسرائيل ومياهها".

وقد طال هذا الخلل أهم المؤسسات الأمنية، إذ أعلن بنيامين بن اليعازر، وزير الدفاع

الإسرائيلي، صراحة أنه لا يوجد حل عسكري للصراع الدائر الآن بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وقد تسربت إلى الصحافة الإسرائيلية وثيقة سرية كتبتها وزارة الخارجية الإسرائيلية تدعو إلى تسليم الفلسطينيين مساحات من الأراضي من أجل دفع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات للتحول عن ما وصفته بطريق العنف والقبول بالعودة إلى مائدة المفاوضات، ولم تشترط الوثيقة التي أعدها قسم الاستخبارات في الوزارة إنهاء العنف قبل الدخول في مفاوضات السلام، مثلما يطالب شارون، وقالت صحيفة هاآرتس الإسرائيلية إن الوثيقة تقترح "نقلا سخيا" لمساحات من الأرض الفلسطينية.

وكنت في مقال سابق على هذه الصفحة قد رصدت عملية تآكل الاستيطان الإسرائيلي، وهي ظاهرة آخذه في التزايد، وفي استطلاع أخير للرأي قال ستة من كل عشرة إسرائيليين إنهم يفضلون تجميد الاستيطان مقابل وقف إطلاق النار.

فأين هذا يا ترى من التزام شارون بالصهيونية الأصولية والتي ترى أن الاستيطان هو مشروع إسرائيل الوطني، وهو قوتها الحيوية الدافعة ومستقبلها، كما أن الاستيطان هو الأساس المركزي لقانون العودة الإسرائيلي الذي يعطي الحق لأي يهودي في العالم أن يأتي إلى إسرائيل ويتمتع بحقوق المواطنة فيها لا فحسب في المناطق التي اغتصبتها سنة 1948، وإنما أيضا في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ورغم ضعف الموقف العربي عامة فقد تعرضت إسرائيل أخيرا إلى ضغط عربي قوي إثر اجتماع مكتب المقاطعة في دمشق الذي كانت اجتماعاته قد توقفت منذ عام 1993، وشاركت أربع عشرة دولة عربية في الاجتماع الذي أصدر توصيات لحماية الأسواق العربية من تسرب البضائع الإسرائيلية ومكافحة تسربها من بعض المنافذ، وبموافقة مجلس الجامعة على هذه القرارات سوف تصبح ملزمة للجميع سواء تلك الدول التي شاركت في الاجتماع أو التي غابت عنه.

ودعا البيان الختامي إلى إعادة تفعيل دور اللجان الاقتصادية المشتركة الموجودة في الخارج وتنشيطها في كشف إعادة تصدير البضائع الإسرائيلية إلى الوطن العربي، ودعا أيضا إلى تطبيق قرار الجامعة العربية الذي نص على تشكيل فريق من الفنيين في جميع الدول الأعضاء

بالجامعة لدراسة المقترحات في إطار المكتب السياسي للمقاطعة، وإلي الاتصال بالشركات المدرجة على القائمة السوداء والعاملة في بعض الدول العربية ومطالبتها بتسوية أوضاعها وفقا للقواعد المقررة.

وإذا ما التزمت الدول بهذه القرارات وتابعت الجامعة العربية تنفيذها في ظل قيادة عمرو موسي الديناميكية وضغط الحركة الشعبية العربية لمساندة الانتفاضة، سوف تتكبد إسرائيل خسائر مادية كبيرة، إذ من المعروف أن المقاطعة الاقتصادية العربية الشاملة لإسرائيل قد كبدتها منذ نشأتها حتى الآن سبعة وثمانين مليار دولار طبقا للإحصاءات الإسرائيلية.

وعلي الصعيد العالمي أخذت إسرائيل أيضا تتعرض للخسائر، إذ قررت المفوضية الأوروبية في بروكسل في شهر يوليو الماضي إحالة موضوع البضائع المنتجة في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية إلى لجنة خاصة، لبحث ما إذا كانت هذه المنتجات سوف تتمتع بالميزة التفضيلية التي تتيحها اتفاقية الشراكة الأوربية الإسرائيلية، وذلك إعمالا لموقف الاتحاد الأوروبي الرافض لإعطاء هذه الميزة نظرا لأن هذه البضائع تنتج في الأراضي المحتلة.

وفي حال الرفض شبه المؤكد حتى الآن للاتحاد الأوروبي لقبول هذه المنتجات سوف تجد إسرائيل نفسها أمام أحد احتمالين إما البحث عن أسواق جديدة أو عرض هذه المنتجات في السوق المحلي الراكد أصلا، وخسارة عوائد التصدير لدى بيعها للاتحاد الأوروبي بالأسعار العالمية.

وكانت شركات الطيران السويسرية قد قررت إيقاف رحلاتها إلى إسرائيل لأسباب أمنية.

وقالت صحيفة "معاريف": إن شبح الخوف من تسيير الرحلات الجوية من وإلي إسرائيل أخذ يسيطر على شركات الطيران العالمية مرة أخري، بعد أن كانت الحكومة الإسرائيلية قد طمأنت هذه الشركات بدعوى أنها اتخذت إجراءات أمنية كافية لتأمين الطيران، وهو ما عادت الحكومة الإسرائيلية وأكدته قبل شهر دون جدوى.

وبالإضافة إلى إجراءات محاكمة شارون كمجرم حرب في بلجيكا والاتجاه القوي لإدانة إسرائيل في مؤتمر الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية المزمع عقده في نهاية أغسطس الجاري في

"دربان" بجنوب أفريقيا رغم الإشكاليات التي تحيط بانعقاد هذا المؤتمر وموقف أمريكا منه، فقد قامت خمس منظمات حقوقية عالمية بمطالبة حكومة "الدانمرك" قبل أسابيع برفض قبول أوراق اعتماد السفير الإسرائيلي الجديد لديها كارمي جيلون الذي كان رئيسا سابقا للمخابرات الإسرائيلية، لأن لدى هذه المنظمات التي تناضل ضد التعذيب وثائق تؤكد مشاركة جيلون في تعذيب الفلسطينيين، بل إنه هو نفسه كان قد أقر أنه أعطى أوامر لأفراد من المخابرات باستخدام التعذيب، وطالبت المنظمات الحكومة الدانمركية بملاحقة جيلون "قضائيا بدلا من اعتماده سفيرا.

خلاصة الأمر، أن إسرائيل ذلك الطفل المدلل للولايات المتحدة الأمريكية أعتى قوة إمبريالية في العالم تواجه متاعب جدية متزايدة على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية لا بسبب الانتفاضة فحسب وإنما أيضا بسبب الاحتلال والتاريخ الأسود لدولة تقدم نفسها للعالم كضحية للمحرقة النازية، فإذا بها هي نفسها تمارس ما هو أبشع من الأساليب النازية ويفتضح أمرها، ولكن المهم هوأن يتمكن الفلسطينيون من الصمود ومواصلة الانتفاضة.

"إيباك" والعرب الأمريكيون

للمرة الثانية خلال أقل من عام يلتقي وفد من النساء المصريات بالأمين العام للجامعة العربية ويقدمن له قائمة مطالب تخص الوضع العربي بعد أن تظاهرن أمام الجامعة باعتبارها بيت العرب ورمز وحدتهم والإطار الجامع لرؤسائهم وحكوماتهم والذي تتطلع إليه الشعوب كبداية للتنسيق ثم الوحدة.

كانت المرة الأولي في أبريل 1996، إثر ضرب إسرائيل لـ "قانا" واستشهاد عشرات اللبنانيين وجرح المئات وتشريدهم وتدمير البنية الأساسية للعاصمة وما حولها.

أما المرة الثانية، فكانت في نهاية مارس 1997، بعد أن نزلت الجرافات الإسرائيلية إلى جبل "أبوغنيم" في القدس الشرقية لتعد الأرض لبناء مستوطنة جديدة خرقا لكل الاتفاقيات التي لم يرض عنها العرب أصلا، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد ضمنتها بعد لقاءات "أوسلو" بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

طالبت النساء في كل مرة بالحد الأدنى من التنسيق العربي، ودعون للتهديد باتفاقية الدفاع العربي المشترك، وطالبن بعقد قمة عربية طارئة مرة من أجل لبنان، وأخرى من أجل القدس، وكان من حسن المصادفات أن انعقدت القمة العربية فعلا في القاهرة في يونيه 1996، بعد صعود "نتنياهو" إلى السلطة في إسرائيل، واتخذت قرارات بالغة الأهمية لا تزال كل المنظمات الشعبية والرسمية العربية تطالب بوضعها موضع التطبيق، ثم انعقد مجلس الجامعة العربية بعدما يقرب من عام ليوصي بتفعيل المقاطعة ضد إسرائيل تنفيذا لمقررات القمة.

المهاجـرون

وكانت أي رؤية عقلانية للوضع العربي ولا تزال تدفع في اتجاه المصالحة العربية والتنسيق الكامل كحد أدني للعمل العربي المشترك في مواجهة التهديد الإسرائيلي المسنود بأمريكا دون أي شروط.

وفي محاولة لاستكشاف كل الإمكانات العربية المتاحة، سأل وفد النساء الأمين العام للجامعة العربية عن الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعة ومؤسساتها لتنشيط العمل المشترك في أوساط المهاجرين العرب خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حتى يكون بوسعهم أن يكونوا جماعة ضغط قوية تحسب السياسة الأمريكية حسابها تماما كما تفعل مع اللوبي الصهيوني الذي يتزايد نفوذه يوما بعد يوم في رسم السياسة الأمريكية إزاء العرب والصراع العربي الصهيوني على نحو خاص، وفي اتجاه الانحياز المطلق لإسرائيل ضد العرب، وهو ما بان سافرا في "الفيتو" الأمريكي الذي منع إدانة إسرائيل من قبل مجلس الأمن عندما قررت الاستيطان في القدس الشرقية.

إيبـاك

ورغم الجهود العربية الجزئية هنا وهناك من أجل إنشاء حركة مؤسسية في أوساط المهاجرين العرب في أمريكا فإنه مازالت هناك صعاب كثيرة تقف بينها وبين الوصول إلى مستوى الأداء العالي الذي بلغته "إيباك" أو "لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية"، وهي اللجنة ذات النفوذ الواسع في الأوساط السياسية الأمريكية "والتي تكاد تسيطر على الكونجرس في كل ما يتعلق بإسرائيل، كما يسجل الكاتب "حسن منيمنة" في جريدة الحياة، ويضيف "تستخدم مجموعة من وسائل الترغيب والترهيب، بدءا بتمويل الحملات الانتخابية عبر توجيه منظومة لجان الشئون العامة التابعة لها في مختلف الولايات، إلى تقديم التبرعات السياسية للنواب الذين يرغبون بتجديد نياباتهم مرورا بالتهديد بدعم خصومهم في الانتخابات وصولا إلى التلويح بالتشهير وأخطر تهم التشهير تهمة العداء للسامية، وعبر المتابعة الحثيثة للأصوات التي يدلي بها كل نائب في أي شأن يطول إسرائيل تضمن "إيباك" ولاء شبه مطلق".

مرتكزات

وإذا ما حللنا آلية العمل تلك، سوف نتبين أنها تقوم على عدة مرتكزات: المال والمصلحة والإعلام ثم التهديد المبطن أو السافر لكل من يمكن أن تسول له نفسه أو يدفع به ضميره اليقظ إلى انتقاد ممارسات إسرائيل.

والسؤال الآن هو؛ هل يملك العرب سواء هؤلاء الذين يعيشون في المهجر– وأمريكا الشمالية على نحو خاص بعض هذه المقومات أو كلها، والأهم من هذا كله هل يملكون وعيا جماعيا بالخطر على المستقبل العربي الذي يشكله اللوبي الإسرائيلي، وتمثل "إيباك" أهم منظماته؟ يأتي الرد على السؤال الأولي بالإيجاب في الجزء الرئيسي منه ألا وهو المال والمصالح، خاصة إذا ما حسبنا المال العربي الذي يعمل في البنوك الأمريكية أو للعرب الآخرين خاصة من دول النفط، ذلك أن الودائع العربية في البنوك الأمريكية قد بلغت رقما فلكيا يقترب– إن لم يكن قد تجاوز فعلا خمسمائة مليار دولار، (كتب هذا المقال عام 1998)(*) ولابد أن التشغيل أو ما يسميه الاقتصاديون بتدوير رأس المال الضخم هذا يرتب مصالح هائلة لقاعدة ضخمة من الأمريكيين من كل الطبقات، وبخاصة في أوساط النخبة السياسية والاقتصادية، أي أن يوسع رأس المال هذا أن يلعب دورا محوريا يغير أشياء كثيرة لو وجهته خطة شاملة تستهدف استخدام ثقله في الصراع العربي– الإسرائيلي لصالح الحق العربي.

ويولد هذا السؤال أسئلة أخرى أهمها: هل يسيطر العرب حقا على هذه الأموال التي هي ودائعهم وعائد نفطهم أم أنها قد أصبحت تأييدا لتأمين حكم البعض على حد قول أحد الطلاب الخليجيين لباحثة مصرية في باريس سألته هذا السؤال.

فرد:

– إن هذه الأموال هي بوليصة تأمين على الحياة للنظم العربية وليست أموالا عربية نحن أحرار في استخدامها، فضلا عن أن من يحق له استخدامها ليس الشعوب العربية التي لا تملك من أمرها شيئا، بل النظم والحكومات التي لا يملك بعضها من أمره شيئا ايضا وإن

(*) سوف يلاحظ القارئ تضاربا في أرقام الأموال العربية المودعة في البنوك الغربية؛ وينشأ هذا التضارب من اختلاف المصادر أولا، وثانيا من فوضى الإحصائيات في البلدان العربية وتضاربها.

كان يملك أن يعيش حياة مترفه تضمن له نوعا من الاستهلاك السفيه الذي يتندر به الإعلام الغربي، ويستخدمه لرسم صوره مشوهة لكل العرب، ومقارنتهم في ذلك السياق بإسرائيل المتحضرة المتقدمة التي لا تعرف هذا النوع من البذخ.

الوعي بالخطر

أما العرب الأمريكيون الذين عاشوا لعدة أجيال في المهجر وكونوا ثروات وأنشأوا مجتمعات لهم فإنهم - رغم عدم خضوع الغالبية العظمى منهم للحكومات العربية التي لا تملك التأثير على مصيرهم - لم يشكلوا إلا في حدود ضئيلة للغاية تجمعات أو أشكال عمل منظمة تضمهم كعرب، حتى أصبح وعيهم الجماعي بالخطر أدنى كثيرا من قدرتهم على التأثير، ومن حجم الخطر نفسه، فأصبحوا يعملون فيما يمكن أن نسميه بالحد الأدنى، فانتفت من ثم قدرتهم على مواجهة النشاط الصهيوني الهائل الذي تمثله "إيباك" التي قال عنها الباحث حسن منيمنة مرة أخرى إنها:

"شاهد بنجاح استثماري بالغ ذلك أن ميزانيتها السنوية لا تتجاوز بضعة ملايين من الدولارات، فيما هي قد ضمنت حصول إسرائيل على قرابة أربعة مليارات دولار سنويا، أي ما يقارب الثلث من مجموع المساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة للدول".

يحدث هذا بينما يملك العرب الأمريكيون أموالا كثيرة، فإذا أضفنا إليها الودائع التي يمكن التحكم فيها حتى لو كانت ضئيلة للغاية، فإن ما يملكونه يصبح بالمليارات، وهو ما يساعدهم -ضمن خطة شاملة- لاستغلال مواطن الضعف في هيكلية وقاعدة إيباك وأساس نشاطها، وهي مواطن ضعف ليست معدومة في رأي الكاتب الذي تابع المؤتمر الأخير لإيباك قبل أسابيع في واشنطن.

"ولكن خطوات خصومها من الأمريكيين العرب والمسلمين ما زالت متواضعة، لهذا، فأعياد "إيباك" وخطب التزلف والاستجداء من كبار السياسيين وصغارهم ستستمر من دون شك في المستقبل القريب..".

وليست الهيمنة الصهيونية على الإعلام الأمريكي الذي يشكل الضلع الثالث في مثلث المال والمصلحة- ليست وليدة إيباك أو النشاط الصهيوني المعاصر، بل إن لها جذورا عميقة

في بنية المشروع الاستيطاني الصهيوني كله بامتداداته الأمريكية الأوروبية وكما يقول منيمنة مرة أخري:

"فالتطورات الاقتصادية الاجتماعية على مدى القرن الماضي وضعت الأمريكيين اليهود في مكانة فريدة ومحاولة تبين هذه المكانة ذاتها من المحرمات في المجتمع الأمريكي".

ويضيف :

"إلا أن السؤال حول المكانة الاجتماعية الاقتصادية للأمريكيين اليهود هو سؤال مهم يستحق أن يطرح علنا كما هو مطروح سرا من مختلف الأوساط، فالواقع أن الأمريكيين اليهود وهم لا يتجاوزون 2.5 % من مجموع السكان يشكلون نسبة مرتفعة في الشرائح الاجتماعية الاقتصادية العليا، وفي معظم المجالات المهيمنة والاقتصادية في الولايات المتحدة من الأسواق المالية إلى مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع والصحافة مرورا بقطاعات الطب والمحاماة والأبحاث".

وكان اليهود قد انخرطوا منذ نهاية القرن الماضي (التاسع عشر) في التشكيلات الأولية لهذه المؤسسات ليكون بوسعهم تحقيق هذه المكانة التي من الواضح أن المال وحده لا يصنعها، إذ يصنعها أيضا إلى جانب المال الوعي والتخطيط وبناء الإستراتيجيات والتكتيكات التي تخدمها على المدى القصير والذي كان من ضمنها وعلي رأسها الحيلولة دون العرب الأمريكيين وبناء مؤسسات شبيهة أو الدخول في المؤسسات القائمة فعلا حاملين إليها قضيتهم.

وعندما التقى الوفد النسائي بالأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد يقدم له مطالب لجنة تنسيق العمل النسائي، أطلع الأمين العام الوفد على رسالة بعث بها "جيمس رغبي" العربي- الأمريكي الذي كان قد انتخب قبل سنوات عضوا في الكونجرس، وعلي ما يبدو فأن اللوبي الصهيوني النشيط والغني كان قد حال بينه وبين الوصول مرة أخرى إلى الكونجرس.

كانت الرسالة تشكو للأمين العام للجامعة العربية من الشح البالغ في الموارد المالية للوبي العربي- الأمريكي، الذي يتشكل بصورة أولية على الوعي بدور كل من المال والمصلحة

والإعلام في تغيير اتجاهات الرأي العام الأمريكي لصالح القضية العربية العادلة، وهي جميعا عوامل يضيف إليها المفكر "إدوارد سعيد" عنصرا آخر لا يقل أهمية ألا وهو، حسن إدارة عملية التفاوض التي يرى سعيد أن أداء منظمة التحرير فيها كان أداء سيئا يفتقر إلى الدراية والمعرفة بفن التفاوض الذي هو في جزء منه فن مخاطبة الرأي العام أيضا.

الشعبي والرسمي

كان وعي النساء ووعي الحركة الوطنية والشعبية العربية سواء داخل الأوطان أو خارجها قد توصل إذن إلى ضرورة وإلحاح الحاجة لبناء تضامن عربي واسع على أسس جديدة، وإطلاق الإمكانات الكامنة والمعطلة للعرب جميعا وضرورة تأسيس لوبي عربي في أمريكا قادر على مواجهة اللوبي الصهيوني وتحقيق انتصارات ولو جزئية على طريق إثارة اهتمام الرأي العام الأمريكي بحقوق العرب وفتح ثغرات أولية في جدار التحيز الأمريكي الكامل لإسرائيل رغم وحشتيها وعدوانيتها.

إذا كان الأمر كذلك، فإن الوعي الرسمي العربي الذي كان قد ارتفع إلى مستوى المسئولية الضخمة لمواجهة ما أسماه المؤتمر القومي العربي السابع بـ "متغيرات الخطر" حيث انعقدت القمة العربية في يونيه 1996، أن هذا الوعي قد أخذ يلتقي مع الوعي الوطني والشعبي إذ قال القادة العرب حينذاك في البيان الختامي؛ إنهم قد اجتمعوا:

"لتدارس الأوضاع التي استجدت في المنطقة وإحياء العمل العربي المشترك، وتكثيف التشاور والتنسيق والتعاون العربي وتدعيم فاعليته سعيا لاستنهاض الأمة ولم شملها، وبناء التضامن العربي باعتباره السبيل إلى تحقيق مصالحها واستعادة حقوقها المغتصبة".

فهل نطمح أن يتحول هذا الوعي الشعاري إلى فاعلية حقيقية في كل الميادين وخاصة في هذا الميدان المحدد الواضح الملامح والذي يحتاج لكل عون ألا وهو تمكين العرب الأمريكيين من أن يكونوا قوة ضغط حقيقية داخل المجتمع الأمريكي.

أمريكا توظف ما أخذته منا لصالح إسرائيل

في أقل من شهر واحد تلقت المخابرات الإسرائيلية "الموساد" ضربتين موجعتين أولاهما: حين حكمت محكمة مصرية على الجاسوس "عزام عزام" بالسجن لخمسة عشر عاما، وفشلت جهود الرئيس الإسرائيلي "عزرا وايزمان" –حتى الآن– في إقناع الحكومة المصرية بإطلاق سراحه رغم الثقة الشديدة التي تحدث بها "وايزمان" إلى الصحافة والرأي العام الإسرائيلي قبل زيارته للقاهرة حين أعلن أنه سوف يعود إلى "تل أبيب" متأبطا ذراع "عزام" أما الضربة الثانية فكانت اضطرار إسرائيل للإفراج عن الشيخ "أحمد يسن" مؤسس حركة حماس الفلسطينية في غزة، وكان محكوما بالسجن مدى الحياة لتستطيع إسرائيل بالإفراج عنه ومعه عشرون من المسجونين والمعتقلين الفلسطينيين تسلم عميلي "الموساد" اللذين قاما بمحاولة فاشلة في الأردن لاغتيال "خالد مشعل" رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وكانا يحملان جوازي سفر كنديين مزورين، وهو الأمر الذي ضاعف من عنف الضربة، إذ إن الحكومة الكندية التي أعلنت غضبها لما حدث قامت باستدعاء سفيرها في إسرائيل.

وقبل عام واحد كانت العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية على وشك الدخول في مأزق كبير بعد أن اكتشفت المخابرات الأمريكية أن "الموساد" بثت عملاء لها داخل الإدارة الأمريكية رغم التعاون الفائق للعادة بين البلدين في كل المجالات، وقيل حينذاك إن الإدارة الأمريكية تحتفظ بهذا "الكارت" لتستخدمه في الوقت المناسب، خاصة وأن الوظيفة الحيوية التي عهدت بها أمريكا لإسرائيل منذ نشأة الأخيرة– ألا وهي حماية المصالح الأمريكية في المنطقة العربية والشرق الأوسط أخذت تقل أهميتها بعد حرب الخليج الثانية التي كان من

أهم نتائجها تكثيف الوجود العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة والذي لم يعد بحاجة إلى وكلاء عنه.

كذلك فإن الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية "جيمس براون" أعلن عن امتعاض حكومته من محاولة إسرائيل اغتيال "خالد مشعل" لأن أمريكا لن تسعد بتدهور العلاقات الإسرائيلية الأردنية التي تشكل حجر الزاوية لعملية السلام في الشرق الأوسط "كما يقول "براون" بالإضافة إلى أنها – أي أمريكا "تعارض الاغتيالات السياسية من حيث المبدأ "وهو ما نظر إليه المراقبون باعتباره انتقادا ضمنيا للعملية الإسرائيلية الفاشلة، وإن لم تخل نظرة بعضهم من السخرية.

ومن يدري ربما جرت صياغة الانتقاد بهذه الصورة لأن العملية لم تكن ناجحة، ولو أنها نجحت و لم ينكشف العملاء لكان للإدارة الأمريكية رأي آخر، خاصة وأن سجل المخابرات الأمريكية في محاولة اغتيال "كاسترو" الأخيرة والتي لم تكن الأولى من نوعها هو سجل طويل وأشهر من أن نذكّر به، وإذا شئنا أن نعود إلى الماضي القريب سوف نتذكر محاولة اغتيال "جمال عبد الناصر" التي كشفت المخابرات المصرية أوراقها وأجهضتها في حينها.

ثمن الفضيحة

ورغم أن الفضيحة الإسرائيلية الأخيرة لم تكن بدون ثمن تتقاضاه الدولة العبرية مباشرة ألا وهو تسلمها للعميلين ووقف محاكمتهما في الأردن، رغم ذلك فإن صورة إسرائيل كدولة تنتمي للجماعة الدولية وتكتسب شرعيتها –في نهاية المطاف– من اعتراف الأمم المتحدة بها بالرغم من رفضها الدائم منذ نشأتها للانصياع لقراراتها، إن صورة الدولة تلك قد اهتزت بصورة عنيفة أمام الفضيحة، مما يعيد للأذهان ما حاولت الدعاية الصهيونية عبر قرن من الزمان طمسه من سجل التاريخ العالمي قبل وبعد نشأة إسرائيل ألا وهو العنف العاري الذي مارسته، وسلوك العصابات المسلحة التي لا تتورع في أي وقت عن ارتكاب أي جريمة بما فيها إغراق سفينة من المهاجرين اليهود الفقراء لتتخلص منهم أولا كفقراء بلا فائدة، ولتؤكد ثانيا صورة الشعب اليهودي الأسطورية كضحية يلاحقها مصيرها التراجيدي حتى في الشتات، الشيء الذي يبرر لها احتلال فلسطين وإخراج شعبها والاستيلاء على أراضيه حتى يعود اليهود الذين طردوا من فلسطين قبل ألفي عام كما تقول الأسطورة.

وفي تناقض سافر مع صورة الدولة المتحضرة التي تعيش في قلب الأحراش كما يقول زعماء إسرائيل، خرج رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" في مؤتمر صحفي تأجل طويلا بسبب اجتماع عاصف لحكومته ليعلن للإعلام العالمي، أنه رغم اعترافه بأن المحاولة أضرت بالعلاقات الأردنية الإسرائيلية، وأنها كانت خطأ فإن حكومته لن تتواني أبدا عن مكافحة الإرهاب بما يعني استعداده لتكرار المحاولة إذا كان سيضمن لها النجاح في المرات القادمة.

وبطبيعة الحال لقي "نتنياهو" التشجيع والدعم المعنوي من ستين في المائة من الإسرائيليين الذين أجابوا بـ "لا" في استفتاء أجرته إحدى المؤسسات عن سؤال فحواه إذا ما كان يتعين على رئيس الوزراء أن يستقيل بعد العملية الفاشلة أم لا؟

و لم يأبه "نتنياهو" الذي تقمص دور "الكاوبوي" الأمريكي، وهو الذي قضى معظم عمره وأتم دراسته في أمريكا، بمطالبة اليسار الإسرائيلي له أن يستقيل بعد فشله في مقاومة دور "جيمس بوند" كما قال بعضهم، وقال متحدث باسمه بعد إطلاق سراح العميلين الإسرائيليين من الأردن، وتزامن عودتهما إلى إسرائيل مع عودة الشيخ "أحمد يسن" إلى "غزة": "إن سحابة سوداء قد انقشعت".

ما سوف يأتي

وعلينا نحن –العرب– إذن أن نتوقع عمليات أخري.. داخل البلاد التي وقعت معاهدات مع إسرائيل ولسنا بحاجة إلى القول إن عملياتها في تلك البلدان التي لم توقع بعد أية معاهدات لم تتوقف ولن تتوقف رغم أنها لم تنكشف حتى الآن وإن كان القليل منها قد تكشف في الماضي.

إن السؤال الذي يطرح نفسه علينا الآن نحن –العرب– هو؛ هل التسويات التي تمت حتى الآن بين بعض البلاد العربية وإسرائيل تبشر بميلاد السلام العادل والدائم والشامل الذي طالما سعى إليه العرب ودافعوا عنه وهم يتمسكون بقرارات الشرعية الدولية التي لم تعترف بها إسرائيل أبدا، خاصة وأن العمليتين الإسرائيليتين اللتين انكشفتا كفضيحتين تمتا في مصر والأردن وهما بلدان وقعا اتفاقيات مع إسرائيل؟ لسنا في حاجة إلى القول بأن مستقبل التسوية في ضوء هذه الوقائع لا يبشر بالسلام الذي نريد. أن الاجابة بـ "لا" تتحدث عن نفسها كل يوم.

والنتيجة التي لابد أن يستخلصها العرب من كل هذه التداعيات التي كشفت حقيقة الدولة العبرية وطبيعة التزامها بما وقعته من اتفاقيات اعتبرتها هي مؤقتة واعتبرها الساسة العرب دائمة تلك النتيجة تقول إننا في أمس الحاجة لإعادة النظر في التسويات القائمة وطرح إستراتيجية عربية جديدة تستهدف السلام في نهاية المطاف لكنها تغير كل تكتيكاتها وأساليب عملها في الوصول إليه، وتحشد كل إمكانياتها وعلاقاتها الدولية لتوفر سبل النجاح لهذه الإستراتيجية الجديدة.

ولعل أول ما سوف يتبادر إلى الأذهان في هذا السياق هو، ضرورة رفض العرب الذهاب إلى المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا المزمع عقده الشهر القادم في الدوحة أو إبعاد إسرائيل عنه، ولا يكفي هنا التغيير الشكلي الذي أدخلته حكومة قطر على شكل الدعوة التي وجهتها لإسرائيل حين تجاهلت رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" وإنما المطلوب هو تغيير جذري في المنطلقات والتصورات والعلاقات التي تمت في العلن أو تلك التي يجري نسجها مع العدو الصهيوني في الخفاء.

وإذا كانت بعض دول الخليج على نحو خاص قد أبدت تحرجا من اندفاعها في إقامة علاقات مع إسرائيل واستقبال وفود منها وفتح مكاتب لها فإن ما يجري في الخفاء هو الأخطر لا فحسب على مستقبل القضية الفلسطينية وإنما على المستقبل العربي كله.

الامتحان

ففي رسالته الشهرية من واشنطن لمجلة "اليسار" قدم الصحفي والمعلق السياسي المصري "سمير كرم" تحليلا لنتائج جولة "أولبرايت" في الشرق الأوسط، وهو التحليل المبني على معلومات خطيرة ومدققة استقاها الكاتب من التدفق الإعلامي الهائل الذي يكشف الكثير وقلما ينجح في إخفاء القليل.

ومن أهم المعلومات التي يسوقها "كرم" أن إسرائيل قد "أصبحت أقرب أمنيا وإستراتيجيا إلى بلدان الخليج من العراق وإيران، ولقد زاد اعتماد دول الخليج من السعودية إلى عمان والبحرين على معلومات المخابرات الإسرائيلية عن العراق وإيران إلى حد لا تستطيع معه النظم الحاكمة الخليجية أن تستغني عنها".

ويبين الكاتب كيف أن هذه الدول قد انزعجت انزعاجا بالغا من هزيمة وحدة الكوماندوز البحرية الإسرائيلية المدربة تدريبا خاصا فائق التقدم أمام المقاومة المسلحة في جنوب لبنان بمؤازرة من الجيش اللبناني. فقد تبينت نظم الخليج معاني هذه الهزيمة وأولها: أن إسرائيل "السوبر" ليست إلا محض أسطورة، وأنها يمكن أن تتلقى الهزيمة أمام قوات غير نظامية شأن المقاومة اللبنانية، ويضاف إليها الآن أن جهاز مخابراتها "الموساد" الذي رسمت له كل من إسرائيل وأمريكا صورة فخمة لأنه صاحب العمليات الناجحة الدقيقة اللي "ما تخرش المية" كما يقول المثل الشعبي– أن هذا الجهاز قد سقط في الامتحان مرة أخرى في بلدين عربيين هما بطبعية الحال أقل تقدما من إسرائيل في هذا الميدان على الأقل ألا وهما مصر والأردن، بعد أن كان قد عجز عن تقديم معلومات دقيقة للكوماندوز عن كل من المقاومة والجيش اللبناني.

ويؤكد الكاتب مجددا ما نعرفه جميعا، كما لابد أن دول الخليج تعرفه جيدا، وهو ما يزيد موقفها ضعفا إزاء إسرائيل ألا وهو أن نتائج اتفاقيات التعاون الإستراتيجي والاقتصادي والأمني (المخابراتي) بينها أي دول الخليج وبين أمريكا والتي ليست كلها من قبيل النصوص العلنية هي جميعا بما فيها من علني وسري مكشوفة تماما للمخابرات الإسرائيلية بحكم العلاقات العضوية الوثيقة بين أمريكا وإسرائيل، ولعل هذا العنصر الأخير شجع دول الخليج تشجيعا إضافيا على التعاون المباشر في ميدان الأمن مع إسرائيل بدعوى التهديد العراقي –الإيراني لها، فسقطت في الفخ تدريجيا وانكشفت أمام العدو الأصلي للأمة العربية حتى أصبحت عاجزة عن الفكاك، فضلا عن أن الرغبة في الفكاك تحتاج لإرادة سياسية.

مستنقع موحل

ولأن الانزلاق إلى المستنقع الموحل لن تكون له نهاية سوى الانبطاح الكامل فإن حتى أجهزة الدعاية العربية عجزت عن توظيف كل ما حدث أخيرا لصالح القضية العربية التي أصبح لها الآن وجهان في ممارسات غالبية المسئولين العرب أحدهما علني يتحدث عن التسوية السياسية العرجاء باعتبارها سلاما، والآخر سري يجري فيه التنسيق الأمني على قدم وساق مع إسرائيل حتى إن عددا من الزعماء العرب خجلوا خجلا تاما أمام مطلب "أولبرايت" الصريح بضرورة مشاركتهم في مؤتمر الدوحة، لأنها أي "أولبرايت" – لن تقبل

أي اعتذار، وكان مصدر خجلهم أنهم سبق أن أعلنوا ترددهم – وبعضهم رفض المشاركة في مؤتمر الدوحة ما لم تلتزم إسرائيل بالاتفاقيات التي وقعتها مع منظمة التحرير الفلسطينية وتتوقف عن بناء المستوطنات– على الأقل أثناء المفاوضات، وها هي السلطة الفلسطينية ذاتها تدخل في المفاوضات من أجل استئناف المفاوضات دون أن تشترط بشكل جدي وقف الاستيطان.

إن إسرائيل التي استفادت دائما من الضعف العربي قبل أن تعتمد على قوتها الذاتية المستمدة مباشرة من أمريكا تعرف الآن، كيف تحول ضعفها وترهل بعض مؤسساتها الكبيرة لمصدر قوة، لأن الإرادة السياسية العربية الموحدة غائبة، فضلا عن أن الإرادات السياسية العربية المنفردة ليست مستقلة، بل إن القوة الإمبريالية الكبرى في عصرنا التي سلبتنا استقلالنا – وهي الولايات المتحدة الأمريكية– أخذت توظف ما أخذته منا لصالح عدونا حتى وهو في حالة ضعف وتراجع فيتحول ضعفه قوة.

إن الإستراتيجية السلامية العربية الجديدة لا يمكن أن تنبثق إلا من نظم جديدة حرة حقا ومستقلة حقا وهو ما تعرفه الشعوب العربية جيدا، لكنها عاجزة حتى الآن عن تغيير الواقع القائم على التبعية والهوان.

الفصل السادس

وكالة الغوث

وجه آخر لتصفية القضية الفلسطينية
وكالة غوث للاجئين تستغيث

وجهت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" أخيرا نداء عاجلا لجمع سبعة وسبعين مليون دولار تمكنها من مواجهة تدهور الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون على أرض فلسطين في كل من الضفة الغربية وغزة، وكان هذا هو النداء الثالث الذي توجهه الأونروا، التي جاء نداؤها الأول بعد شهرين من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وقالت فيه إن مليونا ونصف مليون لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يفتقرون إلى الحاجات الأساسية العاجلة للحياة اليومية، إذ يواجهون البطالة والآثار المأساوية للحصار الذي تفرضه عليهم إسرائيل، ويتضمن النداء الثالث مناشدة للدول المانحة أن تلبي طلبها المتواضع حتى تتمكن من تقديم مساعدات غذائية لعدد 217 ألف أسرة من اللاجئين، وخلق 700 ألف يوم عمل للعاطلين، وإعادة بناء 200 منزل من المنازل التي دمرها القصف الإسرائيلي.

ومن المعروف أن خسائر الاقتصاد الفلسطيني ككل قد زادت نتيجة للحصار والإغلاق وتدمير المنازل وتجريف الأرض عن خمسة بلايين ومائتي مليون دولار تصل إلى عشرة بلايين إذا جري حساب الآثار المدمرة على المدى البعيد.

فإذا عرفنا أن عدد الأسر في غزة وحدها يصل إلى 40726 أسرة عدد أفرادها مليون و22 ألف وسبعة أفراد طبقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وإذ يعيش 20 % من السكان في المخيمات، لكان بوسعنا أن نتصور مقدار التدهور المعيشي الذي أصاب الشعب الفلسطيني والذي لا شك أنه سيلعب دورا سلبيا في قدرته على مواصلة الانتفاضة التي تنغلق أمامها الأبواب واحدا بعد الآخر رغم إرادة الشعب وتصميمه وتضحياته.

ويشكل سكان المخيمات في الضفة وغزة 15.9 % من إجمالي السكان وهم من أنشط المقاومين والمشاركين في أعمال الانتفاضة.

وليست الضائقة المالية التي تشكو منها الأونروا هي الأولي من نوعها، فقد تزايدت مشكلاتها خاصة بعد توقيع اتفاقيات "أوسلو" وهي تعاني الآن من عجز في ميزانيتها يصل إلى خمسة وستين مليونا من الدولارات، وقد نشأت "الأونروا" بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم الإغاثة والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين، ومضي على إنشائها واحد وخمسون عاما في أول مايو الماضي باعتبارها الهيئة الدولية الوحيدة التي ارتبط اسمها وقرار انشائها بمجموعة واحدة من البشر هم اللاجئون الفلسطينيون الموزعون على مناطق خمس في الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية وغزة، ينطبق عليهم جميعا القرار الدولي رقم 194 الذي يكفل لهم حق العودة للقري والمدن التي طردوا منها والتعويض عن خسائرهم.

وحسب سجلات الوكالة لعام 2000، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ينبغي أن تشملهم خدماتها 3.8 مليون مواطن.

وقد شهد عمل الوكالة مراحل ازدهار ونمو، ومراحل ركود وإخفاق كالتي تعيش فيها الآن بعد تقاعس الدول المانحة عن دفع مساهمتها، إذ ليس هناك قانون يلزمها بذلك إنما هو التزام أخلاقي، وربما أن النزعتين –العرقية واللاسامية– كانتا عاملين أساسيين في إنتاج الأيديولوجية الصهيونية التي قامت إسرائيل على أساس منها بعد أن احتضنتها القوي الاستعمارية أولا بريطانيا وفرنسا ثم الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه القوي الكبرى الثلاثة تتحمل مسئولية تاريخية وأخلاقية، سياسية واقتصادية وقانونية عن تحويل جزء كبير من الشعب الفلسطيني إلى لاجئين لأنها شاركت عمليا في جريمة اغتصاب وطنه وطرده منه وعليها بالتالي أن تدفع حصتها في ميزانية الوكالة.

وقد عاشت الوكالة عصرها الذهبي في السبعينيات على حد قول مفوضها العام "بيتر هانسن" إذ كانت في ذلك الحين تقدم خدمات قيمتها 200 دولار سنويا لكل لاجئ، أما الآن فإن معدل الإنفاق السنوي على اللاجئ الواحد يقل عن سبعين دولارا في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة البطالة في مناطق السلطة الفلسطينية من 11 % قبل الانتفاضة إلى ما يزيد

على 40 % الآن، وحسب توقعات البنك الدولي فإن 50 % من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة سينحدرون تحت خط الفقر مع نهاية هذا العام لو استمر الإغلاق الإسرائيلي وعمليات هدم البيوت وتجريف الأراضي، وأمام العجز المتزايد في ميزانية الوكالة، والتدهور المتواصل في مستوي معيشة اللاجئين، والنقص المضطرد في الخدمات المقدمة لهم وجه هانسن نداء مستقلا إلى الدول العربية لتقديم تبرعات، ذلك أن الدول العربية تدفع 1 % من موازنة الوكالة، بينما تدفع الدول الأخرى 99 % من ميزانيتها، لأن الدول العربية رأت لدى تأسيس الوكالة أن مشكلة اللاجئين نتجت عن تصرفات الدول الغربية، وبالتالي عليها أن تتحمل مسئوليتها تجاهها، كذلك يخشي الفلسطينيون من الدعوة لزيادة مساهمة الدول العربية في ميزانية الوكالة خوفا من أن يكون ذلك بداية لإعفاء المجتمع الدولي من التزاماته إزاء قضية اللاجئين وتحويلها إلى قضية عربية، وترتبط هذه المخاوف أيضا بمسألة التوطين الذي يرفضه العرب المضيفون للفلسطينيين كما يرفضه الفلسطينيون أنفسهم المتمسكون بحق العودة طبقا للشرعية الدولية.

يقول القرار 194 الذي صدر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1 ديسمبر سنة 1948، أنه "يقرر وجوب السماح بعودة اللاجئين الذين يرغبون بالعودة إلى بيوتهم للعيش بسلام مع جيرانهم في أقرب تاريخ ممكن، ووجوب دفع تعويضات عن الأملاك إلى أولئك الذين يختارون عدم العودة وعن الخسائر أو الأضرار التي تكبدوها، والتي يجب أن تتولي الحكومات أو السلطات المسئولة تنفيذها بشكل مناسب بموجب احكام القانون الدولي ومبادئ العدالة".

ومن الواضيح تماما أن القرار 194 قد جمع بين العودة والتعويض معا بينما تحاول إسرائيل التركيز على مبدأ التعويض بدلا من العودة حتى تدفع اللاجئين إلى الهجرة من مخيماتهم في المواقع الخمسة المذكورة إلى أمريكا وكندا وأستراليا، حيث الهجرة سهلة نسبيا أمام المتعلمين خاصة أن نسبة التعليم بين سكان المخيمات من الفلسطينيين تزيد على 90 %، حيث اعتبرت الأسر الفلسطينية التعليم بمثابة رأسمالها ولذلك حظي الفلسطينيون بمرتبة أكبر شعب متعلم بين الشعوب العربية بالرغم من نكبته وسطوة الاحتلال، وقد حققت الوكالة إنجازات كبيرة على صعيد التعليم، وارتفعت نسبة الإناث في المدارس الابتدائية من 25 % سنة 1995

إلى 50 % سنة 1998، وأصبح قطاع التربية والتعليم يستنفذ نصف ميزانية الوكالة العادية وثلاثة أرباع العاملين فيها.

ويدور صراع خفي حول دور الوكالة وآفاق عملها بين تيارين رئيسيين طرفاه هم اللاجئون أنفسهم من جهة وإسرائيل وحلفاؤها الغربيون من جهة أخري.

يتمسك اللاجئون بضرورة بقاء وكالة الغوث كما هي وكما نص قرار إنشائها وبالمكانة القانونية والسياسية التي تحظي بها وبمسئولياتها عن المخيم وعن اللاجئ ووجود مراقب باسمها لكل مخيم، وتوفير الميزانيات لعملها للإنفاق على الخدمات الاجتماعية المنوطة بها في التعليم والصحة والإسكان والتغذية، ويصر اللاجئون على عدم توقف هذا الدور للوكالة أو تغييره إلا بعد تنفيذ القرار 194 الذي يقضي بعودة اللاجئين وتعويضهم وحتي ذلك الحين تبقي الوكالة تجسيدا للالتزام الدول القانوني والسياسي بقضية اللاجئين.

أما الطرف الثاني فيري ضرورة تغيير طبيعة الوكالة وتحويلها إلى مؤسسة تنموية أو وكالة تطوير محلية بشكل عام بصرف النظر عن اللاجئين وارتباطها بلجنة العمل الخاصة باللاجئين التابعة للمفاوضات متعددة الأطراف، وهو ما يعني إشراك وكالة الغوث في الحلول السياسية المطروحة لتصبح جزءا من مشاريع التسوية المكرسة في الأغلب الأعم لصالح إسرائيل خاصة في موضوع اللاجئين.

وكانت الوكالة في إطار دعم خطة الأمم المتحدة لعملية السلام التي بدأت في التسعينيات قد قامت بنقل مكتبها الرئيس إلى غزة وعمان في العام 1996، بعد أن كانت مكاتبها في فيينا منذ أواخر السبعينيات حين تم نقلها إليها بعد اندلاع الحرب الأهلية في لبنان التي كانت تستضيف مقر الأونروا.

ويتوافق هذا الاتجاه الثاني والذي تمثله أمريكا وإسرائيل مع الخطوط العامة للورقة الأمريكية حول اللاجئين التي قدمتها إدارة كلينتون في مفاوضات "كامب ديفيد" التي كان مآلها الفشل في يوليو من عام 2000.

وتنص الورقة على أن إسرائيل سوف تبدي اسفها لما حل باللاحئين الفلسطينيين من مآس مع التأكيد على أنها لا تتحمل أية مسئولية قانونية أو أخلاقية عن هذا الوضع، وبالتالي فإنّ إبداء الأسف لا تترتب عليها أية تبعات معنوية كانت أو مادية.

ويتشكل بقرار من المجتمع الدولي صندوق لتغطية مصاريف حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، ويقترح الأمريكيون أن تكون ميزانية الصندوق مائة مليار دولار خلال عشرين عاما وتشارك إسرائيل في تمويل الصندوق المذكور شأنها شأن أي دولة أخرى دون أن يعني ذلك أنها تتحمل مسئولية خاصة عن قضية اللاجئين أو أن يفسر ذلك على أنه تعويض منها للاجئين.

ثم نأتي إلى قضية وكالة الغوث حيث تنص الورقة على أن تعلن الأمم المتحدة حل "الأونروا" ويحل محلها الصندوق المذكور، وهو ما يعني نقل قضية اللاجئين من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة حل القضية وتسويتها، وتعلن إسرائيل استعدادها لاستقبال فئة محدودة من اللاجئين الفلسطينيين وعلي دفعات ولفترة تمتد ما بين عشرة وعشرين عاما، على أن لا يتجاوز العدد الكلي مائة ألف لاجئ من الذين ولدوا في فلسطين الانتدابية أي قبل عام 1948، ومن دون ذريتهم شريطة أن يكون لهم أقرباء داخل إسرائيل، أي أن إسرائيل سوف تستقبل مائة ألف من الشيوخ ليموتوا في وطنهم بينما تبقي اسرهم ممنوعة من العودة إلى الوطن الذي طرد أجدادهم وأباؤهم منه.

ومن جانبه يعلن الجانب الفلسطيني أن الإجراءات الإسرائيلية لاستقبال عدد من اللاجئين تعتبر تطبيقا للقرار 194 بينما تعمل السلطة الفلسطينية والدولة بعد ذلك على استقبال حوالي نصف مليون لاجئ فلسطيني وبآليات تأخذ في الاعتبار القدرات الاستيعابية للضفة الغربية – أما اللاجئون في مناطق السلطة الفلسطينية والأردن وسوريا ولبنان فيجري العمل على توطينهم في أماكن إقامتهم ويجري الحديث عن تعويضات للدول المضيفة.

ورغم أن هذه الورقة هي من صنع الإدارة الأمريكية الديمقراطية التي رحلت، وأن إدارة بوش الجمهورية لم تعلن حتى الآن عن أفكارها لتسوية قضية اللاجئين فيما لو جرت مفاوضات للحل النهائي برعايتها فإن عليها أن تضع الفلسطينيين والعرب عامة أمام أمر واقع جديد يمهد الأرض عمليا للحل الإسرائيلي لقضية اللاجئين تنفيذا للورقة الأمريكية التي كان الفلسطينيون قد تحفظوا عليها في كامب ديفيد مطالبين بتطبيق القرار 194.

وأمام العرب والفلسطينيين الآن خياران بخصوص اللاجئين الذين يتعرضون للضغط والتجويع، ويجري دفعهم دفعا لطلب الهجرة، فإما أن تتقدم الجامعة العربية ودولها لدفع

المبالغ المطلوبة للوكالة في ضوء تقاعس المانحين المريب لمساعدة اللاجئين على البقاء في مخيماتهم انتظارا لحل قضيتهم خاصة أن دولا عربية غنية مثل السعودية والكويت سبق لها أن قدمت تبرعات سخية للوكالة في أزمات سابقة، وهذا الخيار يعني الوقوع في المحظور، وهو تعريب قضية اللاجئين وإعفاء المجتمع الدولي من مسئولياته إزاءها وإضعاف القرار 194.

أما الخيار الثاني فيتمثل في اطلاق حملة عالمية واسعة النطاق تستهدف الزام المجتمع الدولي بالوفاء بمسئولياته بإزاء اللاجئين الفلسطينيين وإنشاء صندوق دولي من أجل إقالة الأونروا من عثرتها، ووقف كل محاولات تصفيتها أو تحويلها عن أهدافها الأصلية وحتي تنهض بالتزاماتها وسوف تكون مثل هذه الحملة سندا للانتفاضة وعونا لمواصلتها حتى تصفية الاستيطان وتحقيق الاستقلال وبناء الدولة وعاصمتها القدس الشريف.

ذلك أن تجويع اللاجئين هو سلاح من أسلحة إسرائيل لسحق الانتفاضة وحرمان الشعب الفلسطيني من ثمار تضحياته الغالية في ظل اختلال موازين القوة لصالح الصهيونية والإمبريالية.

ورغم هذا الاختلال فإن العرب لو امتلكوا الإرادة والمرونة والخيال بوسعهم أن يغيروا – ولو قليلا – في هذه الموازين.

وكالة الغوث.. مؤسساتها.. ومصيرها

قبل سنوات قليلة أجرت إسرائيل مسحا شاملا لكل القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية التي صدرت من الأمم المتحدة منذ إنشاء دولة إسرائيل، سواء صدرت هذه القرارات عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقبل أن تدخل الدولة العبرية في اتفاقيات أوسلو مع الفلسطينيين سنة 1993م، كانت قد نجحت في دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إلغاء قرارها الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية والذي كانت قد أصدرته سنة 1975، وليس المسح الشامل للقرارات الدولية الخاصة بفلسطين إلا المقدمة الأولى لإلغائها واحدا بعد الآخر تماما إن أمكن، كما حدث مع قرار المساواة بين الصهيونية والعنصرية. وإذا ما نجحت إسرائيل في إلغاء هذه القرارات أو تجميدها أو إلغاء بعضها وتجميد البعض الآخر بدعوى أن السلام قد حل فعلا في المنطقة وأنه لم تعد هناك قضية فلسطينية فأن مثل هذه الإجراءات، سوف تجرد العرب من أحد أسلحتهم – التي لم يجيدوا استخدامها ألا وهي سلاح الاستناد إلى الشرعية الدولية والاحتكام إلى مقرراتها.

ويعرف الكثيرون من المتخصصين العرب في مواثيق الأمم المتحدة وقراراتها والعاملين في هيئاتها ووكالاتها يعرفون عن كثب حقيقة الجهود والمناورات التي تقوم بها إسرائيل بدعم شامل من الولايات المتحدة الأمريكية للتخلص من هذه القرارات أو على الأقل تهميشها بهدف الوصول إلى مرجعية جديدة تستبعد الأمم المتحدة تدريجيا من التسوية كما حدث مع الاتفاقيات الثلاث المنفردة التي وقعتها ثلاث دول عربية حتى الآن مع إسرائيل وهي اتفاقيات "كامب دافيد" و"أوسلو" و"ووادي عربة" حيث جرى الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة الأمريكية كراع للاتفاقيات وحتى حين انعقد مؤتمر مدريد بعد حرب الخليج الثانية، وتأسس على مرجعية القرارات الدولية 242 و338 و425 فإن وجود الأمم المتحدة كان وجودا شرفيا هامشيا، كذلك كان وجود كل من الاتحاد السوفيتي (قبل انهياره) والاتحاد

الأوروبي أي أن سياسة الانفراد الأمريكي الصهيوني بمهام تحقيق التسوية مع العرب أخذت بالتدريج تلعب على نفس الأرض التي تحرثها إسرائيل منذ زمن طويل بهدف التخلص نهائيا من مرجعية الشرعية الدولية، وقد بنت إسرائيل إستراتيجية واضحة المعالم بهذا الصدد بينما بقي العرب يتعاملون مع الأمر بالقطعة كعادتهم.

تسعة وخمسون مخيما

وتدخل وكالة الغوث الدولية ومؤسساتها في إطار هذه الإستراتيجية التي تستهدف في المقام الأخير تصفية القضية الفلسطينية ذلك أن الوكالة ومؤسساتها تخدم اللاجئين الفلسطينين الموزعين على تسعة وخمسين مخيما في بلاد عربية مجاورة لفلسطين وفي فلسطين نفسها في كل من غزة والضفة الغربية.

وتعود فكرة انشاء وكالة الغوث الدولية "الأونروا" لسنة 1949، كمؤسسة خيرية إنسانية لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من بلادهم نهائيا، أو طردوا من بيوتهم ولجأوا إلى مخيمات على اطراف المدن انتظارا للعودة لهذه البيوت، و لم تكن الأمم المتحدة هي التي بادرت بإنشاء الوكالة وإنما كانت المبادرة لكل من الصليب الأحمر الدولي وجمعية دينية تدعى "الكويكرز" وسرعان ما تقدمت الأمم المتحدة لتبني المشروع بديلا عن الجمعيتين.

وكانت الأمم المتحدة التي أصدرت القرار 194 في هذه السنة ذاتها 1949، والذي يقضي بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم أو المطالبة بالتعويضات تتطلع لمساعدتهم عبر الأونروا لكي يستقروا مؤقتا في المخيمات التي توزعوا عليها انتظارا للعودة ومع مرور الوقت، بدا لها أن إقامة هؤلاء اللاجئين في مواطن هجرتهم سوف تطول، ولابد من مساعدتهم على تقبل ذلك الوضع في الأوطان البديلة.

ويقول الكاتبان "ريتشارد لوك وأنتوني ستيوارت" مؤلفا كتاب "بانتوستان غزة" وقد اشتقوا العنوان من الاسم الذي يطلق على مناطق السود المعزولة والمحاطة بالاسوار داخل جنوب افريقيا أثناد الحكم العنصري. يقولان إنه قد ظهرت داخل وكالة الغوث وجهتا نظر مختلفتان فيما يتعلق بطبيعة الخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين، وجهة النظر الأولي تؤيد النهج الحالي الذي تتبعه الأونروا، والذي يسهم في تحسين أوضاعهم المعيشة التي تشكل بدورها إحدي الضمانات الهامة لاستقرار المنطقة وهدوئها.

أما وجهة النظر الأخرى والتي تمثلها أمريكا فتتهم "الأونروا" بأنها تحولت إلى جهاز يدعم "المخربين" وأفراد من منظمة التحرير الفلسطينية. أنه لكي تستمر أمريكا في تقديم التبرعات للاونروا والتي تشكل حوالي ثلث ميزانيتها، فإن على هذا الجهاز أن يبادر بقطع دعمه ومساعدته عن كل فرد يثبت تعامله مع منظمة التحرير الفلسطينية، أو كل فرد يدان من قبل السلطات الإسرائيلية لارتكابه أعمالا مخلة بأمن الدولة".

تفكيك المخيمات

ورغم أن الكتاب الذي وضعه المؤلفان البريطانيان بعد إقامة طويلة في غزة يعود إلى سنة 1985، فأن وجهتي النظر الأساسيتين اللتين استخلصاها لا تزالان قائمتين وإن بصور مختلفة في تفصيلاتها هنا وهناك، والجديد فعلا هو الاتجاه التدريجي إلى تقليص خدمات الوكالة بدلا من توسيعها لتقدم المساعدة لأربعة ملايين من اللاجئين تسعى إسرائيل لإغلاق ملف عودتهم إلى وطنهم إغلاقا نهائيا. وهي تعرف أن تقليص الخدمات أو خصخصتها كما يدعو الاتجاه الجديد في سياسات الوكالة الذي يسعى لسد العجز في ميزانياتها بتحصيل رسوم عن التعليم والصحة من المواطنين الفلسطينيين تعرف أن مثل هذا التقليص من الخدمات سوف يؤدي على المدى الطويل إلى تفكيك المخيمات بدلا من تفكيك المستوطنات الذي يطالب به العرب وبذلك يتبعثر اللاجئون الذين شكلوا في مخيماتهم مجتمعات متكاملة رغم قسوة الحياة، مجتمعات لا تختلف كثيرا عن الأحياء الهامشية وأحزمة الفقر في المدن العربية الكبيرة لكنها تتميز عنها جميعا بأن نسبة التعليم فيها عالية جدا حتى الآن وهو ما يسبب إزعاجا حقيقيا للمخططين العسكريين الإسرائيليين الذين يريدون بعثرة اللاجئين وهم جهلاء غير متعلمين ليستوعبهم الوطن العربي والعالم كعمالة غير مدربة في الريف أو أطراف المدن وليكونوا عاجزين تماما عن تنظيم صوففهم أوعرض قضيتهم على العالم أو الكفاح من أجل تطبيق القرار 194، وهي الرؤية التي تتسق مع تحذيرات أمريكا الدائمة للقائمين على أمر الوكالة من إيواء ما تسميهم بالمخربين فضلا عن تقديم الخدمات الصحية والتعليمية لهم.

وفي مقالة لها عن الحركة الطلابية الفلسطينية في الشتات توضح لنا "ليلى العلي" نائب رئيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين فرع لبنان كيف أن التصورات العسكرية الإسرائيلية عن

لاجئين جهلاء مبعثرين عاجزين عن الكفاح المشترك قد أخذت موقعها على الأرض فعلا وإن ببطء بعد انسحاب الوكالة من تقديم الخدمات.

ومع بداية تطبيق المرحلة الانتقالية أطلقت وكالة الغوث برنامج تطبيق السلام. ومن ثم برنامج المواءمة في خدماتها (والتربوية منها على وجه الخصوص) مع خدمات الدول المضيفة. فبدأت الوكالة في تقليص موازاناتها التربوية في بلدان الشتات الرئيسية (لبنان– سوريا– الأردن) أو عدم زيادتها بما يتناسب والنمو السكاني الطبيعي للاجئين الفلسطينيين في تلك البلدان، الأمر الذي انعكس على الحركة الطلابية تناقصا في إعدادها وتراجعا في المستوى التربوي والتعليمي وفي امتلاك مستلزمات العملية التعليمية".

وتراجع الحركة الطلابية التي طالما رفدت العمل الوطني الفلسطيني في كل مراحله من الكفاح المسلح إلى الانتفاضة هو نتيجة مباشرة لتقليص خدمات الوكالة من جهة والتي قامت فعلا بدمج مدارس ودمج صفوف وعدم توزيع الكتب والكراريس، وإلغاء منح الطلبة الثانويين وفرض رسوم تسجيل على الطلبة الذين ترك بعضهم التعليم وأخذ يبحث عن عمل دون تأهيل، ومن جهة أخرى فإن العمل الوطني الفلسطيني عامة أصبح واقعا تحت ضغط الفكرة القائلة بأن القضية الوطنية الفلسطينية قد جرى حلها في "أوسلو" أو أنها في طريقها فعلا إلى الحل عبر المفاوضات وبالتالي ليس هناك "مبرر أو داع لأي عمل وطني فلسطيني مهما كان هدفه" كما تسجل ليلى العلي مرة أخري.

ولعل هذا الهدف الأخير أن يكون هو أخطر أهداف ما يجري الآن من تصفية ضمنية لخدمات الوكالة.

و لم تؤد الاجتماعات الدورية التي يعقدها "بيتر هاندرسن" المفوض العام للأونروا مع المانحين إلى أي تقدم يشير من بعيد أو قريب إلى أن نهج "الخصخصة" هو مؤقت أو يمكن التراجع عنه.

وفي مواجهة المظاهرات التي اندلعت في مخيمات اللاجئين في كل من لبنان والأردن أعلن "هاندرسون" قرار الوكالة بإلغاء الرسوم على التعليم الابتدائي والثانوي وإلغاء نفقات العلاج بعد أن حصل على وعد بدفع تسعة عشر مليون دولار من المانحين، وبطبيعة الحال ما إن تنفذ هذه الملايين إلا وتعود الحال كما كانت.

ولكن لأن الأزمة ليست مالية فقط وإن كان الجانب المالي فيها قد أصبح مزمنا بل هي أيضا أزمة دور وتصورات وإستراتيجيات لحل قضية اللاجئين، فعلينا أن نتوقع أن قرار وقف توظيف المدرسين والموظفين الدوليين في الوكالة والتقليص الضمني للعمالة القائمة فيها فعلا سوف يؤدي عمليا لتحويلها إلى مؤسسة صغيرة خيرية تعود لأصلها كجمعية من جمعيات الصليب الأحمر وتتحلل بالتدريج علاقاتها مع الأمم المتحدة، خاصة وأن الأمم المتحدة ذاتها مهددة بتقليص ميزانياتها وهو ما تطالبها به أمريكا التي تماطل في تسديد ما يزيد على مليار دولار هي ديونها للمنظمة الدولية.

وإذا كانت الولايات المتحدة تدفع – كما سبق القول – ما يوازي ثلاثين في المائة من ميزانية "الأونروا" فإننا نتوقع في ضوء التحالف الإستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل أن تكون ضغوطها عليها مساوية على الأقل لضغوطها على الأمم المتحدة ذاتها حيث جرى تهميش دور الأخيرة في التسويات الماضية والقائمة في المنطقة منذ "كامب ديفيد" إلى وادي عربة مرورا بأوسلو.

تخزين الشرعية

هكذا تتضافر العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتهدد قضية اللاجئين ومن ثم قضية العودة في الصميم لتصب المياه في طاحونة الإستراتيجية الإسرائيلية الأمريكية لشطب أو تخزين لا قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية فحسب وأنما المؤسسات التي نشأت بهدف ابقاء الشعب الفلسطيني حتى وهو في مخيمات اللجوء قادرا على مواصلة العيش كشعب "بل وتحقيق مستوى عال من التعليم والوعي والتضامن أفزع جلاديه".

والآن لابد من تحويل هذا الشعب إلى أفراد مبعثرين يبحث كل منهم عن حل خاص به وبأسرته بعيدا عن الآخرين، لأن الأوضاع ستزداد سوءا مع الوقت مضافا إليها غموض مستقبل وكالة الغوث ذاتها ونقصان الخدمات التي تقدمها لا فحسب في التعليم والصحة وإنما أيضا في المخصصات الغذائية لهؤلاء الذين لا مورد لهم لكي يضمنوا الغذاء اليومي. وهؤلاء يزداد عددهم حتى في بلدان المأوي العربية نفسها بسبب الفقر والبطالة مما يحول الفلسطينيين الفقراء والمنافسين للفقراء إلى ضيوف غيرمرغوب فيهم، وهو ما يمكن أن يشعل في أي وقت فتيل الاقتتال الذي قد ينشب هذه المرة لا لأن الفلسطينيين يحملون السلاح

وينظمون معسكرات للتدريب، ولكن لأنهم ينافسون الفقراء والعاطلين على لقمة العيش في بلدان تواجه أزمات مركبة وخانقة وذات طابع شامل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ووطنيا.

واتقاء لمثل هذا المصير المرتقب شرعت الحكومة الأردنية في تنفيذ برنامج للضمان الاجتماعي بمقدار مائة مليون دولار تتسلم الأردن بعض خدمات الوكالة، بما يعني أن الاتجاه لتقليص الأخيرة هو جدي وبدأ فعلا تنفيذه. وتدعو الحكومة الأردنية لتحويل المخيمات إلى ضواح سكنية لتوطين بعض الفلسطينيين ونقل آخرين إلى أماكن أخري.

وتقول الحكومة الأردنية إنها تستهدف بذلك تحسين الوضع المزري للفلسطينيين، ولكن المتشككين في الأهداف الحقيقية لهذا البرنامج وخاصة أنه يرتبط بالأزمة الخانقة للوكالة يؤكدون أن ما يجري الآن هو الاتجاه الحثيث لشطب قضية اللاجئين وطمس القرار 194 حتى لا تكون هناك قضية فلسطينية بعد الآن، خاصة وأن الوضع المزري الذي تتحدث عنه الحكومة الأردنية قائم بصورته تلك منذ خمسين عام ولم يتحرك أحد أو يضع خطة لتحسينه.

المدهش في الأمر أنه لا منظمة التحرير الفلسطينية ولا الجامعة العربية تملك أي تصور متكامل لمستقبل وكالة الغوث ومؤسساتها، ولم تبلور أيٍ منهما حتى الآن خطة شاملة لمواجهة العمل الإسرائيلي – الأمريكي، لشطب قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية وتصفية الموسسات التي نشأت لوضع هذه القرارات موضع التنفيذ أو حتى مساعدة الشعب الفلسطيني في الشتات وبقي العرب كعادتهم يردون ردود أفعال جزئية على مواقف وإجراءات هي جزء من خطة شاملة.

نداء لإنقاذ القدس

طويل هو مسلسل الهجرة اليهودية والاستيطان في الأرض العربية

قبل أن يدخل في مرضه الأخير الذي أودى بحياته كتب أحمد بهاء الدين، عن هذا المسلسل وصولا إلى الهجرة اليهودية من بلدان الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل، وحملت سلسلة أعمدته اسم "جريمة العصر" بعد أن فتح "ميخائيل جورباتشوف" أبواب الهجرة اليهودية، وأغلقت الولايات المتحدة أبوابها أمام المهاجرين السوفيت بمقتضى قوانين جري سنها خصيصا، لأن الغالبية العظمى من هؤلاء اليهود كانوا يفضلون الذهاب إلى أمريكا، و لم تكن إسرائيل ضمن مخططاتهم، وانصب غضب أحمد بهاء الدين على أمريكا أيضا وبعنف غير مسبوق.

وهكذا تدفق المهاجرون السوفييت إلى إسرائيل ليكون لهم بعد ما يزيد قليلا على خمس سنوات فيها حزب ووزير في حكومة الليكود وسبعة نواب في الكنيست ويموت "أحمد بهاء الدين" حاملا جرحه ولوعته مرتين؛ مرة لأن الضمير العالمي لم يهتز بقوة أمام "جريمة العصر"، ومرة أخرى لأن العرب شعوبا وحكومات لم يتوقفوا أمام هذه الجريمة ليتدبروا أمرهم بشكل جماعي لوقفها، وأخذوا بدلا من ذلك يصرخون ويستغيثون ويشجبون ويدينون بينما تجري عملية التوسع غير المسبوقة للاستيطان من أجل استيعاب المهاجرين الجدد لا فحسب من الاتحاد السوفيتي وإنما أيضا من أوروبا الشرقية كلها إثر انهيار منظومة البلدان الاشتراكية وبروز النزعات الصهيونية المعادية للعرب والمناصرة للدولة العبرية على حسابهم.

رهان

وواصلت غالبية الحكومات العربية رهانها الخائب على الولايات المتحدة الأمريكية

كوسيط بينها وبين إسرائيل تمنت دائما أن يكون نزيها بالرغم من كل المواقف والممارسات الواقعية التي تقول بلسان فصيح إن الوسيط الأمريكي ليس إلا الحامي الأول للعدو الصهيوني الذي يتوسط بيننا وبينه.

وقد ازدادت هذه الحقيقة سفورا بعد حرب الخليج الثانية التي أخرجت العراق بثروته وقوته العسكرية والبشرية من معادلة الصراع العربي الصهيوني، ثم انهيار الحليف الدولي القوي للعرب وهو الاتحاد السوفيتي بعد ذلك، والذي كانت بوادر تغير موقفه قد ظهرت بعد سماح جورباتشوف بهجرة اليهود السوفييت إلى فلسطين، وهو ما كان ممنوعا في ظل الحكومات السابقة.

وقد أقر العرب جميعا في مدريد، وبعد تدمير العراق عام 1991، بقبول التسوية السياسية للصراع على أساس من قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام، وفي ظل راعيين هما أمريكا والاتحاد السوفيتي، وسرعان ما أصبحت أمريكا هي الراعي الوحيد، أي هي الخصم والحكم على حد قول الشاعر.

وبات واضحا لكل ذي عينين، وكما يقول "جوستورك" رئيس التحرير السابق لمجلة "ميريب" الأمريكية "إن الافتراض القائل بأن واشنطن ملتزمة بحل تفاوضي للصراع العربي-الإسرائيلي نادرا ما تطابق مع السجل الفعلي للسلوك الأمريكي تجاه هذا الصراع".

بنهاية القرن

أمريكا ليست مع الحل التفاوضي قطعا وإن كانت تدعي ذلك وتتاجر به كشعار، إنها باختصار مع فرض الأمر الواقع على العرب باسم التفاوض أي مع إرغامهم على قبول الاستيطان والمزيد منه على أراضيهم، ومع توحيد القدس كعاصمة "أبدية" لإسرائيل كما تعلن الأخيرة وتمارس فعلا هذا الإعلان وتؤكده على الأرض بخطوتها الأخيرة ببناء المستوطنات في "جبل أبو غنيم" بالقدس الشرقية.

وليس البناء في القدس الشرقية نزوة يمينية، لأن حزب الليكود و"بنيامين نتنياهو" أصبحا في السلطة فقد كانت عملية بناء الطرق الالتفافية حول القدس مشروعا لحزب العمل بقيادة "بيريز" لعزل القرى العربية عن بعضها البعض، صحيح أن "بيريز" يصبح الآن مدينا لحكومة

"نتنياهو" التي أزاحت حزبه من السلطة، إلا أنه كان يخطط للاستيطان بطرق مختلفة، وواصل دائما وبذكاء ما كان الليكود قد بدأه سنة 1977، وهي السنة التي زار فيها السادات القدس وكان "آرئيل شارون" وزيرا للزراعة آنذاك، ووضع خطة أسماها "رؤية إسرائيلية لنهاية القرن كان المنظر والمصمم الأصلي لها هو رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية "نتنياهو دروبلس"، وكان هدفها توطين مليون يهودي ومهاجر جديد في الأراضي العربية المحتلة حتى نهاية القرن العشرين.

"وبهذه الخطة يجري القضاء نهائيا على أي إمكانية لتسوية سياسية تسمح للفلسطينيين أن يقرروا مصيرهم"، كما تقول جريدة "نضال الشعب" السورية التي قامت في عدد 6 مارس "آذار" 1997، بنشر تقرير تفصيلي عن تطور عملية الاستيطان منذ ذلك الحين.

ففي الثمانينيات خصصت حكومة الليكود 30 مليون دولار سنويا لتطوير الاستيطان وتوسيعه في الضفة الغربية، وتراوح معدل البناء ما بين 1000 و2000 وحدة سكنية كل عام، ومع نهاية عام 1985، بلغ عدد المستوطنين خارج القدس الشرقية 42 ألف مستوطن، أي زيادة قدرها 100 % في غضون ثلاث سنوات، وفي مطلع عام 1990 كان ثمة 76 ألف مستوطن يقيمون في 150 مستعمرة في الضفة الغربية".

وتضيف الجريدة:

وقد وصل حاليا العدد الاجمالي للمستوطنين والمستعمرات الإسرائيلية إلى أكثر من ثلاثمائة ألف يهودي يسكنون في أكثر من مائتي مستعمرة ويتوزعون على الشكل التالي:

- 170 ألفا في عشرة مواقع استيطانية في القدس الشرقية.
- 41 ألفا في 15 موقعا استيطانيا في أنحاء الضفة الغربية.
- 6 آلاف مستوطن في 16 موقعا في قطاع غزة.
- 12 ألف مستوطن في 36 موقعا استيطانيا في مرتفعات الجولان المحتلة".

وبعنوان الاستيطان في القدس ستة أضعاف مشروع أبو غنيم، كتب الصحفي الفلسطيني "نظير مجلي" في رسالة حيفا لمجلة "اليسار المصرية" يقول:

"هناك مخطط استيطاني أعلنه "إيهود أولمرت رئيس بلدية القدس اليهودي ويشتمل على بناء 35 ألف وحدة سكن، أي حوالي ستة أضعاف الاستيطان المقرر في منطقة جبل أبو غنيم المشهورة".

وفي نفس الوقت يتواصل العمل على شراء البيوت العربية بمبالغ طائلة مع توسيع المستوطنات اليهودية القائمة فعلا من أجل إقامة مشروع القدس الكبري.

"وهو المشروع الذي يجعل القدس العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل الواقعة تحت السيادة الإسرائيلية المطلقة ، كما يقولون تسيطر على 15 % من أراضي الضفة الغربية".

وكما يقول "عفيف صافية" المفوض العام الفلسطيني في بريطانيا ولدى الفاتيكان:

"إن قرار حكومة إسرائيل ببناء حي يهودي جديد هو الحي الحادي عشر في القسم العربي من القدس، سيشكل المرحلة النهائية في عزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية مما سيترجم اختناقا اقتصاديا لمدن بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا".

النـداء

كانت هذه هي صورة الهجرة والاستيطان في الأراضي العربية المحتلة خاصة في القدس والضفة الغربية التي وضعها رؤساء الأحزاب وممثلو القوى السياسية والاتحادات والنقابات والمنظمات الوطنية المصرية التي تنادت للقاء حاشد مساء يوم الخميس الرابع والعشرين من أبريل دفاعا عن عروبة القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها.

وكانوا على حد قول النداء الذي أصدره المؤتمر الكبير يؤكدون موقف الشعب المصري الرافض للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، ولإقامة المستوطنات وتهويد القدس وفرض تسوية سياسية تقوم على تحقيق الهيمنة الإسرائيلية العسكرية والاقتصادية والثقافية على الأمة العربية من خلال النظام الشرق أوسطي واحتكار إسرائيل للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل".

وبعد هذه المقدمة التي تتشابه مع كل البيايات التي تصدر عن اجتماعات كثيرة ما أن تبدأ وتنفض إلا ويذهب كل لحاله – بعدها اتجه النداء اتجاها جديدا، فلم يتوقف كثيرا أمام

عبارات الشجب والإدانة والتعبير عن الغضب الذي يملأ أصحاب الحق المعتدي عليهم، واتجه بدلا من ذلك للبحث في الإجراءات العملية المباشرة التي يعتزم المؤتمرون حث الشعب المصري على القيام بها بعد أن دعوه:

"لمواصلة كفاحه الذي لم يتوقف ضد العدوان الإسرائيلي، وضد الصهيونية والاستعمار، خاصة وقد أكدت تطورات الأحداث منذ كامب دافيد ومدريد وأوسلو صحة موقفه الرافض للتطبيع وللسلام الإسرائيلي الأمريكي". .

وسوف نلاحظ أن هذه هي المرة الأولي التي يشارك فيها الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر في مؤتمر تقيمه كل أحزاب المعارضة مجتمعة، ويصدر عن المؤتمر نداء يصف السلام المرفوض بأنه "إسرائيلي– أمريكي" وبالرغم من أن "محمد عبد اللاه" رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب وممثل الحزب الوطني في المؤتمر الجماهيري لم يوقع على "النداء" فإنه شارك في المؤتمر المعبأ بمشاعر الغضب الشعبي العميق ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وقبل انعقاد المؤتمر بيوم واحد كان "إبراهيم نافع" رئيس تحرير صحيفة الأهرام الرسمية، وأقرب الصحفيين المصريين إلى الرئيس حسني مبارك، قد كتب في عموده اليومي الذي حل محل عمود أحمد بهاء الدين، يستنكر وصف السيناتور الجمهوري جيسي هيلمز لإسرائيل "بأنها الصديق الوحيد لأمريكا في الشرق الأوسط الذي يمكن الاعتماد عليه اعتمادا كاملا، إنها حاملة طائراتنا في الشرق الأوسط".

زوال الوهــم

وليست هذه جميعا إلا شواهد على عمق حالة الإدراك للخطر الذي تشعر به القوى السياسية والاجتماعية في مصر، لا فحسب بسبب حمي الاستيطان وإنما اضافة لتلك المساندة الأمريكية غير المشروطة له بالرغم من العلاقات الوثيقة والمصالح المتداخلة بين أمريكا وأهم بلدان الوطن العربي في المشرق أي مصر والسعودية، وقد بدأ الجميع يشعرون شعوبا وحكومات أن لغة الشجب والإدانة لن تحقق أية نتائج، وأن الرهان على صداقة أمريكا والاطمئنان إليها ليس إلا وهما كبيرا، لأن السياسة الأمريكية لا ترى هذه العلاقات

في إطار من الصداقة وإنما من التبعية التي تبرر لها مساندة الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة.

وهكذا تولدت الروح العملية في نداء القدس روح تسعي لدرء الخطر عبر الإجراءات الفعلية، وكانت قد تشكلت في "عمان" قبل أيام من انعقاد المؤتمر شركة برأسمال مائة مليون دولار قررت شراء البيوت العربية القديمة في القدس حتى لا يشتريها المستوطنون أو تصادرها الحكومة الإسرائيلية.

وسوف نقول مع القائلين : أفلح إن صدق، أما "نداء القدس" فإنه يدعو لمقاطعة البضائع الإسرائيلية ، والسياحة الإسرائيلية، وعدم السفر لإسرائيل مهما كانت الأسباب، وعدم اعتبار إسرائيل سوقا للعمل المصري، وحث العمال المصريين الذين سافروا لإسرائيل تحت ضغط الحاجة للعودة إلى الوطن على أن تتولى الحكومة إيجاد أعمال بديلة لهم، ومواجهة محاولات الاختراق الصهيوني لصفوف الشعب المصري والمثقفين المصريين تحت أي مسمى ومناشدة اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات والتجار المصريين ورجال الأعمال المصريين وقف أي علاقات أو تعاقدات أو مشروعات مشتركة مع إسرائيل والإسرائيليين، والالتزام بالمقاطعة الشاملة للبضائع والمشروعات الإسرائيلية.

ودعا النداء الحكومة المصرية إلى الالتزام بقرارات القمة العربية ومجلس الجامعة العربية، وذلك بتجميد العمل بكل الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية والتجارية والثقافية التي وقعتها مع إسرائيل، ووقف بيع البترول والغاز ووقف السياحة الصهيونية، والعودة لمنع سفر المصريين لإسرائيل. وتجميد كل مشروعات ومؤسسات العمل الإقليمي المشترك التي تشارك فيها إسرائيل.

– استدعاء السفير المصري في تل أبيب للتشاور، وتنظيم حملة دولية للمطالبة بمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا جرائم قتل الأسرى المصريين.

– التصدي للتسلل الأمريكي داخل المجتمع المصري بما يهدد الأمن الوطني، كما تمثل أخيرا في إنشاء فرع لمكتب التحقيقات الفيدرالي في مصر والذي يتعين إلغاؤه فورا.

ثم تقديم كل أشكال الدعم لشعوب فلسطين ولنبان وسوريا لكفالة صمودها ضد العدوان وإزالة كل العقبات التي تعترض تنظيم الشعب المصري لحركته ضد التطبيع ومساندة فلسطين وسوريا ولبنان.

ويعاود النداء تذكير الحكومات العربية كافة بالتزاماتها طبقا لقرارات القمة العربية وقرارات مجلس الجامعة والقمة الإسلامية ولجنة القدس ومؤتمر دول عدم الانحياز.

فهل تكون بذلك قد دقت ساعة الإجراءات العملية لمواجهة الاستيطان والتهويد؟ إن شواهد كثيرة تقول.. نعم.

مقاطعة "والت ديزني" واستعادة القدس

كشفت تداعيات المعركة الأخيرة بين العرب والمسلمين من جهة، وشركة والت ديزني للألعاب من جهة أخرى حول نموذج مدينة القدس الذي بنته إسرائيل ووضعته في معرض للشركة بولاية فلوريدا الأمريكية، ويبين المدينة المقدسة باعتبارها عاصمة موحدة لإسرائيل كشف هذه التداعيات عن امكانات هائلة يملكها العرب والمسلمون سواء داخل بلدانهم أو خارجها، وهي إمكانات لا يجري استثمارها على النحو الأمثل من أجل الدفاع عن القضايا المصيرية للعرب والمسلمين.

لا أذكر كم مرة كتبت فيها على هذه الصفحة رقم الودائع العربية وحدها في بنوك أمريكا وأوربا، وعلي كل حال فإن الرقم الأخير هو كما قرأته في أكثر من إحصائية 900 مليار دولار، أي أن العرب يشكلون قوة مالية واقتصادية لا يستهان بها، وربما أننا نعيش في عصر يتكلم لغة المال والمصالح العارية ولا يعرف ما نسميه نحن بالقيم العليا والأخلاق والحق، فلا مفر لنا من استخدام هذه اللغة بكل قوة حتي نحمي مصالحنا.

ولكن أخشى ما أخشاه أن تكون لغة المصالح والمال هي نفسها التي جعلت العرب يحجمون حتي الآن عن استخدام المال جيدا لصالح قضايانا وبخاصة قضية فلسطين مؤثرين خدمة المصالح الشخصية لأصحاب المليارات حتي لو كانت هذه المصالح تتناقض جزئيا أو كليا مع مقتضيات حصولنا على حقوقنا القومية.

لقد تبين أن واحدا من المليارديرات العرب هو، الأمير الوليد بن طلال، يمتلك وحده 25 % من أسهم "يورو ديزني" وهي الفرع الأوروبي لشركة والت ديزني، وكان هو نفسه

واحدا من الذين أثاروا القضية على وعد منه بالتدخل بحكم ما له من نفوذ لحلها وحث الشركة على العدول عن موقفها.

ولكن أية بوادر للحل لم تظهر حتي الآن، وإن كان موقفه هذا أيا كانت النتائج التي سيتوصل إليها يظل تعبيرا عن وعي قومي جديد.

والمقارنة مع الفارق ضرورية هنا مع وعي رجال الأعمال اليهود في القرن الماضي وطيلة هذا القرن، وفي سياق رصدنا لتطور الصراع بين قوميتين إحداهما اليهودية الاستيطانية العنصرية الغازية، والثانية أي العربية المعتدي عليها.

ولكن واقعا جديدا نشأ بعد ظهور النفط في الأرض العربية، والذي مكن أسرا وقبائل وأفراد من تنمية ثروات هائلة أخذوا يستثمرونها في كل بقاع المعمورة شأنهم شأن الرأسمالية اليهودية المدربة التي تشكل سندا قويا لدولة إسرائيل، وهي تسعى لابتلاع الأرض العربية معتبرة أن القدس التي سيجري التفاوض حولها في سياق الحل النهائي هي عاصمتها الموحدة والابدية بصرف النظر عن حقائق التاريخ والجغرافيا ونصوص الديانتين المسيحية والإسلامية، وأماكنهما المقدسة فيها.

ومن صميم مصلحة الرأسمالية العربية في المدى البعيد أن يرتقي وعيها إلى مستوى الصراع فتلعب دورا إيجابيا فيه.

قبل عامين جاء ملياردير يهودي صهيوني إلى القدس من أمريكا ويدعى موسكوفيتش، وقرر أن يشتري مجموعة من البنايات في حي باب العامود العربي من المدينة ليبني عليها مجمعا سكنيا ضخما حتي يستقبل المستوطنين، وليس مؤكدا تماما إن كان موسكوفيتش سوف يكسب من هذا العمل أكثر مما كان سيكسبه، إذا ما وظف ملايينه في مكان آخر من العالم، وغالب الظن أن موسكوفيتش لم يكن مدفوعا باعتبار مصلحته الخاصة وعوائد أمواله وحدها، بل وليس من المستبعد أن تكون هذه صفقة خاسرة، على الصعيد المالي البحت، ولكنها ناجحة تماما على صعيد وعيه القومي العنصري، وعلي صعيد مشروع الرأسمالية اليهودية لتقوية دولة إسرائيل حتي تتفوق علي كل جيرانها العرب وتهيمن عليهم سواء بقوة السلاح أو الاقتصاد.

أسوق هذه الواقعة مقدمة لأحكي لكم ما حدث قبل سنوات حين دعا فيصل الحسيني، مسئول ملف القدس في السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى حملة عربية وإسلامية للتبرع من أجل القدس، وأسفرت هذه الحملة في نهاية المطاف عن تأسيس شركة هزيلة رأسمالها مائة مليون دولار للاستثمار في القدس، وتابع الإعلام العربي تطور هذه الشركة وأنشطتها لفترة محدودة، ثم توقف تماما، ولا أحد يعرف مصيرها الآن وكان رقم المائة مليون دولار مثيرا للسخرية حتي إن الكاتب المسرحي الراحل رئيس اتحاد الفنانين العرب آنذاك "سعد الدين وهبة" قال لفيصل الحسيني حينها إن مليارديرا عربيا واحدا كان بوسعه، أن يدفع المائة مليون ببساطة فأين الآخرون، لقد تصورنا جميعا أن تسفر الحملة من أجل الاستثمار في القدس عن عدة مليارات، هذا هو إذن حال المال العربي إزاء القضية.

فكيف هو حال الإعلام؟

إن الإعلام العربي على ضخامة الاستثمارات التي وضعها كل من أصحاب المال والحكومات فيه مايزال موجها في الغالب الأعم للعرب أنفسهم ولتجميل وجه الحكام، بدليل فشله الذي برز في مخاطبة العالم حول قضية فلسطين والقدس في القلب منها حتي إن الجمهور العربي كان يتعرف على أخبار تطور الصراع بين الجامعة العربية والحكومات العربية من جهة وشركة والت ديزني من جهة أخرى عن طريق وسائل الإعلام الأوروبية والأمريكية، أي أننا كنا في هذه الفترة موضوعا رئيسيا في الإعلام العالمي باعتبارنا طرفا في القضية دون أن نتمكن إعلاميا من مخاطبة العالم.

إن عشرات القنوات والمحطات الفضائية العربية لم تنجح في بناء القدرات والتصورات التي بوسعها أن تنافس، وهذه قضية كبيرة يقول لنا عنوانها الأول إن المسألة ليست مالا فقط وهو متوافر بكثرة، وليس تقنيات متقدمة فقط فبوسعنا أن نشتريها وقد اشتريناها فعلا، إنها قضية سياسية في الأساس تتعلق بفرص التعبير والديمقراطية والحريات العامة ككل وهي شبه غائبة ومصادرة في الوطن العربي.

ويبدو هذا الأمر لأول وهلة متناقضا، إذ إن العاملين في مجال الإعلام العربي يستطيعون أن يقدموا موضوع القدس بحرية لأنها تحظى بالإجماع، ولكن المسألة أعمق من ذلك بكثير، إنها القدرة على المبادرة وإطلاق الخيال والعمل بعيدا عن إملاءات السلطة ولو بدرجة

محدودة، كل هذا ليس متوافرا للإعلاميين العرب الذين لا يجوز لنا أن نتوقع منهم ابتكارا أو خلقا في معالجة مصير القدس وحدها بينما هم مكبلون بصور شتى، ومطلوب منهم أن ينتجوا في الأغلب الأعم مادة دعائية عاجزة عن إقناع المواطن العربي نفسه، فما بالنا بالمواطنين في بلدان أخرى تعرف عن قضايانا ما يقدمه لها أعداؤنا ببراعة وتشويق رغم أنه مبني على تشويه حقائق التاريخ والجغرافيا والدين والثقافة كما هي الحال في موضوع القدس.

وليس حال الجامعة العربية بأفضل من الإعلام العربي، لقد احتجت جامعة الدول العربية لدى شركة والت ديزني، وطلبت إليها بوضوح ألا تقدم مدينة القدس بالصورة السابق الإشارة إليها، وكان احتجاجها قويا حتي أن ايهود باراك، رئيس وزراء إسرائيل، أصدر بيانا قال فيه إن المسألة خطيرة جدا، وأن دعوة الجامعة العربية تمس بمكانة إسرائيل والقدس عاصمتها الموحدة وقال متحديا، إن مثل هذه المحاولات لم تنجح في الماضي ولن تنجح الآن.

وأرسل آرئيل شارون، رئيس حزب الليكود، رسالة إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، انتقد فيها الحملة التي تقوم بها الجامعة العربية لمقاطعة "ديزني" مطالبا الرئيس باتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف حملة الجامعة العربية للمقاطعة على أساس أن هناك مواد في القانون الأمريكي تحرم المقاطعة.

ومع ذلك فإن الجامعة العربية هي نفسها التي فشلت في القيام بعمل طويل المدى حين قتلت في المهد قبل عشرين عاما مشروعا أعده بعض السينمائيين الشباب العرب المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإنتاج مجموعة من الأفلام عن المدن العربية وعلي رأسها "القدس" وأخذت أوراق المشروع تتلكأ في المكاتب حتي أجهضته البيروقراطية بدعوى أنه لا توجد ميزانيات.

ومع ذلك فإن دعوة الجامعة العربية لمقاطعة شركة والت ديزني لابد أن تؤخذ بجدية حتي يكون سلاح المقاطعة مؤثرا إذ إنه سلاح لا يزال فاعلا –رغم الضعف العربي– بدليل الانزعاج البالغ الذي عبرت عنه كل من إسرائيل ودوائر والت ديزني.

وهناك الآلاف من دور السينما في الوطن العربي التي تعرض أفلام هذه الشركة وعليها أن تتوقف عن عرضها أو شرائها أصلا، وهناك المئات من قنوات ومحطات التليفزيون التي

تعرض إنتاجها، وملايين الأسر العربية التي تشتري لأبنائها أشرطة الفيديو التي تنتنجها ديزني، وعلي المثقفين والنقاد أن يوجهوا مؤسسات التوزيع تلك لشراء منتجات الشركات الأخرى المنافسة لديزني وخاصة الإنتاج العربي الذي تطور جدا في السنوات الأخيرة.

وهناك المئات من لجان المقاطعة ومقاومة التطبيع في الوطن العربي، مطالبة جميعها الآن بأن تتعلم ذلك الدرس البليغ الذي لقنته مجموعة من المنظمات الأهلية العربية والإسلامية في كل من أمريكا وفلسطين لشركة "برجر كنج" حين أجبرتها قبل أسابيع على إغلاق فرع لها في القدس المحتلة بعد تهديد بالمقاطعة، لأن العقد بين الشركة والوكيل يقضي بفتح الفرع في إسرائيل وليس في فلسطين.

كذلك فإن اتجاه رأس المال العربي للاستثمار في مثل هذه الشركات العملاقة بانصبة متزايدة من اسهمها سوف يقوي مركزنا في التفاوض لأنه سيكون للعرب قول في سياسة الشركة وتوجهاتها بما يؤكد ضرورة عدم انحيازها في صراع سياسي ما زال دائرا.

كانت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية موضوعا للكراهية والاستعلاء من قبل مؤسسات الإعلام الكبرى في أمريكا بعد أن قامت قواتها بتدمير الأسطول الأ مريكي في "بيرل هاربر"، ولكن بعد أن اشتد عود اليابان واستعادت قوتها ووفرت فائضا ماليا أخذ رأسماليوها يشترون شركات إعلام كاملة فتغيرت صورة اليابان بعد ذلك في الإعلام الأمريكي أي أن لغة المال والمصالح تكلمت بأفصح لسان وأعلى صوت وهو صوت أغلبية الأسهم.

فهل نكون متفائلين أكثر ونتوقع أن تلعب رؤوس الأموال العربية الضخمة دورا لا في الإعلام العالمي فقط، وإنما أيضا في مفاوضات الحل النهائي الجارية والتي سيتقرر فيها مصير القدس؟

إن أوراق القوة العربية بوسعها حتي الآن أن تحمي القدس الفعلية لا تلك الرمزية التي في صور ديزني فقط، ففي القدس الفعلية يعيش مائة وأربعون ألف مواطن عربي يكافحون يوما بيوم، لا فحسب من أجل الرزق الصعب وإنما أساسا من أجل البقاء في المدينة التي تخطط الدولة العبرية لإبعادهم عنها وفقا لعملية تطهير عرقي جهنمية.

بوسعنا إذن أن نكسب قضية القدس الرمز لدى والت يزني بامكانات واحد من أقوى

أوراق الضغط وهو المال الذي سيمكن للمفاوض الفلسطيني أن يعتمد عليه، أي على المال جنبا إلى جنب سلاح المقاطعة الاقتصادية الذي كان حين أحكمه العرب حول الدولة العبرية قد كلفها طيلة تاريخها أربعين مليارا من الدولارات.

يستطيع العرب إذن أن يفعلوا الكثير من أجل القدس سواء في مواجهة شركة والت ديزني أو في مواجهة الدولة العبرية وحليفتها الكبرى أمريكا الإمبريالية.

المهم أن تتوافر الإرادة السياسية والشعبية لخوض المعركة حتي النهاية.

دفاعا عن القدس

ترى هل كان الأمر سيختلف كثيرا لو لم ينجح العاهل المغربي، الملك الحسن الثاني، في فض المشادة الكلامية العنيفة التي نشبت أثناء اجتماعات لجنة القدس في الدار البيضاء بين نائب رئيس الوزراء الأردني ووزير الخارجية "جواد العناني" من جهة و"فاروق الشرع" وزير الخارجية السوري من جهة أخرى حول ضرورة تجميد العلاقات، كل العلاقات مع إسرائيل خاصة من قبل الدول التي تتبادل معها التمثيل السياسي والتجاري وهي الأردن ومصر.

أو قل: هل كان الأمر سيختلف لو وصلت المشادة إلى قطع العلاقات مثلا بين الدولتين، أو إلى نوع من فضيحة عربية علنية تضاف إلى سجل فضائحنا، في اعتقادي أن الأمر لم يكن سيختلف بالنسبة للقدس التي اخذت تضيع من أيدينا قطعة قطعة وشبرا شبرا ونحن نتبادل الكلام ونتداول على الاجتماعات دون إجراء فعلي واحد يشل أيدي العدو الصهيوني ويوقف حركة الاستيطان والتطهير العرقي لا في القدس وحدها إنما فيما لا يقل عن ثلث أرض فلسطين التاريخية التي ارتضينا أن نقيم عليها دولة لفلسطين شرط أن تجلو عنها إسرائيل التي أخذت تبتلع حتى هذا الثلث الذي هو من حقنا طبقا للشرعية الدولية، والتي تقول لنا إسرائيل وللعا لم أجمع بكل الوسائل بلّوها –أي الشرعية الدولية– واشربوا ميتها.

ومع ذلك كانت المشادة ذات معنى دال وكاشف لحالتنا على حقيقتها، دال على الوضع العربي المتدهور وكاشف لما وصلنا إليه فعلا من تمزق أخذنا نرش عليه حبات السكر لنقنع أنفسنا أننا بخير ويواصل الرؤساء اللقاء وتبادل العناق والقبلات دون أن يحدث شيء.

دار الصراع بين سوريا من جهة وكل من مصر والأردن من جهة أخرى حول الطريقة المثلى التي يستطيع العرب أن يوحدوا صفوفهم بها ويواجهوا العدو الذي يزداد صلافة واستهانة بحقوقنا، وقالت لنا أخبار لجنة "القدس" إن وجهتي النظر عبرتا عن نفسيهما وأن كل فريق احتفظ بموقفه كما هو وبمودة الفريق الآخر كما هي.

كانت سوريا ترى أنه لابد من تجميد كل العلاقات مع إسرائيل.بما فيها علاقاتها مع الدول التي عقدت معها بالفعل اتفاقيات مثل مصر والأردن، ووقف كل أشكال التطبيع وإغلاق مكاتب الاتصال التي سارعت بعض البلدان العربية والإسلامية بفتحها فور توقيع اتفاقيات "أوسلو" قبل خمس سنوات، ولمحت سوريا كما نقلت وسائل الإعلام إلى ما أسمته بوجود "تواطؤ خفي" من بعض البلدان إزاء الجهود المبذولة للخروج بموقف موحد قوي وفعال ضد إسرائيل، موقف يؤدي عمليا إلى وقف عمليات تهويد القدس التي تتم على قدم وساق. وقال وزير الخارجية السوري: إن عدم الالتزام بقرارات سابقة – مشيرا إلى قرارات قمة يونيه 1996، قد شكل نقطة ضعف عربية. وقال أيضا إن سوريا تتفهم طبيعة الضغوط التي تمارسها بعض الجهات ضد بلدان عربية نشأت بينها وبين إسرائيل علاقات، وهي الضغوط التي أدت إلى عجز هذه البلدان عن التعبير العملي عن غضبها على الممارسات الإسرائيلية، ثم واصلت العلاقات معها كأن شيئا لم يكن.

وهنا كاد وزير الخارجية السوري أن يفقأ هذا الدمل العربي الذي تراكم فيه القيح ألا وهو علاقات التبعية بين الغالبية العظمى من بلدان الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، وهي العلاقات التي اتخذت أشكالا سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية جعلت من الصعب إن لم يكن مستحيلا على هذه الدول أن تنهج سياسة مستقلة ولو قليلا عن الخيارات الأمريكية دون أن تدفع ثمن هذا الاستقلال مضاعفا وفوريا، ودون أن تتوافر لها إرادة سياسية وقومية تجعلها مستعدة لدفع ثمن استقلالها في هذا الزمن.

ولعل نموذج العلاقات المصرية – الأمريكية الآن، أن يكون هو الأوضح على هذا المأزق الشامل، لأن مصر لا تزال هي الدولة الرئيسية التي يقوم التضامن العربي الفعال على موقفها.

تسمي الدبلوماسية المصرية ما هو قائم حاليا بين مصر وأمريكا بالعلاقات الإستراتيجية وهي العلاقات التي لم تجعل أمريكا تتراجع عن تهديدها بتخفيض المعونة السنوية لمصر والتي تصل إلى 2.1 مليار دولار سنويا في المجالين العسكري والاقتصادي، وقد أسفرت زيارة وزير الخارجية المصري الأخيرة لأمريكا عن فشل ذريع، إذ لم يستطع "عمرو موسي" إقناع الادارة الأمريكية باستمرار المعونة مع استمرار موقف مصر الذي يختلف عن الموقف الأمريكي في العلاقة مع كل من العراق وليبيا حيث تدعو مصر بل وتعمل في إطار علاقاتها الدولية

الأخرى على رفع الحصار عن الشعبين رغم التزامها الدقيق بمقررات الأمم المتحدة، كما ترفض مصر أن تكون عنصر ضغط حتى الآن على السلطة الوطنية الفلسطينية للقبول بالمزيد من التنازلات أمام الإسرائيليين الذين يواصلون تهويد القدس والأراضي المحتلة الأخري. بل وأصدر الكونجرس الأمريكي قانونا يقضي بمعاقبة البلدان التي تميز ضد الأقليات الدينية ومن بينها مصر، بهدف الضغط على القاهرة بورقة المهاجرين الأقباط الذين يعيشون في المهجر خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك فقد رفضت الغالبية العظمى من هؤلاء المهاجرين أن تكون أداة للسياسة الأمريكية في هذا الشأن وتضامنت مع موقف الكنيسة القبطية المصرية التي قالت إن وضع الأقباط في مصر هو شأن محلي.

رغم هذا التصدع في العلاقة الإستراتيجية، حيث لا تزال مصر تسمى في قاموس الدبلوماسية الأمريكية بالدولة الحليفة، فإن السياسة المصرية لا تستطيع ولا تريد أن تخطو إلى الأمام قليلا في اتجاه المزيد من الاختلاف مع أمريكا دون أن يؤدي ذلك إلى القطيعة واتخاذ موقف قد يعرّضها إلى أن تصنف كدولة مساندة للإرهاب، خاصة إذا ما قطعت مصر علاقاتها بإسرائيل وهي علاقات تتجاوز حدود الدبلوماسية الباردة إلى التجارة والاقتصاد.

لا تستطيع مصر ذلك لأن التحالف الحاكم فيها سواء في شقه الذي يحكم مباشرة أو الشق الآخر المهيمن على الحياة الاقتصادية من رأسمالية مالية أو تجارية أو صناعية أو زراعية قد أنشأ كلاهما علاقات مع أمريكا يصعب تصور خلخلتها أو تعريضها لتقلبات السياسة أو لما تسميه الحركة الوطنية المصرية بالارادة السياسية المستقلة.

وقبل شهرين كتب أحد الصحفيين المدافعين بحرارة عن العلاقات الإستراتيجية المصرية – الأمريكية يسخر من الذين دعوا إلى مقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية كرد على موقف العداء الصريح الذي اتخذته واشنطن في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة حين صوتت ضد العالم كله لتقف مع إسرائيل دون أن تعير أي انتباه للغضب العربي بسبب تهويد القدس. قال الصحفي حينذاك: إن هؤلاء "المغاوير" الذين يدعون لمقاطعة البضائع الأمريكية لا يعرفون أن الصناعة المصرية تقوم على الآلات الأمريكية، وأن الجيش المصري يعتمد على التسليح الأمريكي والتدريب مع الجيش الأمريكي في المناورات المشتركة، بل وإن الجنيه المصري لا يزال يحتفظ بقيمته النسبية لأنه يرتبط بالدولار، واستخلص الصحفي

أن دعاة المقاطعة ليسوا إلا مراهقين سياسيين لا يعرفون شأن العقلاء الراشدين -مثله بطبيعة الحال- أين تكمن مصلحة البلاد، وكيف يمكننا أن ندافع عنها، و لم يتطرق الصحفي، أبدا في مقاله إلى الطريقة التي يمكننا بها كعرب أن ندافع عن القدس أو نستعيد الأراضي العربية المحتلة من قبضة الصهاينة الذين تسبغ عليهم أمريكا حمايتها.

كذلك فإن مثل هذا الموقف أي رفض الامتثال التام لأمريكا حتى لو غيرت الرأسمالية جلدها وقررت أن تختاره لن يجد أي سند من دول الخليج والجزيرة العربية التي دخلت بدورها في علاقات تبعية مع أمريكا، خاصة بعد حرب الخليج التي حولتها جميعا إلى قواعد للقوات الأمريكية فضلا عن أن أموال البترول العربي تصب في الغالب الأعم في البنوك الأمريكية والأوروبية وفي كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

بينما تنشغل دول المغرب العربي في همومها الخاصة وقد أنشأت بدورها علاقات خاصة مع أمريكا وأصبحت الجزائر ساحة للصراع المكشوف بين أمريكا وفرنسا، ودخلت بلدان المغرب العربي في الشراكة الأوروبية.

وحتى لو انعقدت القمة العربية التي تنادت لها بلدان كثيرة من أجل اتخاذ موقف موحد وقوي ضد تهويد القدس وابتلاع الأراضي المحتلة، فإن مصير مقرراتها لن يكون أفضل من مصير مقررات قمة 1996، التي انعقدت بعد صعود الليكود إلى سدة الحكم والتي دعت البلاد العربية لتجميد علاقاتها مع إسرائيل وتفعيل مقررات لجنة المقاطعة في الجامعة العربية. فعلي ما يبدو وصل التنافر العربي في المصالح - رغم وجود عدو واحد مشترك وقوي - إلى درجة جعلت بوسع وزير الخارجية السوري "فاروق الشرع" أن يشير إلى وجود تواطؤ خفي، وهو ما يعني أن هذا التنافر في المصالح قد وضع مصالح بعض الدول العربية في الكفة الإسرائيلية ذاتها عبر العلاقات القوية مع أمريكا أو حتى العلاقات العربية الإسرائيلية المباشرة، وحيث يأتي وقت الاختيار بين المصلحة الذاتية المباشرة لبلد عربي وبين المصلحة القومية خاصة فيما يتعلق بالقدس يختار البلد العربي مصلحته المباشرة وتتحول القدس إلى كلام إنشائي وخطب تستدر الدموع كما يحدث الآن.

ما الذي يبقى؟

رغم كل شيء مايزال أمام الحركة الوطنية والشعبية العربية المدافعة عن القدس إمكانات

كبيرة للعمل الفعال الذي يتجاوز الخطابات النارية واجتماعات تبادل الكلام والبكاء على الأطلال.

وهي تستطيع أن تعمل على مستويين معا: الأول هو دفع الحكومات العربية بالضغط عليها لاتخاذ مواقف أكثر صلابة، وفضح المصالح الصغيرة جدا التي تقايضها بعض الدول بالمصلحة القومية العليا، إن مثل هذه الدول حتى وهي ترعى مصالحها الخاصة تستطيع بما يتوافر لها من ثروات خاصة الثروات البترولية أن تدخل ولو عن طريق وسطاء لشراء الأراضي في القدس من جهة، ودعم المؤسسات الفلسطينية العاملة في القدس من جهة أخرى حتى لا تسقط في حرب الاستنزاف التي تمارسها ضدها السلطات الإسرائيلية، بل وتستطيع هذه البلدان أن تسخر مراكزها الثقافية والإعلامية في العالم لفضح عمليات التطهير العرقي التي تقوم بها الدولة العبرية.

وبوسع المؤسسات الوطنية والشعبية العربية من أحزاب ونقابات ومنظمات أهلية أن تضع قضية القدس كنقطة دائمة على جدول أعمالها ليبقى الحس الشعبي بالخطر الذي يتهدد المدينة يقظا ومتأججا، وعبر هذه اليقظة تقوم حملات شعبية واسعة وبوسائل مبتكرة لجمع التبرعات لمؤسسات القدس وإبراز مكانتها في تاريخ المنطقة ودياناتها المختلفة وحظر استيلاء إسرائيل الكامل عليها.

لقد لجأ العدو إلى أساليب ذكية ومراوغة جعلت الكنيسة الأرثوذكسية التي يشرف عليها بطاركة يونانيون تبيع أراضي وعقارات إلى الإسرائيليين في سياق عملية التهويد التي تطرق كل الأبواب، وقالت الكنيسة إنها اضطرت إلى ذلك لتستطيع البقاء على قيد الحياة بسبب أزماتها المالية.

ولا يزال هناك وقت وإمكانية لأن تتقدم الكنيسة القبطية المصرية وهي كنيسة ارثوذكسية وأيضا غنية لشراء ما ترى كنيسة القدس بيعه من أراضيها إذا كان ذلك ممكنا.

وهناك آلاف المبادرات المشابهة التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات الدينية والشعبية.

ذلك أن أخشى ما يخشاه المرء في هذا الظلام الحالك أن يكون اليأس قد دفع بالجميع إلى الاستكانة لدروس التاريخ التي تقول لهم؛ كان العرب دائما يستردون القدس بعد ضياعها،

ولكن الزمن الآن مختلف، والذين يستولون على القدس الآن لن يتورعوا عن تغيير كل معالمها وتدميرها إذا اقتضي الأمر، فهل نظل نحافظ عليها في الذاكرة.. ثم يأتي الوقت الذي ننسي فيه كل شيء؟

الفصل السابع

كتــب

ثقافة إسرائيل في "إبداع"

أصدرت مجلة "إبداع" ثلاثة أعداد متوالية، "يناير – فبراير – مارس" 1995، عن ثقافة إسرائيل دعاوى التطبيع وأبعاد المواجهة. خصصت العدد الأول للشعر والفن التشكيلي، والثاني للرواية والقصة القصيرة، والثالث للدراسات والعلوم الإنسانية – اليهود العرب – والمسرح والسينما.

وتشكل الأعداد الثلاثة توثيقا شبه كامل للثقافة – اليهودية وثقافة الدولة الصهيونية، سواء تلك التي أنتجها اليهود في البلاد الأصلية التي جاءوا منها قبل اغتصاب فلسطين أو ولدت فيها بعد إنشاء الدولة عام 1948.

ويطرح الشاعر أحمد عبد المعطي حجازي، رئيس التحرير، مجموعة القضايا الأساسية التي ينشغل بها الفكر العربي حول ثقافة العدو في افتتاحية العدد الأول خاصة والحوار دائر على أشده في معظم الساحات العربية حول التطبيع.

وفي محاولته للإجابة عن سؤال الافتتاحية "ثقافة أمة أم ثقافة أفراد؟" قدم مجموعة من الافتراضات وترك الإجابة الأخيرة للأعداد نفسها والتي شارك فيها ما يقرب من خمسين باحثا وأكاديميا ومترجما.

وكان أول وأخطر هذه الافتراضات افتراض أن اليهود نفوا جميعا عن فلسطين، وعاشوا ممزقين من ألفي عام في أقطار العالم القديم، أليست هذه القرون العشرون كافية لدمج اليهود في غيرهم من الأمم؟.

أليست كافية على الأقل لتحويل الأمة الواحدة إلى جماعات عرقية وثقافية مختلفة؟.

ثم يضيف "إن التطبيع الحقيقي يبدأ من اندماج الإسرائيليين في المنطقة، فإذا أصروا على

أن يتعاملوا معنا كما كان يتعامل الأمريكيون مع الهنود الحمر، فالكلام عن التطبيع لغو وهراء، ولن يكون التطبيع في مثل هذه الحالة، إلا خطوة في طريق الإبادة، ولن يكون من ناحيتنا إلا إذعانا تسليما لما يملونه هم علينا..".

ويقدم العدد الأول شهادة أربعة من المثقفين المصريين حول التطبيع.

فيكتب الأستاذ محمود أمين العالم عن "هنا التطبيع مع ما ليس طبيعيا!" وإذا كان في إسرائيل شيء متقدم فهو العلم والتكنولوجيا في بعض المجالات، ولكن العلم والتكنولوجيا في إسرائيل هي امتداد مباشر للعلم والتكنولوجيا الغربية دون أي خصوصية إسرائيلية، وخلاصة الأمر أنه ليس للثقافة الإسرائيلية أي قيمة كبيرة يخشى منها على الثقافة العربية ذات التراث التاريخي العريق في الماضي، وذات الإبداع الراهن في مجال الأدب والفن والفكر والثقافة عامة..".

وأن فضح الحقيقة الصهيونية غير واردة، وفضح محاولات تغييبها من جانب القوى الرجعية العربية قضية بالغة الأهمية في التصدي للثقافة والأيديولوجية الصهيونية".

ويضع الدكتور صلاح فضل شروط العرب للسلام على "النحو التالي" فأن تنازل عن أطماعه التوسعية فعلا، وبادل السلام بالأرض عن طواعية، وكف عن إذلال الشعب الفلسطيني الضحية، واعترف بحقه المشروع في إقامة دولته المستقلة طبقا للأعراف الدولية على ترابه الوطني، واتخاذ القدس الشرقية – رمز دينه ومجده ومقدساته – عاصمة له، وقبل تدمير أسلحة الفتك النووي التي يختزنها لإبادتنا، أن رضى عمليا بكل ذلك فقد طوى صفحة الأمس، وتجاوز حالة العداء، واستحق أن نمد له يدنا بالتعاون.."

أما الروائي إدوارد الخراط فيسأل سؤالا آخر.. هل معرفة العدو تعني التطبيع معه؟

ويجيب أزعم موقنا – بأن المعرفة – معرفة النفس، ومعرفة العدو، ومعرفة الذات ومعرفة الآخر، ليس لها إلا نتيجة واحدة، هي رفض التطبيع بأي شكل من أشكاله..".

ويرى الشاعر حسن طلب "أن الثقافة – لحسن الحظ– هي الميدان الوحيد الذي لا تستطيع فيه المؤسسات الحكومية أن تدير عجلة التطبيع بقرار علوي بتجاهل صناع الثقافة

ذاتها من الفنانين والمبدعين والمفكرين كما فعلت من قبل في ميادين أخرى مثل الزراعة والسياحة والسلك الدبلوماسي وغيرها.

ليس المثقفون موظفين عند أحد، وليس هناك ما يحكم إجماعهم غير ضمائرهم الوطنية، ولهذا انعقد إجماعهم تقريبا على موقف موحد رافض للتطبيع.."

".. وربما كانت المواجهة الداخلية هي الأجدر بالتفاف المثقفين وتفانيهم في التصدي لمحاولات تزييف الوعي، وتغييب الحس الوطني وتشويه الحقائق التاريخية وحماية الفساد وترويج الخرافة.

إن واجب المثقفين هنا هو الجهاد الأكبر، بينما لا تمثل مواجهة الثقافة الإسرائيلية ذاتها، إن كانت هناك مواجهة على الإطلاق، إلا الجهاد الأصغر.." ويؤكد "أننا في غير حاجة إلى وسيط عبراني لكي نتلقى تأثير التيارات الحداثية المختلفة".

كذلك "فإن التراث اليهودي يهمنا جميعا لأنه رافد حي من روافد الخيال البشري..".

وفي العدد الثالث جاء في شهادة الدكتور "لطفي عبد البديع" "لكنهم لا يريدون أن يكونوا كسائر البشر بل نسجوا من الأسطورة تاريخا، وكان تاريخها من دعاوى الاضطهاد المختلفة بسبب التفوق الفعلي المزعوم الذي ليس عليه دليل..".

والعقلية اليهودية، كما ذكر غير واحد من الباحثين عقلية تآمرية يساورها الخوف أينما ذهبت وحيثما حلت، فهي أبدا مرتابة مذعورة تخشى الاضطهاد وكأنها ترغب فيه وتنادي عليه كما ينادي شيلوك قادحية والساخرين منه، وعندها القدرة بفضل عقدة الاضطهاد على أن تخلق الأعداء إذا لم تجد الأعداء..".

وفي العدد الثالث يكتب الدكتور عبد الوهاب المسيري عن الخصوصية اليهودية نموذج تفسيري جديد.. ويتوصل إلى أنه ليس هناك ما يسمى بالخصوصية اليهودية المعاصرة بعد أن كانت الثقافة العبرية القديمة التي تمتعت بقدر من الاستقلال داخل التشكيل الحضاري السامي في الشرق الأوسط القديم قد اختفت، وأكبر دليل على الاختفاء السريع للخصوصية هو ما حدث للكتلة البشرية الشرق أوروبية الضخمة من يهود العالم، فقد اختفت اليديشية أهم مظاهر هذه الخصوصية بسرعة غير عادية، ولم يعد هناك سوى بضعة جيوب وأفراد

يتحدثونها وتعد تجربة المهاجرين اليهود مع الولايات المتحدة من أهم التجارب في التخلص من الخصوصية".

ويضيف: "ولا يمكن الحديث في الوقت الحاضر عن أي خصوصية إسرائيلية ولكن حتى أن ظهرت مثل هذه الخصوصية فإنها لن تكون خصوصية يهودية عالمية وإنما خصوصية التجمع البشري الاستيطاني في الشرق الأوسط.

ذلك المجتمع الذي يتحدث سكانه اللغة العبرية مع أنهم جاءوا من تشكيلات حضارية شتى، وأحضروا معهم خصوصياتهم الحضارية المختلفة والواقع أن النزاع القائم بين الأرثوذكسي وغير الأرثوذكسي وبين الدينيين واللا دينيين، وبين السفارديم والأشكيناز هو أكبر دليل على عدم وجود الخصوصية اليهودية العالمية أو العامة.. ".

وبيّن حسن طلب في دراسته لاتجاهات الفلسفة اليهودية الحديثة من موسى مندلسون" إلى "مارتن بويز" "أن الخصوصية اليهودية اليهودية لم تثبت على مستوى الفكر أمام معاول النقد الذاتي إلا إذا احتمت بالأساطير القومية والسياسية كما فعلت الصهيونية في هذا العصر.

ويلاحظ الباحث "أن أغلب المفكرين اليهود من القرن التاسع عشر جنحوا إلى المواءمة بين اليهودية والحساسية الحديثة اعتمادا على المفاهيم العقلية التى أنضجتها الفلسفة الألمانية من "كانت" إلى " هيجل" وصبغت بها روح العصر.. حدث ذلك بعد أن كان سلطان العقل على ميادين الحقيقة لم يعد موضع جدال عند سبينوزا.." وسبينوزا هو الفيلسوف اليهودي الأبرز في القرن السابع عشر.

"وإذا كان سبينوزا قد استجاب لروح العصر بلا تردد فأصبح ابنا للتراث اليهودي، فإن فلاسفة اليهود في القرنين التاليين (الثامن عشر والتاسع عشر) سيكونون في الغالب كذلك..".

وتبقى مقدمة حسن طلب لبحثه دالة للغاية حين قال:

" ولا تختلف الفلسفة اليهودية في الملامح العامة لتاريخها الطويل عن أية فلسفة دينية أخرى، خاصة الفلسفة المسيحية والفلسفة الإسلامية. إن كل سيرة فكرية لأي من الأديان الثلاثة السماوية ستطلعنا بلا شك على تيارات متناظرة فيها من المحافظ ما يصل إلى حد

الجمود؟ ومن التحرر ما قد يصل إلى الهرطقة والإلحاد، فضلا عن التيارات الأخرى التى تتوسط.

واستخلصت الباحثة "سوزان السعيد يوسف" أن الفولكلور اليهودي هو مزيج من آداب وفنون ومعتقدات مختلفة للشعوب التي عاش بينها اليهود، وكانوا جزءا منها، ولكن هذه العناصر المستعارة طوعت وفقا للظروف التاريخية والسياسية التي عاش اليهود في ظلها..".

وكما أثرت الفلسفة العربية الإسلامية تأثيرا عميقا على الفلسفة اليهودية فقد تابع الباحث "محمد جلاء إدريس" التأثير العربي والإسلامى في الأدب العبري المعاصر فاتضحت له حقيقتان تمثلتا في مصادر التأثير العربي الإسلامي وتحديد مظاهره.

أما مصادره فهي البيئة الفلسطينية العربية، والمهاجرون اليهود العرب وشهرة الأدباء العرب وعالميتهم، أما مظاهره فقد وجدناها في استخدام الألفاظ العربية والصيغ اللغوية العربية أيضا، وكذلك وجدناها في تأثير الأدب العربي الكلاسيكي والمعاصر، كما وقفنا عند آثار واضحة للمفاهيم الإسلامية بالإضافة إلى العادات والتقاليد العربية، واستخدام الأمثال الشعبية العربية بصورة ملحوظة.

ويكتب الناقد الإسرائيلى العراقي الأصل "ساسون سوميخ" عن مساهمة اليهود المصريين في الثقافة العربية الحديثة، من "يعقوب صنوع" الصحفي ورجل المسرح، ومراد فرج الشاعر وواضع المعاجم وداود حسني الموسيقيّ، وتوجو مزراحي السينمائي ونشاط الأخوين هرارى في مجال الطباعة والنشر أصحاب مجلة الكاتب المصري التي رأس تحريرها طه حسين، ويقدم الناقد سيرة شاملة لحياة وأعمال مراد فرج النثرية والشعرية "التي تجد فيها إشارات متكررة إلى الأخوة العربية اليهودية والأخوة الإسلامية اليهودية، أخوة مصدرها وحدة الأصول التاريخية وتشابه التقاليد وقرابة اللغة، وحتى أكثر تلك القصائد صراحة في نزوعها الصهيوني، تحركها رغبة الشاعر أن يقنع مواطنيه المصريين بعدالة وشرعية الآمال القومية اليهودية..".

ويختتم الناقد مقالته بتسجيل حقيقة "أن غالبية المؤلفين المصريين اليهود قد اتجهوا إلى الكتابة بلغات أخرى..".

وعن يهود العراق وإسهامهم في الرواية الإسرائيلية يبين لنا "شهاب الكردي" "أن تناول المعاناة التي تعرض لها اليهود الشرقيون بعد هجرتهم لإسرائيل" لم يظهر إلا متأخرا في الأدب الإسرائيلي وبصورة تحاشى النقاد الإسرائيليون إبرازها أو التعرض لها على طريقة "اقتله بالإهمال"..".

ويتابع الباحث أعمال الأدباء من أصل عراقي سواء الذين يكتبون بالعبرية أو بالعربية أو كليهما.

ويقول الروائي سامي ميخائيل الذي هاجر إلى فلسطين قادما من العراق سنة 1949 "كلما كنت أزداد غوصا في اللغة العربية كنت أدرك أنني أتحول إلى نبتة غريبة في إسرائيل وكان الحاضر الذي فصل بيني وبين اليهود في إسرائيل يرتفع ويعلو لقد صارت اللغة حدودا صلبة وراسخة..".

ويتابع الباحث "محمد حسن عبد الخالق" صورة يهود اليمن في أدب "حييم هزاز" وهو مهاجر يهودي من أوكرانيا صوّر حياة اليهود اليمنيين في القدس الذين تعرضوا للتفرقة العنصرية شأن كل السفارديم (اليهود الشرقيون) وكان هو نفسه صهيونيا متعصبا.

"قدم لنا نفسه في صورة بطل يعيش قصته، ومن خلال بطله هذا عرض لنا كل ما خطر بباله في مجال هداية جميع اليهود إلى الطريق الذي يراه مؤديا إلى تخليصهم مما يعانونه على أيدي مجتمعات الأغيار " التي يعيشون فيها، وخاطب الأغيار (العرب والمسلمون) وصب جام غضبه عليهم..

وتدرس الباحثة سناء عبد اللطيف صبري "العلاقة بين اليهود والعرب في أدب الأطفال العبري في إسرائيل مع ترجمة قصة من ذلك الأدب تدعى "يوزيك"، وتتبع رحلة البحث عن أسس للسلام والتخلص من القناعات الثابتة عن العربي الذي بدلا من "المخرب" أصبح ذا "الشارب" والذي يعني الفدائي.

وعن المسرح العبري والصراع الطائفي في إسرائيل يتوصل الباحث "محمد محمود أبو عزيز" إلى أن الصراع بين اليهود الشرقيين والغربيين في إسرائيل قائم ومستمر.بما يؤكد فشل الحركة الصهيونية في توفير الحل الفعلي لمشاكل اليهود، وأن المجتمع الذي قيل عنه أنه سيكون بوتقة

تُصهر فيها جميع الطوائف اليهودية لم يستطع التغلب على الصراع الطائفي بين اليهود في إسرائيل، أو كما ذكر بعض اليهود من أن المجتمع اليهودي في إسرائيل يحوي في داخله قنبلة زمنية خطرة يمكن أن تنفجر في أي لحظة، وهي قنبلة الفجوة الطائفية.

وعن صورة اليهود الشرقيين في السينما الإسرائيلية يوضح الناقد أري "أجهون" الكيفية التي عرضت بها السينما الإسرائيلية صورة هؤلاء المواطنين من الدرجة الثانية وعذاباتهم.

"واليهود والعرب في السينما الإسرائيلية هي مقالة الناقد السينمائي فوزي سليمان الذي يكشف عن مداخل ورؤى مختلفة لدى السينمائيين الإسرائيليين للعرب أو الأغيار".

فماذا تقول النصوص الأدبية التي اختارتها إبداع من قصائد وقصص قصيرة وملخصات روايات ومذكرات؟! سوف تطالعنا بصورة واضحة للغاية مجموعة من القضايا الرئيسية بشأن التناقض بين الواقع والمثال، الخوف والاضطهاد في أوساط اليهود الشرقيين، انتظار الكارثة، الرعب الدفين، النزوع الأصولي للاحتماء بالدين، تضارب الحدود والثقافات التي جاء منها الأبطال، الصراع الداخلي المشوه الذي يمزق الروح الإنساني، الفجوة بين الطوائف وبين الحلم والواقع، الخذلان، انكشاف الفكرة الصهيونية كخدعة كبيرة، الهوس الديني، التباس الهوية، الحب، الكره، الصورة التي يريدونها للعرب والصورة الواقعية للعرب.

وبعد فإن هذا العرض – الذي كان لابد أن يختار من المادة العينية المتنوعه للأعداد الثلاثة – لم يوفها حقها، فهناك ذلك السجال بين الناقد الفلسطيني "فيصل دراج" والروائي والسياسي "إميل حبيبي" الذي يثير مجموعة من الأسئلة أهمها على الإطلاق سؤال التسوية وأي تسوية؟ وهناك رد الكاتبة الإسرائيلية "شولميت هارابين" على مقالة كتبها الشاعر "أحمد عبد المعطى حجازي" في الأهرام بعنوان "هنا عرب لا هنود حمر" فتقول الكاتبة " هنا إسرائيليون لا صليبيون" والقراءة المتأنية لردها سوف تكشف لنا بعمق عن حقيقة معسكر السلام الإسرائيلي ورؤيته للقضية المركزية للعرب وهي قضية فلسطين حين تتحدث الكاتبة عن الأراضي المحتلة تسميها "المناطق" ولا تصفها بالمحتلة، وقراءة المسكوت عنه في ردها تبين لنا النزوع الصهيوني التوراتي الأصيل الذي يرى في أرض فلسطين حقا لليهود، ويدعو أنصار السلام بحكم نزعة إنسانية أو رفض للحرب إلى الاعتراف ببعض حقوق للسكان وليس حقهم في الأرض من ضمن هذه الحقوق.

سوف نجد أنفسنا بعد قراءة هذه الأعداد الثلاثة وقد أيقنا– عن علم– أن ثقافة إسرائيل هي ثقافة مجموعات، وأن المجتمع الإسرائيلي يتحدد بأنه مجتمع طبقي – عنصري– أبوي استيطاني، وأن الصهيونية التي قدمها دعاتها كيوتوبيا وأيديولوجية تحرر لكل يهود العالم ليست سوى خرافة عنصرية أو غطاء وهمي للاستيطان والعنف والتمييز حتى وإن كان النظام العالمي الجديد قد نجح في شطب صفتها العنصرية من مقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتبقى الحاجة ملحة بعد هذه الأعداد الثلاثة لعدد رابع تخصصه إبداع للرؤية المادية للقضية اليهودية وبشكل خاص رؤية "كارل ماركس" في كتابه عن المسألة اليهودية وهي – كما يلخصها الباحث الأردني ناهض حترَ:

"لقد طوع ماركس بالبناء الضبابي للخرافات اليهودية، حين رفض تفسير الظاهرة اليهودية بالديانة اليهودية وطقوسها أو بالعرق اليهودي المزعوم، أو بالنزعة اليهودية الإيمانية الوحدانية... إلخ وإنما بالوضع الاجتماعي لليهودي الواقعي في التاريخ اليهودي هو شيلوك الشكسبيري رجل العلاقات النقدية الرأسمالية في العهود ما قبل الرأسمالية.. كان شيلوك المذموم أخلاقيا من وجهة نظر المجتمع المسيحى ضروريا، مع ذلك –وبسبب ذلك– لهذا المجتمع الذي لم يكن تنظيمه الاجتماعي الثقافي يسمح لأبنائه بامتهان تجارة المال، بينما كان هو بحاجة إلى من يقوم بها، فأحالها إلى شيلوك هذا هو الأساس في بقاء اليهودية في التاريخ، وليس تعلق اليهودي بإيمانه الوحداني ولا إرادة الرب، وعندما تحولت أوروبا الغربية إلى الرأسمالية، عندها وفقا لتعبير ماركس تهودت المسيحية، و لم يعد اليهودي ضروريا. هنا نشأت المسألة اليهودية من وجود يهود فعليين خلفهم المجتمع الإقطاعي و لم يعد المجتمع الرأسمالي بحاجة إليهم واقترح ماركس حلا بسيطا لهذه المشكلة، حلا تفاؤليا في الواقع، وهو تخلي اليهودي عن يهوديته في إطار الثورة الاشتراكية الكفيلة وحدها بإلغاء اليهودية لأول مرة في التاريخ..".

أليس في مشروع الشرق أوسطية الذي ستهيمن عليه إسرائيل وكيلا عن الرأسمالية العالمية لتصبح البنك الأكبر والصراف والمرابي الأكبر في المنطقة أليس في هذا المشروع تجسيدا لليهودية الشيلوكية التي يصبح التخلص منها وتجاوزها مهمة للاشتراكيين والذين دعاهم

المفكر اللبناني الشهيد "مهدي عامل"(*) لممارسة الصراع الوطني ضد الصهيونية باعتباره صراعا طبقيا، إذ أن الطريق للتخلص من المشروع الصهيوني ينفتح أمامنا بالتخلص من الرأسمالية.

ولعلنا في هذا الطرح نجد إجابة أوضح لما سماه الشاعر "حسن طلب" بالجهاد الأكبر الذي لا يعني سوى العمل من أجل تغيير واقعنا العربي وتجاوز مأزقه الراهن.

(*) أنهت الرصاصة الغادرة في أحد شوارع بيروت حياة المفكر الدكتور حسن حمدان المعروف باسم "مهدي عامل" (1936 – 1987)، الذي يعد من أدمغة الحزب الشيوعي اللبناني، ومن المجددين في الفكر العلمي في العالم العربي، نشر مهدي عامل مجموعته الشعرية الأولى "تقاسيم على الزمان" عام 1974 والثانية "فضاء النون" عام 1985، ووضع أعمالا في المجال الفكري – السياسي وهي: "مقدمات نظرية في دراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني (بجزئيه)، أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازية العربية، النظرية في الممارسة السياسية، بحث في أسباب الحرب الأهلية، مدخل إلى نقض الفكر الطائفي، القضية الفلسطينية في أيديولوجية البرجوازية اللبنانية، في عملية الفكر الخلدوني، هل القلب للشرق والعقل للغرب، في الدولة الطائفية، نقد الفكر اليومي، مناقشات وأحاديث في قضايا حركة التحرر الوطني، في قضايا التربية والسياسة التعليمية" (المحرر).

المساعدات الخارجية لإسرائيل

"صناعة دولة"

في زحمة اهتمامنا جميعا سياسيين ومثقفين بقضية عدد ضحايا أفران الغاز الهتلرية من اليهود إبان الحرب العالمية الثانية في كتاب "روجيه جارودي" الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية" والذي مثل المؤلف بسببه للمحاكمة التي جرته إليها منظمة صهيونية، في زحمة هذا الاهتمام لم نتوقف كثيرا أمام الفصل الخاص بالمساعدات الأمريكية والأوروبية لإسرائيل، التي تفوق عشرات المرات كل المساعدات التي قدمتها هذه البلدان الرأسمالية المتقدمة لأي بلد آخر في العالم.

وقد توصل "جارودي" في هذا الفصل إلى احصائية تقول إن كل مواطن في إسرائيل يتلقى ألف دولار في العام من الولايات المتحدة الأمريكية من الإعانات المباشرة والتي لا تدخل فيها المساعدات العسكرية التقليدية والمتقدمة على السواء.

وربما لو كان العرب قد ركزوا اهتمامهم على هذا الجزء من الكتاب واستعانوا به في حملتهم لمساندة المفكر الفرنسي تاركين قضية أفران الغاز للباحثين الأمريكيين والأوروبيين لكان ذلك أجدى كثيرا، خاصة أن الجزء المتعلق بأفران الغاز وبالهولوكست عامة يكاد يكون أضعف أجزاء الكتاب على الإطلاق، وها هو بابا "الفاتيكان" يقدم اعتذارا لليهود عن صمت المسيحيين على جرائم المحرقة، وكأنه يساند من باب خفي الحكم بإدانة المثقف الفرنسي الذي شكك فيها.

وقد صدر أخيرا في القاهرة كتاب للباحث المصري أحمد السيد النجار باسم "بناء دولة" عن دور المساعدات الخارجية لإسرائيل (1948-1996)، وهو كتاب يساعدنا على استدراك ما وقعنا فيه – وكاتبة هذا المقال مسئولة أيضا– من قبل إزاء كتاب جارودي وربما

جعلنا قادرين على إثارة القضية مرة أخرى في العالم كله من هذه الزاوية، خاصة وأن إسرائيل نجحت حتي الآن في تقديم نفسها للعالم باعتبارها دولة ديمقراطية في محيط من الاستبداد العربي بنت نفسها بنفسها وجهود أبنائها الأحرار، وهي صورة ترسّخ في وعي الجمهور العام في العالم فكرة عبقرية اليهود، وتدعم أسطورة تفضيل الرب لهم باعتبارهم شعبه المختار.

الكتمان

يتتبع الباحث تدفق المساعدات الخارجية على الدولة العبرية منذ إنشائها، فإذا كانت ضخامة هذه الأموال سوف تفاجئنا فإن ما يفاجئنا أكثر هو حقيقة أن جزءا آخر من هذه المساعدات بقي دائما طي الكتمان وهو تحديدا المساعدات العسكرية، وكان الكتمان اعتبارا سياسيا "يتعلق برغبة مقدمي تلك الإعانات في عدم الإعلان عن تقديمها للحفاظ على العلاقات مع العرب. ولاعتبارات عسكرية تتعلق برغبة إسرائيل في إخفاء ما تتلقاه من مساعدات عسكرية بالذات في الفترة التي تلت تأسيسها مباشرة)، كذلك فإن النسبة الغالبة من هذه المساعدات كانت إما منحا أو هبات أو ديونا معدومة.

وعن طريق المساعدات المعلنة والخفية انتقل الإسرائيليون إلى مصاف الأغنياء في نصف قرن من الزمان، وأصبح متوسط دخل الفرد في إسرائيل أعلى منه في بلدان مثل أسبانيا والبرتغال واليونان ونيوزيلندا وإيرلندا ، ويصبح هذا الدخل المرتفع في بلد يعيش في محيط من العداء والمقاطعة جزءا من "المعجزة أو الاسطورة الصهيونية" التي لا ينتقدها أحد بسبب رسوخها، وقد بلغ مجموع المساعدات الرسمية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل من عام 1949 حتي عام 1996 حوالي 66588 مليون دولار، بينها 2105 دولار قروض اقتصادية، ونحو 23013 مليون دولار هبات اقتصادية، 11413 مليون دولار قروض عسكرية ، 29380 مليون دولار هبات عسكرية، و677.5 مليون دولار قدمت كمساعدة لاستيعاب اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق خلال الفترة من 1973 إلى 1992، هذا فضلا عن الـ 10 مليارات دولار التي وافقت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الأب" على تقديمها لإسرائيل والتي سحبت منها إسرائيل بالفعل نحو 7.3 مليار دولار.

وحتي عام 1959، لم تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات عسكرية لإسرائيل لأن إسرائيل كانت تحصل على هذه المساعدات من مصادر أخرى كان أهمها فرنسا، أما ثاني دولة مانحة للمساعدات في شكل تعويضات فهي ألمانيا التي لم تدفع تعويضا لضحايا النازية الآخرين من الروس واليوجوسلاف وغيرهم ودفعت لإسرائيل حتي الآن 80 مليار دولار، وهناك قول شائع إن كل مواطن ألماني يشتغل يوما في العام لحساب إسرائيل.

وفيما بعد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي المصدر الرئيسي للمعونات العسكرية لإسرائيل لدرجة أن انقطاع هذه المعونات عنها يمكن أن يضعها في حالة أسوأ من تعرضها لهجوم على كل حدودها في وقت واحد. إذ إن المنح العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل تمول 40 % من الإنفاق العسكري للدولة العبرية.

ليس أصيلا

ولا تخفي مؤسسات هذه الدولة حقيقة أن اختيار إسرائيل للسلام مع العرب ليس أصيلا وإنما هو زائف، وهي تخطط لاستعادة شبه جزيرة سيناء، وقد نشرت مجلة "اتجاهات" التي تصدرها دائرة النشر بالمنظمة الصهيونية العالمية بالقدس، مقالا يعبر عن هذه المؤسسة في بداية الثمانينيات يقول: "إن استعادة شبه جزيرة سيناء بمواردها الحالية والمحتملة أولوية سياسية".

وتحشد إسرائيل 35 % من طاقاتها العسكرية على الحدود المصرية رغم وجود اتفاقية صلح، ورغم الترتيبات التي تجعل سيناء منزوعة السلاح، وقد أعلن "إيهود باراك" زعيم حزب العمل الآن ورئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق عندما كان رئيسا للأركان عام 1992، "إنه إذا حدثت حرب أخرى مع مصر فإن جيش إسرائيل سوف يستولي على سيناء في 24 ساعة، ولن تقف هذه المرة عند قناة السويس وإنما سيتقدم تجاه القاهرة"..أي أن كلا من المعونات الاقتصادية والعسكرية التي تتلقاها إسرائيل يجري استخدامها بطريقة منظمة لتأمين المشروع التوسعي العدواني للدولة العبرية.

فقد استخدمت إسرائيل المساعدات الخارجية من دول الغرب ومن يهود العالم ومن خلال شبكة علاقاتها التجارية والاقتصادية معه، وأيضا من خلال كفاءتها كدولة في إدارة الموارد المتاحة لها من كل المصادر، وتمكنت من بناء اقتصاد قوي ذي هيكل متنوع نسبيا– رغم شحة

مواردها الذاتية– وتعتمد قطاعاته المختلفة والمشروعات والمصانع التابعة لها على تكنولوجيا متقدمة نسبيا ليكون كل هذا في خدمة التوسع والعدوان، وتغض المراكز الرأسمالية الكبيرة الطرف عن هذا العدوان، بل وتواصل إغداق المعونات والهبات والتعويضات على إسرائيل لكي تقوم بدورها كشرطي يحمي مصالح هذه المراكز ضد مخاطر حركة التحرر العربي والنزوع للاستقلال والتنمية والديمقراطية والوحدة القومية.

وإذ تعرف إسرائيل كما يعرف حماتها أن وجودها غير الطبيعي في المنطقة، وهو وجود هش وقابل للانهيار فإن رؤيتها للسلام الآمن كما تسميه تجعله سلاما مسلحا بالقنابل النووية التي تواطأ العالم الرأسمالي معها في صنعها وتغاضى عن رفضها التوقيع على الاتفاقية الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية– وساعدها في الحفاظ على التماسك الداخلي الهش.

الديـون والهجـرة

فبالرغم من المساعدات والهبات والقروض والدعم في أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وتدفق الأسلحة، فإن إسرائيل دولة مدينة تعاني من عجز متزايد في ميزان مدفوعاتها، وزيادة متواصلة في أقساط الديون وفوائدها بالرغم من أن "مدفوعات الفائدة الإسرائيلية على الديون أقل نسبيا بكثير من دول كثيرة أخرى لأنها كما سبق القول تتمتع بمحاباة واسعة، إذ إن إسرائيل هي حالة خاصة، و" لم تكن أبدا متلقيا عاديا للمساعدات وإنما كانت متلقيا له وضعه الخاص المترتب على كون إسرائيل منذ إنشائها أداة بيد القوى الاستعمارية" والتي حرصت طيلة تاريخها على ضمان تفوق إسرائيل العسكري على دول المواجهة العربية.

ويتتبع الباحث بالوقائع والأرقام كيف استخدمت إسرائيل المساعدات الخارجية الهائلة التي تلقتها بكل أشكالها ومنذ نشأتها سنة 1948، لتوطين المهاجرين الذين تدفقوا عليها من كل أنحاء العالم، إذ إن الدولة العبرية تمنح جنسيتها تلقائيا لأي يهودي في أي مكان في العالم بمقتضى ما أسمته حق العودة الذي سنت له قانونا.

وقد بدأت موجة الهجرة الجديدة عام 1990، ووصل خلالها نحو 200 ألف مهاجر، وانخفض العدد في 1991، إلى 176 ألف مهاجر، ثم شهدت المرحلة التالية تراجعا سريعا في أعداد المهاجرين بسبب الصعوبات الكبيرة التي واجهت عملية استيعابهم، إذ كان

المهاجرون الجدد يرسلون إلى ذويهم صورة تفصيلية عن أوضاعهم فيحجم الراغبون، في الهجرة عن اتخاذ القرار.

وما كانت ضمانات القروض بعشرة مليارات دولار التي طلبتها إسرائيل من الحكومة الأمريكية وناورت للحصول عليها رغم رفض الرئيس "بوش" ثم موافقته بعد ذلك إلا نموذجا للطريقة التي تنفذ بها المساعدات الخارجية دولة إسرائيل كلما تعرضت لمأزق بسبب تكوينها الأصلي غير الطبيعي.

وفي هذا الصدد يحرص الباحث على تبديد الوهم الشائع في الوطن العربي حول التباينات بين موقفي الحزبين الكبيرين في أمريكا– أي الجمهوري والديمقراطي من إسرائيل ويدلل على أنهما معا يؤيدان إسرائيل بلا حدود، وهناك استثناء واحد في تاريخ العلاقات الأمريكية الإسرائيلية حين قرر الرئيس الأمريكي "دوايت إيزنهاور" عام 1953، وقف المساعدات الأمريكية لإسرائيل لمّا اتخذت الأخيرة قرارا من جانب واحد بشق قناة خاصة في المنطقة المجردة من السلاح لتحويل معظم مياه نهر الأردن إلى فلسطين المحتلة، ولم يغير الرئيس الأمريكي موقفه إلا بعد أن أوقفت إسرائيل المشروع.

أما التخفيض الثاني والذي لم يكن قطعا للمعونة، فقد قام به الرئيس "جون كيندي" الذي كان راغبا في "إحداث نوع من التوازن بين علاقة الولايات المتحدة مع إسرائيل والعرب ليبقيهما معا تحت المظلة الأمريكية، وذلك مع الاحتفاظ لإسرائيل بمكانتها الخاصة والمتميزة".

بل إن كيندي كان يسعى لتقديم صيغة لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مع الأمم المتحدة، وهو ما أغضب إسرائيل التي عبرت عن فرح معلن لدى اغتياله.

ولم يذكر الباحث شيئا عن الشبهات القوية التي أحاطت بدور الصهاينة في اغتيال الرئيس "كيندي" ، ولعلنا هنا أيضا نتذكر الرسائل المتبادلة بين "كيندي" وجمال عبد الناصر حول القضية الفلسطينية في مطلع الستينيات من القرن العشرين، والتي استشاطت إسرائيل بسببها غضبا في ذلك الحين.

البطالـة

"أما المعضلة الأخرى التي كانت تواجه إسرائيل والتي أسهمت القروض الأمريكية في حلها، فهي ظاهرة البطالة التي بلغت في عام 1992، حوالي 11.2 % من قوة العمل كان بينهم خمسون ألفا من حملة المؤهلات الجامعية، وقد انخفض معدل البطالة بالفعل بعد توظيف القروض الأمريكية إلي 10 % سنة 1993، ثم 7.8 سنة 1994.

صناعة دولـة

ويورد الباحث إحصائية دالة حول الأرقام الإجمالية للمساعدات الخارجية التي تلقتها إسرائيل منذ إنشائها حتي عام 1996، فنجد أنها وصلت إلى 176.4 مليار دولار، وهو رقم يوازي كما يقول الباحث 450 مليار دولار من دولارات 1996 "وهذا الرقم المطلق تتجلى أهميته الاستثنائية إذا ما قورن بالديون الخارجية لمصر والبرازيل والأرجنتين والمكسيك والتي بلغت في عام 1995، 446.6 مليار دولار من دولارات 1995، أي أن ما تلقته إسرائيل وحدها في شكل منح لا ترد في الغالب الأعم يفوق ما تلقته هذه البلدان الأربعة مجتمعة من قروض ومساعدات بصفة عامة، علما بأن ديون هذه الدول تتضمن الفوائد المتراكمة عليها، وهو ما يعني أن ما حصلت عليه من قروض هو أقل بكثير، فعدد سكان هذه الدول يوازي 62.5 ضعفا من عدد سكان إسرائيل المدللة.

ويحق للباحث أن يقول في خاتمة كتابه: إن قصة المساعدات الخارجية لإسرائيل هي قصة "صناعة دولة" فهذه المساعدات إضافة إلى ما تلقته العصابات الصهيونية قبل عام 1948، والاستثمارات الخارجية المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد الإسرائيلي، وهي بدورها طائلة ولا تدخل في حساب هذه المساعدات، توزاي 91.8 % من مجمل الإنفاق الإسرائيلي الحكومي خلال الفترة من 1950 إلى 1994.

ويتوقع الباحث أن تدفق المساعدات على إسرائيل سوف يتواصل في المستقبل، وربما سوف يتزايد تدفق الاستثمارات المباشرة المرتبطة بأحدث تكنولوجيا إليها والتي تستهدف تحويلها إلى المركز الصناعي الرئيسي والمهيمن في المنطقة، وهو أمر مرتبط في نظره بانفتاح إسرائيل على الأسواق العربية.

ويدعو الباحث الحكومات العربية التي كانت قد غرقت في الشعارات والخطابة طيلة الخمسين عاما الماضية إلى ضرورة الحفاظ على المقاطعة العربية لإسرائيل مهما كانت الضغوط الأمريكية والغربية وكذلك لإبقا ءإسرائيل مجرد ذيل استعماري يتلقى المساعدات المباشرة التي ترفده بالحياة من الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة، وذلك بدلا من تحولها إلى قوة اقتصادية مهيمنة في المنطقة العربية ومستفيدة من مواردها في تحسين مكانتها الاقتصادية الدولية على حساب العرب والفلسطينيين الذين اغتصبت إسرائيل أراضيهم.

ولكن الباحث لا ينتقد بحزم كاف روابط التبعية التي تربط غالبية البلدان العربية بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي أصبحت الآن وبسبب ذلك الخصم والحكم في أن واحد.

"فلسطين الاشتراكية الآن" قفزة في العدم

يفرح المرء أيما فرح كلما وجد نبتا ثوريا جديدا ينمو على الأرض العربية ساعيا لمد جذوره في أعماقها والوصول إلى الجماهير الكادحة في كل مكان، فإذا حدث ذلك في فلسطين يكون الفرح مضاعفا، لأن هذا البلد العزيز المستلب في الوطن العربي معرض للضياع الكامل في ظل الهجوم الإمبريالي– الصهيوني المتعدد الأذرع، والذي انفردت قيادته الأمريكية بزعامة العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة التي قامت على التوازن الدقيق والنووي بين القطبين؛ الرأسمالي بزعامة أمريكا من جهة، والاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي من جهة أخري.

أقول ذلك بعد أن قرأت بإمعان وثيقة الاجتماع العام الرابع لمنظمة العمل الديمقراطي في فلسطين المحتلة "إسرائيل" وهي منظمة ماركسية – لينينية نشأت قبل سنوات في أوساط الكادحين اليهود والعرب في فلسطين 1948، وكان انشاؤها ردا من أصحابها على ما أسموه بإفلاس كل أحزاب اليسار وعجزها عن تقديم البديل لعجز البرجوازية عن حل القضية الوطنية الفلسطينية، وفي الوثيقة كما يقول أصحابها محاولة للكشف عن الجذور الفكرية والسياسية والبرنامجية للأزمة العميقة التي وصلت إليها القضية الفلسطينية.

وهي أيضا تقدم الخطوط العامة للحل الوطني المربوط عضويا بحدوث تغيير عالمي ثوري نحو الاشتراكية، والأزمة التي يمر بها اليسار الفلسطيني المتمثل بالجبهتين –الشعبية والديمقراطية– لتحرير فلسطين بعد أن ثبتت استحالة الوصول إلى حل عادل للقضية العربية والفلسطينية عن طريق المفاوضات مع إسرائيل.

كذلك فإن صيغة الوحدة الوطنية "الوهمية" مع السلطة الفلسطينية هي صيغة فاشلة لأن السلطة الفلسطينية انخرطت في المشروع الأمريكي في المنطقة على أساس التعاون مع

إسرائيل، بل إن هذا اليسار الفلسطيني المنتقد لا يزال يتمسك بخيارات وهمية معتمدة على قرارات الشرعية الدولية، كذلك فإنه ليس في الإمكان إسقاط أوسلو والتغلب على التطبيع مع إسرائيل بمعزل عن تقدم معركة الطبقة العاملة العالمية ضد العولمة والنظام الرأسمالي العالمي، "هكذا".

هذه هي الخطوط العامة جدا لبرنامج هذه المنظمة الجديدة"منظمة العمل الديمقراطي حول القضية الفلسطينية والبديل الاشتراكي التي اعتمدت- كما يقول كتابها- على الجدل الماركسي والنهج اللينيني في التفكير، فقد سبق للينين أن دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، إلا أنه اشترط أن يكون في تحقيق هذا الحق خدمة لنضال الطبقة العاملة نحو الاشتراكية، وحذر الطبقة العاملة من تبني الفكر القومي الذي يبث الفساد في صفوفها، ووصف مبدأ القومية في كتابه "حق الأمم في تقرير مصيرها" بالكلمات التالية.

"مبدأ القومية أمر حتمي تاريخيا في المجتمع البرجوازي، ونظرا لهذا يعترف الماركسيون بالحتمية التاريخية للحركات الوطنية، لكن كي لا يتحول هذا الاعتراف إلى دفاع عن القومية، فمن الضروري حصره، بدقة وصرامة بالغتين ليشمل فقط العناصر التقدمية في الحركات الوطنية، وذلك حتى لا يقود هذا الاعتراف إلى طمس الوعي العمالي وتغلب الفكر البرجوازي".

وتنطلق الوثيقة من فكرة خاطئة كلية والتي تقول بانهيار الحركة الوطنية الفلسطينية حيث تلاشى الخط الفاصل الرفيع بين الأحزاب اليسارية الفلسطينية وبين البرجوازية الفلسطينية المتمثلة بحركة فتح، وقد غلب الفكر القومي على الفكر الطبقي وكانت الثقافة الوطنية أقوى بكثير من الثقافة العمالية الأممية، الأمر الذي زاد من نفوذ البرجوازية الوطنية في صفوف الطبقة العاملة الفلسطنيية، وأصبحت الوحدة الوطنية كلمة السر والشرط الذي لابد منه للتخلص من الاحتلال، وهو الأمر الذي انصاع له اليسار دون أدنى تحفظ وقد رهن النضال التحرري الفلسطيني بالتحالف مع البرجوازية على قاعدة ما سمي بالقواسم المشتركة، وتبعا لذلك أصبح التناقض الطبقي أمرا ثانويا، بينما أصبح التناقض مع العدو الصهيوني أمرا رئيسيا، الأمر الذي فتح المجال أمام تحقيق الائتلاف الواسع بين مختلف التيارات في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وأدى من جهة أخرى إلى تغلغل الفكر البرجوازي البراجماتي في صفوف جماهير الطبقة العاملة الفلسطينية التي رأت في نفسها كتلة وطنية واحدة، وفقدت

تماما وعيها الطبقي المستقل بعد أن فضلت البرجوازية الفلسطينية التحالف مع إسرائيل على حساب الطبقة العاملة الفلسطنيية وحلت بذلك التناقض بينها وبين الاحتلال" فهل صحيح حلت البرجوازية الفلسطينية التناقض مع إسرائيل؟

إن من يقرأ البرنامج بعناية سوف يكتشف بسرعة أنه وباسم المنطلقات الثورية البراقة جدا هو يطيح بأحد أهم مبادئ النضال الوطني، أي الوحدة وإن بني ذلك على انتقادات صحيحة للسلطة الفلسطنيية ولبعض ممارسات قوي اليسار الفلسطيني خاصة الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية إذ يستثني التقرير من قوي اليسار هذه حزب الشعب الفلسطيني "الشيوعي سابقا" ربما لأنه دخل مبكرا في تحالف مع فتح، التي ينبغي نبذها طبقا للتقرير.. والوحدة الوطنية التي يسخر منها التقرير سخرية مريرة هي أحد الأسس الراسخة للكفاح الشعبي ضد الاحتلال الذي لن تستطيع الطبقة العاملة وحدها وبدون تحالف واسع مع القوى المعادية للاحتلال أن تقوم بتصفيته، لأن التناقض الرئيسي لا يزال في الحالة الفلسطنية هو التناقض مع الاحتلال، صحيح تماما أن لهذا التناقض وجهه الطبقي، لكن هذا الوجه الطبقي الذي يتمثل في الاستغلال المزدوج للطبقة العاملة الذي تمارسه السلطة وتمارسه إسرائيل أيضا ليس ولم يكن هو الوجه الرئيسي في حالات التحرر الوطني أبدا، كذلك فإن التقرير يضع منظمة فتح في خانة البرجوازية العميلة لأمريكا وإسرائيل ويتجاهل حقيقة أن هناك تذمرا واسعا جدا في صفوفها عبّر عن نفسه في شكل اقتتال داخلي، كذلك فإن السلطة الفلسطينية هي فاسدة لكنها ليست عميلة، وتجاهل التقرير ايضا حقيقة أن البرجوازية الفلسطينية هي شرائح مختلفة كما هي الحال في غالبية البلدان العربية وربما في العالم أيضا، ولا يكون التفكير جدليا حقا وخلاقا حقا وهو يتجاهل هذه الحقيقة الواضحة كالشمس ويتعامل مع الطبقة البرجوازية الفلسطينية الهشة باعتبارها كلا متجانسا ومصمتا وخائنا، ويعتبر هذه الخيانة أساسا للتفريط في مبدأ الوحدة الوطنية والائتلاف الواسع الضروري ضد الاحتلال والاستيطان، وهو بذلك يدعو عمليا إلى عزلة اليسار الفلسطيني واختناقه بدعوى الحفاظ على نقائه، وكان التعامل مع السلطة الفلسطينية يلوث الأيدي مع أنه تعامل يقوم على انتقادها مع الحرص على الوجود المتميز والمستقل في ذات الوقت لهذا اليسار الذي ضاقت به الأقطار العربية المجاورة، فأخذ يعود –وبشروط مجحفة– إلى أرض فلسطين في ظل شروط أوسلو.

لقد كتب قادة منظمة العمل الديمقراطي هذا التقرير بطبيعة الحال من قبل أن تعلن الجبهة

الديمقراطية لتحرير فلسطين قبولها للمشاركة في وفد المفاوضات الفلسطيني في قمة "كامب دافيد" الثلاثية.

وفي هذه القمة سوف يتمسك الوفد الفلسطيني بما فيه السلطة والمعارضة بقرارات الشرعية الدولية التي تقوم عليها فكرة الدولتين لشعبين، والتي يطالب بها الفلسطينيون الآن لتحقيق استقلالهم الكامل على أساس من القرار 181 ما دامت إسرائيل تقول إن القرار 242 لا يشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد 1967.

والشرعية الدولية هي التي تقر بأن القدس الشرقية هي منطقة محتلة لابد من تحريرها وإجلاء الاحتلال عنها، وهي أيضا التي تقول بحق اللاجئين في العودة إلى وطنهم والتعويض عما ضاع منهم، والشرعية الدولية هي التي أدانت الاستيطان في الأراضي المحتلة.. ولابد من التمسك بها حتى وهي تهتز بسبب الخلل في موازين القوة.

إن البرنامج يرفض من حيث المبدأ أن تكون المفاوضات مع إسرائيل طريقا للوصول إلى تسوية في المرحلة الراهنة، ويطرح بدلا من ذلك حلا تاريخيا طويل المدى هو الاشتراكية التي تعد في الحالة الفلسطينية قفزا في الهواء أو هروبا إلى الأمام، "فالبديل للنظام الرأسمالي الحالي هو النظام الاشتراكي".

جميل جدا أنا كاشتراكية أثق ثقة كاملة في أنه لا بديل للرأسمالية سوى الاشتراكية، ولكن هناك بديلا آخر إذا لم تتوافر الظروف الموضوعية والذاتية لبناء الاشتراكية الآن وهي في رأيي لا تتوافر، ذلك البديل الممكن جدا أن يحدث في غياب وحدة وطنية فلسطينية وقواسم مشتركة وإصرار على إقرار الشرعية الدولية، يمكن أن يكون الفوضى الشاملة أو الاقتتال الأهلي الفلسطيني– الفلسطيني، الذي يفتح الباب لمزيد من الاستيطان والتهام الأرض.

إن ما يسعى إليه الفلسطينيون الآن هو تسوية سياسية في إطار الهزيمة الشاملة لحركة التحرر الوطني وانهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان مصدر العون الرئيسي لها في مواجهة الإمبريالية والصهيونية، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقاليد الأمور في العالم.

ولا يمكننا أن نستبعد في هذا السياق أن تؤدي جولة المفاوضات الأخيرة إلى اتفاق يقبل به الفلسطينيون الذين ذهبوا إلى كامب دافيد بقرارات واضحة المعالم للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي وضع سقفا لا يمكن التنازل عنه، هو ذاته سقف الشرعية الدولية

التي نعرف جمعيا أنها في الأصل مجحفة بحقوق الفلسطينيين والعرب عامة. ويستمد وفد المفاوضات الفلسطيني قوته الأساسية من وحدته الوطنية التي عبرالشعب عن تشبثه بها في مظاهرات حاشدة ضمت كل الفصائل ورموزا لكل التيارات السياسية في البلاد.

ويمكن أن يتنازل المفاوضون الفلسطينيون في بعض التفاصيل، خاصة أن المفاوضات تجري تحت لافتة الحل النهائي وسوف يكون هذا التنازل ممكنا بسبب الخلل الشامل في ميزان القوة الذي يتفاوض الفلسطينيون في ظله.

ولأن تقرير منظمة العمل الديمقراطي يقتبس كثيرا من لينين، سوف أقتبس أنا ايضا منه وهو يتحدث عن الظروف التي أدت بحكومة الثورة البلشفية إلى القبول بصلح غير متكافئ مع الألمان هو صلح بريست ليتوفسك، الذي تنازلت روسيا الاشتراكية بمقتضاه عن جزء من أراضيها سرعان ما استردته حين اعتدل ميزان القوى وبات لصالحها.

يقول لينين:

"لم يفض الأمر في سنة 1918، "سنة توقيع صلح بريست" إلى الانشقاق، فالشيوعيون اليساريون قد اكتفوا آنذاك بتشكيل جماعة خاصة أو كتلة في داخل حزبنا، وذلك لمدة ليست بالمديدة، وفي سنة 1918، ذاتها اعترف أبرز ممثلي "الشيوعيين اليساريين كالرفيقين "رادك" و"بوخارين" اعترافا علنيا بخطئهم، فقد تراءى لهما أن صلح بريست هو مساومة مع الإمبرياليين، لكنها كانت في ذلك الوقت بالذات مساومة لا مناص منها..".

ثم يضيف .. والنتيجة بينة، وهي أن نفي المساومة مبدئيا، ونفي جواز كل مساومة بصورة عامة مهما كان شكلها، هو صبيانية يتعذر حتى قبولها بشكل جدي، ينبغي التمكن من تحليل الموقف والظروف الملموسة عند كل مساومة وكل نوع من أنواع المساومة.. إن من يريد أن يبتكر للعمال وصفة تتدارك سلفا وتقدم لكل حوادث الحياة قرارات جاهزة، أو يعد بألا تقوم في سياسة البروليتاريا الثورية أية مصاعب وأية حالات ملتوية إنما هو دجال لا أكثر".

هكذا لم يكن "لينين" يبتكر وصفة جاهزة لكل مكان وزمان، فليس هناك شيء كهذا في التفكير الجدلي، ويقول أيضا إنه سيكون من أفحش الأخطاء تطبيق هذه الخبرة في ظروف أخرى وموقف آخر تطبيقا أعمى، وعن تقليد ودون تمحيص".

وليست دعوة حزب العمل الديمقراطي لرفض أي مساومة والتوجه لبناء الاشتراكية الآن ومقاتلة كل وحدة وطنية في الصف الفلسطيني إلا دعوة عدمية رجعية لا تمت بصلة للواقع الملموس الذي نتعامل معه الآن..

نعم.. كما تقول الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في تقريرها القديم الذي ينتقده الآن هؤلاء الثوريون الجدد "إن البرجوازية يمكن وينبغي أن تبقى جزءا من التحالف الوطني".

ولكن انفراد هذه البرجوازية بموقع القيادة في هذا التحالف لم يعد ينسجم مع المتطلبات الموضوعية لنهوض وتقدم حركة التحرر والثورة الوطنية الديمقراطية ولا تزال الثورة الفلسطينية وسوف تبقى لزمن طويل ثورة وطنية ديمقراطية، وأيتها "الثورية" كم من الجرائم ترتكب باسمك.

"جارودي" وأساطير إسرائيل

احتشدت القوى الصهيونية احتشادا هائلا في "باريس" عاصمة النور لتبين للقضاة الذين يحاكمون المفكر الفرنسي "روجيه جاروي" أن نفوذها في فرنسا وفي العالم أجمع أوسع وأقوى من أن يتحداه أحد... بل وقد طال هذا النفوذ أو لنقل التأثير اللاواعي بعض الكتاب العرب الذين أخذوا يدينون مساندة المنظمات العربية "لجارودي" لأن جارودي في زعمهم معاد للسامية.

وكانت هذه القوى الصهيونية قد أثبتت مرتين خلال عقد ونصف العقد من الزمان أن نفوذها أوسع وأقوى فعلا من كل صور التحدي.

وكان "جارودي" في المرتين هو الهدف كان المرة الأولي عام 1982، لدى غزو إسرائيل للبنان وهو الغزو الذي تم في يونيو من ذلك العام ليذكر العرب بأن هزيمتهم في 5 يونيو 1967 ماتزال قائمة بل وتتداعى، وليختبر مدى التزام "مصر" باتفاقيات "كامب دافيد" والصلح مع إسرائيل بعد أن تم الجلاء عن سيناء في 25 أبريل من العام نفسه طبقا لهذه الاتفاقيات. كانت إسرائيل في واقع الأمر توجه رسالة إلى أكبر بلد عربي وصاحب أقوى الجيوش العربية، وتضمنت الرسالة سؤالا: ترى هل ستلتزم مصر بالمعاهدة مع إسرائيل أم باتفاقية الدفاع العربي المشترك، وهي اتفاقية جماعية لها الأولوية طبقا للقانون الدولي على أي اتفاقية ثنائية.

وكان رد مصر كما نعرف جميعا هو الالتزام بالمعاهدة مع إسرائيل مع شجب عدوانها على لبنان، وهو العدوان الذي ازداد توحشا وصولا إلى مجزرتي صبرا وشاتيلا اعتماد على الحياد المصري.

في ذلك الحين تحرك نفر – محدود – من المثقفين الشرفاء في العالم أجمع ومن بينهم "روجيه جارودي" ليعلنوا إدانتهم للوحشية الإسرائيلية.

الإعدام الأدبي

وأصدر "جارودي" بيانا بعنوان "مجازر لبنان.. معني العدوان الإسرائيلي"، وقد وقع معه على البيان كل من الأب "ميشيل لولون"، والقس "إيتان مايتو" واستطاع "جارودي" أن يحصل على موافقة مدير تحرير جريدة "لوموند" جاك فوفيه على نشر البيان ولكن في صفحة كاملة مدفوعة الأجر بتاريخ 17 يونيه 1982، بعد أن عجزوا عن نشره كبيان سياسي لا يحمل فحسب معني الإدانة للمجازر التي ترتكبها إسرائيل، وإنما يحمل أيضا توقيع واحد من أكبر مفكري عصرنا تتبارى الصحف ووسائل الإعلام ودور النشر فيما بينها لنشر ما يكتبه أو يصرح به.

كان بيان "جارودي" ورفاقه المدفوع الأجر، يوضح أن المجازر التي قامت بها إسرائيل في لبنان ليست خطأ ولكنها تعبير صحيح عن المنطق الداخلي للصهيونية السياسية التي تقوم عليها دولة إسرائيل، وأن هذه الصهيونية السياسية التي استبدلت رب إسرائيل.. أي اليهودية الروحانية الخالصة بدولة إسرائيل لا تختلف في شيء عن النازية "وأن معركتنا ضد الصهيونية السياسية هي نفسها معركتنا ضد معاداة السامية".

يقول "جارودي" الذي قادته منظمة "ليكرا" الصهيونية إلى المحكمة:

"قام دفاعي أمام المحكمة على ما جاء في دراستي حول "فلسطين.. أرض الرسالات الإلهية": أن الصهيونية السياسية التي أسسها تيودور هرتزل – والتي أدانها كل حاخامات العالم في ذلك الحين بوصفها نوعا من الخيانة للديانة اليهودية، تنبع من القومية الأوروبية والاستعمار في القرن التاسع عشر، ليس من الديانة اليهودية".

ويوضح "جارودي" كيف استطاعت الهيمنة شبه الكاملة للصهيونية على أجهزة الإعلام في فرنسا وأمريكا أن تفرض التشويه والخلط والقلب للمعاني، فالدفاع عن الوطن أصبح إرهابا، أما إذا غزت إسرائيل لبنان فالعملية تسمى "السلام للجليل"، وخسرت المنظمة الصهيونية "ليكرا"

المعركة ضد "جارودي" في الدرجة الأولي والثانية وصولا إلى النقض وقد ألزمت كل المحاكم "ليكرا" بدفع المصاريف فيما عدا النقض الذي ألزم به "جارودي".. ولكن.

"استمرت عملية الخنق خارج المحاكم، فاللوبي الصهيوني يمتلك الوسائل، وبدأت التحركات لكتم أنفاسي في وسائل الإعلام، فلم تقبل مقالاتي، وأغلقت جميع أبواب النشر في وجهي، وحرم على الظهور في التليفزيون، لقد حكم عليّ بالإعدام الأدبي".

محاكمة الفكر

وفي مايو عام 1990، صدر قانون "جيسو" الذي يجرم أي تشكيك في الجرائم المقترفة ضد الإنسانية، وهو القانون الذي يعاقب "كل من ينكر أيا من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية كما وردت في المادة 6 من النظام الأساسي للمحكمة العسكرية الدولية الملحق باتفاق لندن الموقع في 8 أغسطس 1945".

وبعد مضي عام على صدور القانون، اقترح أحد النواب تعديله محتجا بأن نصا كهذا يكرس الحقيقة التاريخية بالقانون بدلا من أن يتركها لكي يحكم عليها التاريخ، فضلا عن أنه يقيد حرية البحث، لكن اللوبي الصهيوني في البرلمان الفرنسي كان أقوى من كل منطق وبقي القانون الذي يمثل "جارودي" أمام المحكمة الآن طبقا له.

وتجري المحاكمة هذه المرة لكتابه "الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية"، بعد أن بلغ النفوذ الصهيوني ذروة خطيرة جعلت حاخام فرنسا الأكبر "جوزيف سيتروك" يقف في القدس أمام رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "إسحق شامير" ويقول متفاخرا:

"إن كل يهودي فرنسي هو ممثل لإسرائيل، وتأكدوا أن كل يهودي في فرنسا يدافع عما تدافعون عنه".

ويقول "جارودي" بين قوسين – إن هذا الحاخام نفسه كان قد عرض خدماته على "هتلر" ليقودنا للإشارة إلى تلك الجهود الدءوبة والمنظمة التي تبذلها الصهيونية السياسية لتشكيل الرأي العام وصبه في قوالب بعد أن يصبح مشبعا "بالمعلومات" التي توحي بوجود نزعة عرقية قوية تغذي معاداة السامية حتى لو اقتضى الأمر ترتيب الأعمال الهمجية التي نسيء لليهود وتستهدفهم لتبقى فكرة خطر معاداة السامية ماثلة أبدا لاستخدامها عند الضرورة وإشهارها في وجه كل من تسول له نفسه أن ينتقد إسرائيل.

ويقدم "جارودي" مثالا صارخا هو حادث "كربنترا" الذي وقع داخل مقابر اليهود في مدينة كربنترا في ألمانيا، حيث جرى نبش المقابر وانتهاك حرماتها، وحتى الآن، ورغم أن الحادث وقع عام 1990، فإن الحقيقة لم تتضح بعد، وتم فرض الصمت على أكثر الشهود أهمية "وكانت هذه فرصة لشن هجوم آخر على كل من تسول له نفسه التشكيك في العقائد التي تضع إسرائيل فوق كل قانون دولي".

أما "جارودي" نفسه فقد تجاسر على أكبر الأساطير المعاصرة وهو "الهولوكست" أي المحارق التي حرق فيها "هتلر" ملايين البشر جرى نسيان كل الجنسيات والأوصاف والأعداد التفصيلية لهم وبقي رقم واحد هو الستة ملايين يهودى وهو الرقم الذي أخضعه جارودي للبحث والفحص والتدقيق العلمي وتبين له أنه مزوّر، وكشف عن تناقضات هائلة في بيانات المصادر ا لمختلفة للمعلومات.

ورغم أن "أسطورة" الملايين الستة ليست إلا واحدة من سبع أساطير فحصها "جارودي" فحصا علميا دقيقا، وهي أسطورة الأرض الموعودة، واسطورة الشعب المختار، وأسطورة يشوع أو التطهير العرقي، هذا على الصعيد الديني، أما على صعيد القرن العشرين فهناك أربع أساطير هي أسطورة معاداة الصهيونية للفاشية، وأسطورة محاكمة "نورمبرج"، واسطورة الملايين الستة والهولوكست، وأسطورة أرض بلا شعب،، وهذه الأخيرة ما زال "بنيامين نتنياهو" يرددها كل يوم رغم المواجهات الدامية مع الشعب الفلسطيني.

رغم هذا الزحام من الأساطير التي فندها الباحث جميعا فإن الهستيريا التي أصابت الحركة الصهيونية إزاء رقم الستة ملايين تفوقت على كل ما عداها، لأن هذا هو الرقم الذي تاجرت به طويلا، ونجحت بمقتضاه في إشعار الأوروبيين جميعا بالذنب وبمسئوليتهم كأوروبيين عن جرائم "هتلر" في حق اليهود الشيء الذي ساند إسرائيل بلا حد لاقتلاع شعب فلسطين من وطنه واغتصاب أرضه بل والسعى لإبادته مع ضمان الصمت الكامل سواء في أوساط الساسة الأوروبيين والأمريكيين أو في أوساط الرأي العام الذي بلغ به الأمر اعتبار إسرائيل على حق في كل ما تقوم به

إنسانية متكاملة

ورغم قول "جارودي" الصريح في كتابه "إن قتل إنسان بريء واحد سواء كان يهوديا أو لم يكن هو جريمة ضد الإنسانية".. رغم هذا القول الصريح الواضح فإن تهمة معاداة السامية وكراهية اليهود عادت بقوة لتلاحق المفكر الفرنسي الشجاع وتقوده إلى المحكمة هو الذي جرب سجون النازي أثناء الاحتلال الألماني لفرنسا في الحرب العالمية الثانية ومقاومة الشعب الفرنسي له.

أما الشيء الآخر والذي لم تغتفره المنظمات الصهيونية "لجارودي" فهو رفضه للاعتراف بوجود ما يسمى بالجنس اليهودي "كما تدعي العنصرية الهتلرية وكما يؤكده القادة الإسرائيليون حتى الآن".

بل وإننا نستطيع أن نؤكده في تجربة إسرائيل المعاصرة التي استقدمت يهود الفلاشا السود من إثيوبيا ليكونوا شهودا أحياء على انتفاء وجود ما يسمى بالجنس اليهودي".

ولم تكن الفظائع الهتلرية موجهة ضد اليهود وحدهم "فقد كانت كارثة بشرية لا مثيل لها للأسف الشديد، لأن "هتلر" طبق على البيض ما طبقه الاستعماريون الأوروبيون من خمسة قرون على الملوّنين، وابتداء من هنود أمريكا الذين استأصلوا منهم 60 مليونا من 80 مليونا (بالأشغال الشاقة والأوبئة"، وحتى الأفارقة الذين نقل منهم من عشرة إلى عشرين مليونا إلى الأمريكتين، بعد أن مات منهم 100 إلى 200 مليون خلال فترة الرق واصطياد العبيد السود".

ولسنا بحاجة لأن نذكّر القراء بأن القنابل الذرية الأمريكية ألقيت على هيروشيما ونجازاكي بينما كان الإمبراطور "هيروهيتو" قد بدأ مفاوضات الاستسلام.

وإذا كان "جارودي" في بحثه هذا لم يستخدم أبدا أداة التحليل النفسي فإن أي قراءة لكتابة وخاصة لهذا الفصل لابد أن تستدعي هذه الأداة، إذ إن الأوروبيين والأمريكيين بقدر ما يكررون لأنفسهم وللعالم أنهم مسئولون عن ما جرى لليهود على أيدي "هتلر" ويشعرون بالذنب إزاء اليهود المعاصرين، يحاولون دائما ربما بطريقة غير واعية ستر الفضائح الأخرى التي اقترنت بتاريخ الغزوات الاستعمارية والوحشية المصاحبة لها منذ اقتلاع الإفريقيين

وخطفهم واستعبادهم لتعمير أمريكا أو إبادة الهنود الحمر أو المذابح المتفرقة التي اقترفتها كل النظم الاستعمارية في البلدان التي احتلتها في القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهي جميعا أشكال توحش عار اقترنت بالمصالح الاستعمارية وبنهب ثروات الشعوب، وكانت دائما مجردة من الحس الإنساني.

ولأن كل الدول الاستعمارية بلا استثناء شاركت في المجازر الوحشية ضد شعوب المستعمرات وفي كل العصور، فإنه من الأنسب لها– سيكولوجيا– أن تسدل الستار على هذه الجرائم القديمة وتدفع إلى مقدمة المشهد بجرائم "هتلر" ضد اليهود، وقد كان "هتلر" يحارب أوروبا أي أنه انفصل عنها وبقيت هي بريئة من دماء الضحايا، وليس شعورها بالذنب تجاههم إلا نوعا من التحضر الراقي يمارسه هؤلاء الذين لم تتخضب أيديهم بدماء اليهود، بل وورثة "هتلر" أنفسهم أي الألمان الذين لا تزال دولتهم حتى هذه اللحظة تدفع تعويضات للدولة الصهيونية بسبب جرائم "هتلر". وسكوت أوربا على جرائم التطهير العرقي في القدس، وزرع المستوطنات في أرض فلسطين يعرِّي لنا هذا التحضر الزائف.

فلماذا إذن يا ترى "التمسك منذ ما يزيد على نصف قرن مضى برقم ستة ملايين في الوقت الذي لا نعتبر فيه أن عدد الضحايا من غير اليهود في "كاتين" و"درسدن" و"هيروشيما" و"نجازاكي" لا يجوز الاقتراب منه، على العكس من الرقم الذهبي الستة ملايين الذي يحظى بالتقديس، رغم ما طرأ عليه من تخفيض بصورة دائمة".

ويتابع "جارودي" أشكال التضارب في الأرقام من مصدر لمصدر، وإذا ما وضعت كلها جنبا إلى جنب لنسفت الكثير من الأكاذيب، وهو ما فعله ليطير صواب الصهاينة في كل مكان، رغم أنه لم يتوان أبدا عن إدانة الجريمة.

"إن الفيلم الذي عرض في "نورمبرج" أثناء المحاكمة بشأن فظاعات النازي، أوضح وجود غرفة غاز واحدة فقط، هي غرفة معسكر داخاو، وقد نظمت الزيارات للسياح والطلبة، حيث توجد اليوم لوحة تذكارية جاء فيها إن أحدا لم يلق فيها حتفه بالغاز لأنها لم تستكمل أبدا!".

دفاعـا عن أنفسنـا

وطالما اعتمدت الحركة الصهيونية بعد الحرب العالمية الثانية على هذه "الأسطورة" لتستكملها بالأسطورة الأخرى عن الأرض التي بلا شعب، وهي أرض "فلسطين" التي استقر أمر الحركة الصهيونية ورعاتها الإمبرياليون على إنشاء الدولة العبرية فيها، وذلك لتحقيق أهداف كثيرة منها بل وعلي رأسها فصل المشرق العربي عن المغرب العربي، وضمان السيطرة على النفط عن طريق قوة صديقة دائما وأبدا للاستعمار، وحامية ضمنية لنظم الاستبداد التي تكبح بالتحالف مع الأجنبي كل تطور محتمل للمنطقة.

وتقول "جولدا مائير" بعد هزيمة العرب سنة 1967: "لا يوجد شعب فلسطيني، وكأننا نحن الذين جئنا لإخراجه من دياره والاستيلاء على بلده، فهم "الفلسطينيون" لا وجود لهم".. وهو بعينه ما يردده "نتنياهو".

وهكذا يجري زرع المستوطنات في أرض فلسطين من أجل توطين أي "يهودي" من أي مكان في العالم يعن له أن يستخدم حق العودة الممنوح من قبل الدولة العبرية لكل يهود العالم، والممنوع على الفلسطينيين الذين شردتهم الدولة العبرية في أرجاء العالم.

"ومنذ السبعينيات، لم يحدث مثل هذا التسريع بالإنشاء والتشييد في الأراضي المحتلة، فآرئيل شارون مشغول بإنشاء مستوطنات جديدة، وتطوير المستوطنات الموجودة، وبناء الطرق وإعداد مساحات جديدة للبناء..".

إن ما فعله "جارودي" لا يمكن أبدا غفرانه، لأنه إذا كان العرب والفلسطينيون يعرفون كل هذه الحقائق التاريخية والحادثة الآن تفصيلا، فإن الرأي العام العالمي مخدوع بالدولة الديمقراطية في إسرائيل، وقد حجبت الدعاية الكثيفة طابعها الاستعماري الاستيطاني العنصري المعادي للإنسانية.

واسم "جارودي" – رغم كل الالتباسات – اسم كبير وهو مفكر مسموع الكلمة وصاحب نفوذ حتى وهم يقودونه إلى المحكمة، ولذا كان لابد من إسكاته، وعلينا نحن العرب أن نسعى لكي يرتفع صوته وننشر كتابه في أرجاء العالم بكل السبل وأن نحتشد للدفاع عنه دفاعا عن قضيتنا العادلة... دفاعا عن أنفسنا.

تزوير التاريخ "تحت الشمس"

في بداية هذا العام 1998، كتب الصحفي البريطاني النزيه روبرت فسك مقالا في جريدة "الاندبندت" عن الاحتفالات التي تزمع إسرائيل اقامتها بمناسبة العيد الخمسين لتأسيسها ذكر فيه الإسرائيليين والرأي العام البريطاني معا بالتاريخ الدامي الذي صنعه المؤسسون الأوائل للدولة العبرية، حين ارتكبوا المذابح ضد شعب فلسطين، وقاموا بطرد ثلاثة أرباع المليون من أبنائه ليتشردوا في الأرض ويصبحوا لاجئين، بعد أن قام الإسرائيليون بتنفيذ المذابح الوحشية التي دفعت السكان للرحيل، ومن أشهر هذه المذابح ما فعلوه في قرية "دير ياسين" التي اختفت من الخريطة بعد إبادة سكانها تمهيدا لإحلال مهاجرين محلهم بعد بث الذعر في أوساط المواطنين الفلسطينيين لا في "دير يسن" وحدها وإنما في كل أرجاء البلاد التي عرفت بتفاصيل المذبحة، بل وعرفت أشكالا متباينة من البربرية الصهيونية.

لم يأبه "روبرت فسك" للتهمة الجاهزة في جعبة الصهيونية وهي تهمة العداء للسامية التي تواجه كل انسان على ظهر البسيطة يسعي للكشف عن حقيقة الدولة العبرية أو تصحيح آلاف المعلومات المزورة التي يبثها جهاز الدعاية الصهيوني الغني والقوى، وهو ما حدث مع المفكر الفرنسي "روجيه جارودي" قبل عامين حين ألف كتابه بالغ الأهمية عن الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية ودرس فيه حقيقة الأرقام التي روّجتها الصهيونية عن عدد اليهود الذين أحرقهم "هتلر" في أفران الغاز، ويمثل "جارودي" أمام المحكمة بسبب كتابه هذا بعد أن بلغت الحملة ضده "حدّا جعله عاجزا عن نشر كتابه في إحدى دور النشر الكبيرة هو المفكر الذي كانت هذه الدور تتهافت وتتنافس فيما بينها للحصول على حق نشر كتب "جارودي" واحتكارها.

ولهذا كله بقيت الأصوات التي علت في أمريكا وأوروبا ضد الصهيونية وممارسات دولة إسرائيل الوحشية أصواتا قليلة ومحدودة الأثر، رغم كفاءة وثقافة أصحابها وثقلهم الفكري

والمعنوي، ولعل أشهر هؤلاء على الإطلاق أن يكون المؤرخ الإنجليزي الراحل "أرنولد توينتي" الذي فند كل المزاعم الصهيونية حول حق اليهود التاريخي في أرض فلسطين، وأكد بالوثائق أنها عارية تماما من الصحة، ورفض الصهيونية رفضا تاما كأيدويولوجية عنصرية معادية للإنسانية، بل وانتقد بشده موقف حكومة بلاده من تقسيم فلسطين قائلا:

"إذا كانت الدول الغربية تتحمل قسطا كبيرا من مسئولية ما حدث في فلسطين، فإن بريطانيا المحتلة والمنتدبة تتحمل القسط الأكبر من محنة الحق والإنسانية في فلسطين، فقد كان موقفها الشامل لجميع حكوماتها المتعاقبة ولكل أحزابها الحاكمة، هو التواطؤ المرسوم مع الصهيونية، والتآمر المرير ضد فلسطين، والتعامي الجدير بالإدانة والاتهام".

تحت الشمس

ولعل أحدث وأشهر الكتب التي امتلأت بأشكال التزوير والأكاذيب حول إسرائيل والحركة الصهيونية أن يكون كتاب "بنيامين نتنياهو" رئيس وزراء إسرائيل "مكان تحت الشمس" الذي جرت ترجمته إلى عدة لغات ونشره على نطاق واسع حتى في البلاد العربية، وقد علق عليه وفنده عدد كبير من الكتّاب والباحثين العرب من بينهم الكاتب والمسرحي الراحل سعد الدين وهبة.

ومن آخر الردود على كتاب "نتنياهو" رد الطبيب الفلسطيني فايز رشيد، وهو الكتاب الذي يحمل عنوان "تزوير التاريخ" وقد أهدي الدكتور فايز الكتاب إلى زوجته الفلسطينية "ليلي خالد" المناضلة والإنسان.. الأم والزوجة"، في إشارة أولية وذكية للكتاب باعتباره هو نفسه عملا نضاليا على الصعيد الفكري لأنه يكشف للقارئ العادي كيف أن كتاب "نتنياهو" ليس إلا استمرارا لعملية التزوير الشاملة التي تأسست عليها لا فحسب الأيديولوجية الصهيونية، وإنما دولة إسرائيل ذاتها. التي روج مؤسسوها لفكرة أخذوا يرددونها على مسامع العالم حتى صدقها الكثيرون، وهي أن فلسطين كانت أرضا بلا شعب هاجر إليها شعب بلا أرض هو شعب إسرائيل الذي كان جدوده قد عاشوا فيها قبل آلاف السنين وحين عمرها بعث الازدهار فيها بعد أن كانت خرابا.

ويعالج الكتاب ظهور العقيدة الصهيونية كعقيدة قومية سياسية واستعمارية في صراع

مع اليهودية الروحانية التي ترفض فكرة الوطن القومي وتسعى لإنشاء مملكة الرب الروحية على الأرض حيث يعترف كل الناس بأنهم ينتمون إلى طائفة واحدة كبرى، وقد عارضت الجاليات اليهودية في كل من ألمانيا وفرنسا وإنجلترا تحول الصهيونية الروحية إلى حركة قومية وسياسية.

وفي ذلك الحين -أي في نهاية القرن التاسع عشر- لم تكن فلسطين هي الخيار الوحيد للحركة الصهيونية بل جرى طرح إنشاء وطن قومي لليهود في الأرجنتين أو كندا، أو في موزمبيق أو الكونغو أو أوغندا أو جنوب إفريقيا، لكن برز للاستعماريين خطر وحدة العرب. وجرى الاستقرار على اختيار "فلسطين" خدمة مباشرة للمصالح الاستعمارية الكبرى في ذلك الوقت إلا وهي مصالح الإمبراطورية البريطانية التي لم تكن تغرب عنها الشمس، مع مجموعة من حلفائها الأوروبيين في مواجهة ألمانيا التي أخذت هي الأخرى في البروز كدولة لها تطلعات استعمارية.

"وشكلت بريطانيا مع هذه الدول لجنة لبحث المصالح الاستعمارية المشتركة فيما بينها، ووضعت هذه اللجنة تقريرا اطلقت عليه "تقرير بنرمان" أكد إمكانية الخطر القادم الذي يشكله البحر الابيض المتوسط باعتباره صلة الوصل بين الغرب والشرق، وحوضه يشكل مهدا للديانات والحضارات، وفي هذه البقعة الشاسعة على سواحله يعيش شعب واحد تتوافر له وحدة تاريخية ودينية ولغوية، وتوفر له ثرواته الطبيعية كل أسباب النهوض، ولهذا فإنه يشكل خطرا كبيرا على المصالح الاستعمارية في المنطقة".

وقد أوصت اللجنة "بضرورة العمل على فصل الجزء الأفريقي من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوي، واقترح لذلك إقامة حاجز بشري قوى وغريب على الجسر البري الذي يربط آسيا بأفريقيا ويربطهما معا بالبحر المتوسط، بحيث يشكل في هذه المنطقة، وعلي مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار، وقوة عدوة لسكان المنطقة".

خادم مطيع

ولسنا في حاجة إلى القول: إن تاريخ إسرائيل عبر خمسين عاما هي كل عمرها على أرض فلسطين التي اغتصبتها قد برهن دائما أنها قامت على خير وجه بالدور المنوط بها في خدمة

الاستعمار في كل أشكاله من البريطاني والفرنسي للأمريكي، وعملت بصفة دائمة على تعطيل تطور المنطقة واتجاهها للوحدة والتقدم.

والتخلي عن الصهيونية هو الاتهام الذي يوجهه "نتنياهو" في كتابه لبريطانيا ويسجل الدكتور فايز بالوقائع والوثائق والأرقام حقيقة الدور الذي لعبته بريطانيا لفتح أبواب الهجرة لفلسطين أمام اليهود والمساعدة على إنشاء دولة إسرائيل في كل المجالات.

وفي مجال التعليم، نظمت السلطة البريطانية فتح مدارس ابتدائية وثانوية وعالية وفنية للسكان اليهود، بينما لم يطبق ذلك على المواطنين الفلسطينيين.. بينما كان التعاون العسكري -الصهيوني البريطاني- أثناء الانتداب على أشده.

وبعد ذلك ضغطت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على مندوبي أكثر من دولة في الأمم المتحدة من أجل الموافقة على قرار تقسيم فلسطين وإقامة دولة إسرائيل "علي أجزاء من أراضي شعب تم اقتلاعه عنوة من وطنه" ويفضح الباحث مقولة الأساس الثقافي الواحد للشعب اليهودي الذي روّجت له الدعاية الصهيونية لكن استمرار الصراع القائم بين الثقافات المختلفة في إسرائيل الآن هو خير شاهد على كذب هذا الادعاء الذي لا يقل عنه زيفا، الزعم بأن التراث اليهودي هو أهم مرتكزات الحضارة الغربية، وهو زعم فنده باحث عربي في اليهودية هو الدكتور عبد الوهاب المسيري.

وحول حقيقة القضية الفلسطينية يكشف الباحث عن الدور التخريبي الواسع الذي قامت به إسرائيل في تغذية الصراعات العربية إذ يقول نتنياهو: إن الصراعات في المنطقة هي أساسا صراعات عربية عربية" وأن الإرهاب والتعصب القومي والديني هي جميعا ظواهر عربية.

ويعري الباحث حقيقة إن شعوب المنطقة طالما وقفت ضد هذه الصراعات العربية العربية أو العربية الكردية.. إلخ

ويعرى الكاتب علاقات الصهيونية والنازية بدءا من قرار الحكومة الألمانية بوقف كل المنظمات اليهودية غير الصهيونية والإبقاء فقط على الاتحاد الصهيوني الذي لم يكن المنتمون إليه يشكلون سوى 3 % من اليهود الألمان البالغ عددهم حينذاك نصف مليون، ووصولا

إلى قيام المنظمات الصهيونية بتزويد "هتلر" بمعلومات مخابراتية لا فحسب حول نشاط اليهود الآخرين غير الصهاينة، وإنما أيضا حول نشاطات حكومات ودوائر الدول المجاورة لألمانيا.

ويناقش الباحث تفصيلا الاسلوب الإسرائيلي المعروف في قلب حقيقة السبب والمسبب سواء في قضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث ينفي "نتنياهو" أن إسرائيل طردت الفلسطينيين الذين تلقوا – حسب زعمه– أوامر من الحكومات العربية بمغادرة أراضيهم "من أجل فتح الطريق أمام الجيوش العربية المتقدمة"!!

ويتطرق الباحث للتاريخ الطويل لمصادرة الأراضي الفلسطينية بإدعاء أنها ملكية عامة للدولة رغم ثبوت ملكيتها للشعب الفلسطيني قانونيا وتاريخيا.

يرى نتنياهو أن "العرب والديمقراطية لا ينسجمان أبدا"، ويرد عليه الدكتور فايز بتبيان عناصر الواقع الموضوعي بما فيه التأثير الاستعماري – الصهيوني الذي أدى إلى تعثر النمو الديمقراطي في الوطن العربي، ويفند المزاعم حول ما يسمى بالإرهاب –العربي والفلسطيني ويسوق تعريف الأمم المتحدة للكفاح المشروع للشعوب من أجل تحررها الوطني.

وليس موقف إسرائيل الثابت من رفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بل والسخرية منها جديدا عليها، أو مرتبطا بانهيار المعسكر الاشتراكي الذي كان حليفا نزيها للعرب في سعيهم لإقرار حقوق الشعب الفلسطيني، ولكنه كان موقفها دائما منذ إنشائها في خرق صريح لتعهدها للأمم المتحدة بأنها تقبل دون تحفظ ما هو مفروض عليها من التزامات وواجبات وتتعهد بالالتزام بها، وبدلا من ذلك يتحدث "نتنياهو" عما يسميه بسلام الردع وسلام السلاح.

قـوة إسرائيـل

ويعمل نتنياهو في كتابه على تقزيم أدوات القوة الإسرائيلية بالرغم من كل ما هو معروف عن التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية، بالإضافة إلى العناصر التي استجدت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومذكرة التفاهم الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن الأسلحة المتطورة التي انهالت على إسرائيل من أمريكا بعد حرب

الخليج الثانية، بالإضافة إلى امتلاك إسرائيل وحدها للأسلحة النووية في المنطقة، وهي كلها حقائق تبين أن إسرائيل لا تريد سلاما حقيقيا مع العرب، وأن ما تريده هو أن يمتثل العرب لما تخططه من توسع وادعاء التفوق والسعي للهمينة الاقتصادية على المنطقة.

"وعوامل الصراع -العربي الإسرائيلي- ما زالت قائمة، والزمن يدور دورته وعجلة التاريخ في حركة مستمرة، ولن يستطيع أحد إيقافها لا نتنياهو ولا غيره مهما امتلكت إسرائيل من مظاهر القوة".

يتسم هذا الكتاب بروح تعليمية وثائقية محببة تخاطب الأجيال الجديدة التي عاشت في ظل الاتفاقيات التي وقعتها بعض الدول العربية مع إسرائيل، و لم تشهد هذه الأجيال إلا بعض مظاهرالتوحش والبربرية الإسرائيلية، وشهدت انحسار وهزيمة حركة التحرر العربي.

وهو يذكّرها بتاريخ الاغتصاب كله، حقائقه ووقائعه التي يشهد عليها مواطن إسرائيلي مناهض للصهيونية وداعية للتعايش على أساس من الندية والتكافؤ بين كل سكان فلسطين هو إسرائيل شاحاك الذي أورد منذ سنة 1975، قائمة بأسماء 385 قرية عربية دمرت بالبلدوزرات، وذلك من بين 475 قرية كانت مسجلة عام 1948".

وما أحوجنا نحن العرب إلى ابتكار أساليب لوصول هذه الحقائق إلى الأجيال الجديدة.

المؤلفة في سـطور

فريـدة النـقاش

- من مواليد مدينة أجا، محافظة الدقهلية.
- تخرجت من قسم الأدب الانجليزى، جامعة القاهرة، 1962.
- عملت بوكالة أنباء الشرق الأوسط (1962 – 1967) في القسم الخارجي.
- كتبت النقد أسبوعيا فى جريدة الجمهورية (1967 – 1975).
- محررة ثقافية فى مجلة المجاهد الجزائرية (1968 – 1970).
- كتبت النقد أسبوعيا فى جريدة الأخبار (1975 – 1990).
- عملت أستاذة بمعهد الترجمة فى الجزائر (1969 – 1970).
- رأست القسم الثقافى فى جريدة الأهالي الأسبوعية (1982 – 1988).
- رئيسة تحرير مجلة أدب ونقد الشهرية (1987 – 2007).
- رئيسة تحرير جريدة الأهالى منذ 2007 حتى الآن.
- عضو سابق فى لجان تحكيم جوائز الدولة التشجيعية فى المسرح والنقد الأدبي.
- عضو لجنة تحكيم مهرجان الأفلام التسجيلية، القاهرة.
- عضو لجنة تحكيم مهرجان المسرح التجريبي، القاهرة.
- عضو لجان تحكيم متعددة فى هيئة قصور الثقافة ومسارحها.
- عضو لجنة الدراسات الأدبية فى المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- عضو مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

- رئيسة مجلس إدارة جمعية ملتقى تنمية المرأة حتى الآن.
- أحد مؤسسي حزب التجمع عام 1976 وعضو منتخب بمكتبه السياسي حتى الآن.
- نشرت أبحاثها ومقالاتها فى مجلات"الطليعة المصرية" و"الآداب" و"دراسات عربية" فى بيروت و"النهج" و"المعرفة السورية" و "المجاهد الثقافى" و" جريدة الشعب الجزائرية" و"نزوى" في عمان ، و"العربي" الكويت، و"الوافد" الشارقة، و"دبي الثقافية" الإمارات، و"الدوحة" قطر، و"إبداع" القاهرة.
- كتبت بانتظام فى جريدة الوطن الكويتية (1982 – 1990) كتابات سياسية وفكرية.
- كتبت بانتظام فى جريدة العرب اللندنية (1996 – 2004).
- أجرت مجموعة كبيرة من المقابلات التليفزيونية فى الفضائيات العربية حول قضايا الأمة العربية الكبرى من بينها قضية تحرير المرأة وحرية الفكر والإبداع.
- حاضرت فى عدد كبير من الجامعات العربية والأمريكية والمنتديات الفكرية والثقافية.
- أجرت عشرات الحوارات فى الصحف والمجلات العربية، وكتبت أيضا عشرات المقدمات لروايات وقصص وترجمات لمبدعين مصريين وعرب.

كتابان عن تجربتها كسجينة سياسية (1979 – 1981) وهما:

- "السجن الوطن"، دار الكلمة، بيروت، 1980.
- "السجن دمعتان ووردة"، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986.

كتب أخرى فى ميدان الفكر والنقد الأدبي والمسرحي:

- "يوميات المدن المفتوحة"، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1987.
- "يوميات الحب والغضب"، دار شرقيات، القاهرة، 1994.
- "حدائق النساء"، مركز دراسات القاهرة لحقوق الإنسان، 2002.
- "أطلال الحداثة"، دار الهلال، القاهرة، 2006.

"بستان المسرح"، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2008.

الترجمات:

- "الطريق"، تأليف وول سوينكا، قدمتها فرقة الغد المسرحية. ط1، سلسلة المسرح العالمي، الكويت، 1976. ط2، مطبوعات مسرح الغد، القاهرة.
- "تشارلز ديكنز"، تأليف جورج وينج، آفاق الترجمة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2004.
- "من أجل عولمة بديلة" تأليف والدن بيلو، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010.
- نقلت إلى العربية مجموعة من القصص الأفريقية لم تنشر فى كتاب.

الإيميل:

farida_nakash@yahoo.com

لا أحد يخاف إسرائيل

يتناول الكتاب بعض أهم قضايا الأوضاع الفلسطينية، ومواقف العرب إزاء قضيتهم المركزية بعد الانتصار المحدود على إسرائيل في حرب 1973، ثم كان أن أدت كل من اتفاقيات كامب دافيد والصلح مع مصر واتفاقية وادي عربة مع الأردن وأوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى ترسيخ منهج الحلول المنفردة للصراع، وجرى استبعاد كل من الحرب وسلاح المقاطعة الرسمية العربية التي كلفت إسرائيل المليارات عبر تاريخها.

وبرز -كما يوضح الكتاب- سلاح المقاطعة الشعبية ومقاومة التطبيع الذي اتخذ أشكالًا متباينة، كان أبرزها ثقافيًا، ولكن بعد أن كان العرب قد استخدموا سلاح النفط بكفاءة في حرب 1973، عجزوا عن استخدام كل أوراق القوة التي يملكونها ومنها النفط نفسه، وازداد موقفهم ضعفًا بعد أن فقدوا الحليف العالمي الذي طالما ساند قضاياهم بالسلاح والسياسة حين انهار الاتحاد السوفيتي، وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية -الحليف القوي لإسرائيل- بالساحة العالمية، وحرصت في علاقتها الإستراتيجية مع الدولة الصهيونية على أن تتفوق إسرائيل عسكريًا على كل جيرانها العرب مجتمعين، وذلك إضافة إلى تملكها للسلاح النووي الذي عجز العرب عن امتلاكه، أو جرى منعهم من امتلاكه.

وجدت مؤلفة الكتاب الأستاذة «فريدة النقاش» أن كل القضايا التي طرحتها، على مدى السنوات (1997–2003) على صفحات جريدة «العرب» التي تصدر في لندن، لا تزال راهنة. ونظن أنها ستبقى راهنة طالما بقيت قضية فلسطين والأرض العر[illegible] المحتلة دون حل، وطالما ظل العرب غير قادرين على الدفاع عن مبا[illegible] التي قنعت بحدود 1967، رغم أن فلسطين كلها محتلة، وكانوا قد أط[illegible] عام 2002، وعنوانها الانسحاب الشامل والسلام الشامل وقيام الد[illegible] على حدود 4 يونيه 1967.

يحتاج النضال التحرري إلى أدوات ومعارف، ويقترح هذا الكتاب ب[illegible] ذا فائدة.

«فريدة النقاش» ناقدة وكاتبة ومترجمة ومحاضرة مصرية، تعمل [illegible] جريدة الأهالي، منذ 2007. ولها مؤلفات عدة.

تصميم الغلاف : احمد اللباد


9 789774 900846

